السعودية

مملكة و نفط

حسن يوسف الموسى

السعودية
مملكة ونفط

CENARAB

حسن يوسف الصوليني

السعودية
مملكة ونفط

جميع حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الاولى
نيسان/ ابريل ١٩٨٢

المركز العربي للنشر
والتوزيع والدراسات
باريس

حسن يوسف الحموي

مُقَدِّمَة

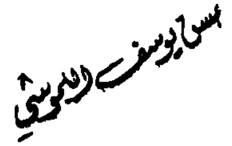

مملكة ونفط! كلمتان تكفيان لوصف السعودية دون ذكر اسمها.

مملكة ما زالت في الربع الأخير من القرن العشرين تحكمها عائلة واحدة دون حق دستوري ولا سياسي وحتى دون دستور مكتوب، ونفط تحوَّل على أيدي مستغلّيه الى تهمة تجمع كل موبقات العصر.

ممالك كثيرة ما زالت قائمة في الربع الأخير من القرن العشرين... ونفط كثير يتدفق في انحاء كثيرة من العالم. لكن الأمر مختلف جداً في السعودية. حتى انه يبدو للوهلة الأولى ان لا حاجة لشرح ذلك للرأي العام، فالصورة واضحة جداً وقد ترسخت على مرّ السنوات الخمسين الأخيرة بفعل ممارسات «الملوك» و«الامراء» الذين طبقت «شهرتهم» الآفاق... فغدوا مواضيع مسلية ومشوقة للروايات والأفلام السينمائية.

اذن لماذا هذا الكتاب ما دامت الصورة واضحة؟

وهل ثمة من حقائق جديدة تستدعي الكشف عنها؟

لقد تمّ التوقف طويلا امام هذين السؤالين، خاصة بعد ان ارتفعت اصوات تنادي بعدم نشر «**الغسيل العربي الوسخ**» امام العالم، وبالكف عن تعميق

التناقضات العربية – العربية، حتى ان هذه الأصوات ذهبت الى حدّ اعتبار الصراع القائم حالياً في الوطن العربي وكأنه نزعة متشنجة لدى هذا الرئيس او ذاك القائد، سرعان ما تطويها الأحداث.

ان المناداة بعدم نشر «**الغسيل العربي الوسخ**» مناداة باطلة. فالمرض الذي ينخر الجسم حري بالطبيب ان يداويه، إما بالعقاقير او بالاستئصال، أمّا التستر عليه فمعناه القضاء نهائياً على المريض. إن المريض هنا هو الوطن العربي، وان الداء هو الرجعية العربية التي يحمل النظام السعودي لواءها، اما الطبيب فهو الشعب العربي من محيطه الى خليجه.

لأجل ذلك كان هذا الكتاب. لأجل تحديد الداء . . اما الدواء فالشعب يتكفل به، وفي التاريخ اكثر من شاهد على ذلك.

انه الداء السعودي الذي ينخر جسم الوطن العربي. فداخل القصور السعودية يتم التخطيط لاجهاض كافة الانفاس التحررية في الوطن العربي، وترسم المشاريع التآمرية لتصفية القضية الفلسطينية، كمشروع الامير فهد، وتوضع ميزانيات التبذير والهدر.

اما كيف يتم ذلك، فان الكتاب يستند بالدرجة الاولى الى الأرقام لتبيانه،

وبالتالي لفضح المزاعم التي تصور النظام السعودي على انه نظام «معتدل»، هدفه صون الاسلام والدفاع عن القضايا العربية.

اما صون الاسلام، فان النظام السعودي يتاجر بالاسلام اكثر مما يعمل على صونه، «ومآثر» «الأمراء» خارج السعودية أفضل شاهد على ذلك.

أما الدفاع عن القضايا العربية، فان النظام السعودي ربط سياسته بسياسة الغرب الامبريالي عامة والولايات المتحدة خاصة، وواضح كم عانى الوطن العربي ولا زال يعاني من استغلال وقهر، نتيجة السياسة الغربية.

ان النفط هو بيت القصيد لشرح السياسة السعودية، فبدونه لا اهمية للسعودية لا حاضراً ولا مستقبلاً. انه مفتاح الدخول الى جوهر القرارات والسياسات التي يصنعها حكام السعودية. وهو ايضاً ميزان التقلبات الدولية.

انطلاقاً من ذلك فان الكتاب، بعد ان يستعرض في فصله الأول الظروف التاريخية لانشاء المملكة، يتناول في فصوله الثلاثة الاخرى - وهي القسم الأكبر منه - دور النفط في الحياة السعودية، سياسياً خارجياً وانمائياً داخلياً.

الفصل الثاني يورد حقائق حول المملكة السعودية، وهي حقائق نفطية بالطبع،

منذ عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٨١. من الانتاج الى التصدير الى الاحتياط الى العائدات الى تطور الاسعار.

الفصل الثالث يستند الى ارقام الفصل الاول لشرح السياسة النفطية السعودية، مركزاً على موضوع التأميم والعائدات ودور السعودية داخل منظمة «اوبيك»، وسياسة اغراق السوق النفطي الدولي، وقضية الفوائض المالية السعودية وكيفية تثميرها في الخارج.

الفصل الرابع يعالج سياسة الانماء في السعودية. مفصلاً اهداف الخطط الخمسية الثلاث، ومبيناً فشل هذه الخطط بسبب معوقات كثيرة ابرزها اختلاط الامر عند حكام السعودية بين الانماء والتبذير، وبالتالي نتائج هذه السياسة الانمائية التي ادت الى تبعية ذات ثلاث اتجاهات: تبعية غذائية وتبعية لمورد واحد هو النفط، وتبعية عسكرية للولايات المتحدة الاميركية.

ان الحقيقة التي بات يعرفها الجميع هي ان النظام السعودي يقف عقبة امام حركة التحرر العربي، مستخدماً في ذلك مال النفط الذي يغدقه بسخاء، ورابطاً مشاريعه بمشاريع القوى الخارجية التي تنهش جسم الوطن العربي. ان النفط السعودي، اقله، هو ملك الشعب السعودي، وليس ملك خمسة الاف «امير» اغتصبوا السلطة بحد السيف لا بحد المبادىء، وعندما اثروا، دون ان يكون لهم فضل في ذلك،

راحوا يشوّهون صورة الاسلام والعرب في العالم.

ان تفاصيل تشويه سمعة العرب تدعو للغضب، لكن تفاصيل التآمر على قضايا العرب الوطنية والقومية تدعو لأكثر من الغضب.

لأجل ذلك كان هذا الكتاب.

المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات
نيسان/ ابريل ١٩٨٢

الفصل الأول

السعودية : تاريخها وتأسيسها

١- نجد والحجاز
٢- محمد بن عبد الوهاب
٣- عبد العزيز بن سعود
٤- فيصل بن عبد العزيز

١ - نجد والحجاز

تشكّل منطقة نجد، في شبه الجزيرة العربية، الحيّز الجغرافي الذي نشأت فيه الحركة الوهابية، وهي تقع بين بادية السماوة في الشمال والدهناء في الجنوب واطراف العراق شرقاً والحجاز غرباً. وتُعتبر اوسع اقاليم الجزيرة العربية وأطيبها ارضاً[١]. اما اسمها فيعني المرتفع من الأرض، ذلك ان فيها اماكن تختلف من حيث العلو والانخفاض شمالاً وغرباً وجنوباً. فالقصيم مثلا يعلو الف قدم فوق العارض. وحائل تعلو نحو ذلك فوق القصيم. واليمامة هي خمسمائة قدم دون الرياض. وفي هذه البلاد من الاراضي المنبسطة الفسيحة التي لا كلأ فيها ولا ماء كالصمان، ومن صحاري الرمل التي تكثر فيها المراعي كالدهناء، ومن السهول التي تزرع مرتين في السنة كالوشم، ومن الواحات التي تغزر فيها المياه، وتتعدد البساتين، كالعارض والاحساء والافلاج. ومن البقاع العالية الطيبة التربة والهواء كالقصيم وجبل شمّر[٢].

وكانت الدرعية، في منتصف القرن التاسع الهجري، اسماً لقرية في نواحي

---

١ - عبد العزيز سالم، تاريخ الدولة العربية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١ ص ١٦٠.

٢ - امين الريحاني، نجد وملحقاته، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت ص ٣ و٢٢.

القطيف، يسكنها فرع من عشيرة يقال لها «الدروع» ويتزعم هذا الفرع رجل اسمه مانع.

وفي عام ٨٥٠هـ كتب الى مانع ابن عم له يتزعم فرعاً آخر من الدروع في اليمامة، وهو ابن درع، صاحب «حجر» و«الجزعة» قرب الرياض، يعرض عليه القدوم والنزول في جواره واملاكه، فقبل مانع ذلك، ربما بسبب ضيق المعيشة في ناحيته، وهاجر بأولاده ورجاله من القطيف، وأتى ابن عمه في حجر، فأعطاه ارض «المليبيد» و«غصيبة» المعروفتين، فنزلها هو ومن معه، وهكذا زالت بلدة الدرعية في القطيف، بعد ان هجرها اهلها، ولكنها بُعثت وجُدّدت في ارض اليمامة، في نجد، حيث بنى مانع وابناؤه بلدة جديدة اطلقوا عليها اسم قريتهم القديمة: «الدرعية»، كانت في اول الأمر منزلا متواضعاً لعشيرة الدروع ثم اصبحت، فيما بعد، من اعظم بلدان نجد، وقاعدة مملكة كبيرة[1]. ومن مانع هذا تحدّر آل سعود.

اما على صعيد الوضع السياسي فكانت نجد، قبيل ظهور الحركة الوهابية، مقسّمة الى الامارات التالية: امارة آل معمر في العيينة، امارة آل سعود في الدرعية، امارة ابن باديس في الرياض، امارة آل خالد في الاحساء، امارة آل هزال في نجران مع امارة آل علي، وامارة آل حجيلان في القصيم. وكانت المشيخات كثيرة ومنتشرة في كل واحة او في كل قرية، منها: مشيخة في بيشة واخرى في وادي الدواسر، واخرى في قحطان، اما العلاقة التي كانت تربط بين هذه الامارات فهي علاقة الغزو والنهب[2]، فلا مكان في هذا الاطار لحكم الشريعة او القانون، اذ ان كل حاكم يمارس السلطة على مزاجه متحيناً السوانح للقضاء على جاره الحاكم الضعيف، ولذلك كثرت الحروب والفتن، الأمر الذي ادّى الى تكاثر الخراب واستباحة الاعراض وقتل الاطفال.

وعلى صعيد آخر كانت الاوضاع الدينية لعرب منطقة نجد منغمسة في عقائد وعبادات جاءت من الأهواز وبلاد فارس. فثمة اباحات القرامطة وشفاعات القبور، بل عبادة الاشجار، حتى ان النجدي كان يتطير ويتفاءل بالسوانح والبوارح، ويستشير الكهان والعرافين، حتى كثر خلفاء الأبلق السعدي عراف نجد المشهور في الجاهلية، الذي يقول فيه عروه بن حزام:

---

١ ـ منير العجلاني، تاريخ البلاد العربية السعودية، الجزء الاول، دار الكاتب العربي، لا تاريخ، ص ٥١ ـ ٥٣.

٢ ـ امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، دار الكتاب العربي، الجزء الاول، الطبعة الاولى، مطبعة كرم، بيروت ١٩٦٤، ص ٤٢.

جعلت لعراف اليمامة حكمه　　　　وعراف نجد ان حما شفياني

وكان النجدي لا يعرف المنكرات الا ما كان منها ضد شهواته ورغباته وما لا تميل اليه نفسه، وما عدا ذلك حلّ له[1].

اما الدين فصار عند النجديين مجموعة من الخرافات ترتدي سمات العبادة وأردية القداسة خداعاً للبسطاء وادعياء التفكير. فهو عند الغني ما ساعد على نمو المال، وهو عند ذوي الجاه والسلطان ما كان عوناً على بسط النفوذ والسيطرة. فكل فريق يتكيف حسب فهمه ورغبته ومصلحته، والسواد الأعظم يتبع كبراءه ويستظل تحت لوائهم طمعاً في الاحسان ونظرات العطف والعون[2].

وبالاضافة الى عبادة الاولياء وقبورهم كانت هناك عبادة للجماد والنبات. فأهل بلدة «منفوحة» باليمامة يعتقدون في نخلة هناك ان لها قدرة عجيبة، من قصدها من العوانس تزوجت لعامها. وهذا الغار في «الدرعية» يحج اليه الناس للتبرّك[3]. وقد اوضح ابن غنام ـ تلميذ ابن عبد الوهاب ومؤرخه ـ هذه المنكرات والبدع في كتابه «روضة الافكار والافهام لمرتاد حال الامام»، فقال: **«كان غالب الناس في نجد والاحساء وغيرهما من البلدان العربية غارقين في الرجس منهمكين في الشرك يتبعون ما زينت لهم الأهواء والشياطين، وتركوا كتاب الله وسنة رسوله ولم يعبأوا بالدين الصحيح لأنه امرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر وهم لا يستطيعون ان يأتمروا بأمره وينتهوا بنهيه، فنفوسهم مرضى، وعقائدهم فاسدة، فعدلوا عن عبادة الله وحده الى عبادة الصالحين والأولياء، وخلعوا ربقة التوحيد والدين فجدوا في الاستغاثة بهم في النوازل والحوادث والخطوب المعضلة والكوارث واقبلوا عليهم في طلب الحاجات وتفريج الشدائد والكربات من الاحياء منهم والاموات».**

اجل لقد ابتعد اهل نجد عن الاسلام ونسوا حقائقه واركانه، فقلّ منهم من كانوا يقرأون القرآن (الكريم) ويفهمونه، حتى قال مؤرخ **«اهمل الناس الصلوة والزكوة والحج وكانوا لا يعرفون حتى مركز الكعبة (الشريفة)»**.

اما الحياة الاقتصادية في نجد فكانت هي الاخرى تعاني من مشكلات خطيرة.

---

١ ـ احمد عبد الغفور عطار، محمد بن عبد الوهاب، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٦٧، ص ٢٦.
٢ ـ المرجع السابق، ص ٢٧.
٣ ـ احمد امين، زعماء الاصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ، ص ١١ ـ ١٢.

فقد استمر الجفاف الذي بدأ سنة ١٧٢٢م. حتى شتاء ١٧٢٤ - ١٧٢٥م. حين انفرجت الازمة وسقطت امطار غزيرة، فارتفعت اسعار المواد الغذائية ارتفاعاً مريعاً. ومع ذلك لم يكن هناك ما يمكن شراؤه. فأخذ السكان يأكلون جيف الحيوانات الميتة. اما الامطار التي هطلت بعد ذلك الجفاف الطويل فقد رافقها مرض اصاب المزروعات واهلك المحاصيل. بالاضافة الى زحف اسراب الجراد التي زادت الطين بلّة[1] اما التجارة فطرقاتها لم تكن مأمونة لأن قطّاع الطرق متفرقون في كل مكان، لا يرون قافلة الا نهبوها، ولا رجالا معهم بعض متاع الدنيا التافه الا قتلوهم طمعاً فيه. فتوقف الناس عن «التصدير والتوريد» خوفاً على الأموال، واكتفوا بما يزرعون في بلدهم. وكان الفلاحون ينضمون الى المحاربين فتهمل اراضيهم ومزروعاتهم وينتشر الجوع والمرض وتزداد العصابات[2].

ومهما يكن من امر الحياة الاقتصادية في نجد، في تلك الفترة، الا ان تربية المواشي لدى البدو، وزراعة الاراضي المرويّة في الواحات، بقيت القاعدة الاقتصادية لمجتمع الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، فمنذ القديم، قاست الجزيرة العربية دورياً من «ازمات المراعي» التي زعزعت كيانها الاقتصادي البدائي وولّدت موجات هجرة واسعة، ادت الى نزوح السكان الى ما وراء حدود شبه الجزيرة[3].

وعلى المستوى الاجتماعي كان سكان نجد يعودون الى مفاهيم الحياة البدوية في الجاهلية، وخاصة لجهة عودة العصبيات القبلية، الأمر الذي كان يهدد المجتمع بالتفتت والتمزّق[4]. وانتشرت الامراض المعدية، وخاصة مرض الكوليرا في العيينة وما جاورها من النواحي، ففتك بالسكان فتكاً ذريعاً اضطر الناجين منهم الى النزوح عنها[5].

ومن جهة اخرى، كانت الخصومة على اشدّها بين البدو والحضر، فمن قدر من البدو على خطف شيء من الحضر فعل، ومن قدر من الحضر على التنكيل ببدو فعل. والطرق غير مأمونة والسلب والنهب على اشدهما، وسلطة الخلافة في «الاستانة» تكاد تكون سلطة اسمية، ومظهرها تعيين الاشراف في مكة وامدادهم ببعض الجنود وكفى.

---

١ - فيلبي سنت جون، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تعريب عمر الديراوي.
٢ - احمد عبد الغفور عطار - المرجع السابق ص. ٣٧ - ٣٨.
٣ - لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص ٩٣.
٤ - احمد عسه، معجزة فوق الرمال، الطبعة الثانية، المطابع الاهلية اللبنانية، بيروت ١٩٦٦، ص ١٢.
٥ - فيلبي سنت جون، المرجع السابق، ص ٢٧.

لقد كانت الفوضى العشائرية الاقطاعية في مناطق العرب الرحّل متممة للتجزئة الاقطاعية في المناطق الحضرية. وكان في كل قرية ومدينة تقريبا حاكمها الوراثي. وكانت السلطة على القبائل الرحل تعود الى الشيوخ الذين تنتخبهم جموع البدو في بعض القبائل، ليصبحوا حكاماً بالوراثة. اما العلاقات الطبقية للمجتمع الاقطاعي في الجزيرة العربية فقد تعقدت بسبب العلاقات العشائرية واستفحال نظام الرق الواسع الانتشار[١].

وعلى الصعيد الاخلاقي فقد حدث ما يشبه الانحلال، اذ ان الصفات الموروثة عن العرب الاماجد والدين الحنيف، كالكرم والعفة والمروءة والشهامة وحسن الجوار واحترام الكبير والحدب على الصغير وحب الخير للغير كحبه للنفس، والتقوى والفضيلة، الى ما هنالك من المزايا الحميدة، تبدلت تبدلا عظيماً وحلت محلها صفات دخيلة مرذولة، كالبخل والمكر والخداع وقتل النفس، التي حرم الله الا بالحق، والخبث والزنا والفجور، الى غير ذلك من الصفات البغيضة[٢].

وبرغم الانحطاط على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والاضطراب على المستويين الديني والسياسي، فقد كانت الناحية العلمية افضل بقليل من النواحي الاخرى، لأن التعصب لمذهب من المذاهب، ونقد آثار العلماء والرد على الناقدين وتتبع سقطات العلماء... اضطرهم الى البحث والمطالعة، فكان في كل بلد عدد من العلماء. غير ان البدع كانت تؤثر عليهم، فكانوا يخلطون بين الدين والوثنية[٣].

١ - لوتسكي، المرجع السابق، ص ٩٣ - ٩٤.
٢ - احمد عبد الغفور العطار، المرجع السابق، ص ٤٠.
٣ - المرجع السابق، ص ٤١.

٢ـ محمّد بن عبد الوهّاب

ولد محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن سليمان بن علي التميمي في السنة الخامسة عشرة والمئة بعد الالف هـ. والموافقة ١٧٠٣م. في العينية بوادي حنيفة، وقيل في حريملة[٢]. وهي من اقليم نجد[٣]. والشيخ ينسب فيقال المشرفي، فنسبته الى جده «مشرف»، فاسرته لآل مشرف. ويقال «الوهيبي» نسبة الى جد اعلى هو وهيب جد الوهبة الذين هم بطن كبير من بني حنظلة في بني تميم، وينسب فيقال التميمي نسبته الى ابي القبيلة وهو «تميم». اما والدة الشيخ فهي بنت محمد بن عزاز المشرفي الوهيبي التميمي[٣].

وقد ترجم لمحمد بن عبد الوهاب المولى محمود الالوسي[٤] صاحب تفسير روح المعاني وهو من بعض مريديه فقال: «**وقد نشأ الشيخ محمد في بلد العيينة من بلاد نجد في حجر ابيه الشيخ عبد الوهاب بن سليمان القاضي في بلد العيينة في زمن**

---

١ - امين الريحاني، المرجع السابق ص ٣٦ - ٣٧.

٢ - حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الطبعة ٣، الجزء الاول، منشورات عبد المنعم مغنية، بيروت ١٩٧٢ ص ٥٥.

٣ - الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن بن صالح البسام، علماء نجد خلال ستة قرون، الجزء الاول، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٣٩٨ هـ. ص ٢٥ - ٢٦.

٤ - عباس محمود العقاد، الاسلام في القرن العشرين، الطبعة الاولى، دار الكتب الحديثة، لا تاريخ، ص ١٠٢ - ١٠٣.

امارة عبدالله بن محمد بن حمد بن عبدالله بن معمر المشهور صاحب العيينة التي تزخرفت في ايامه، وذلك قبل انتقال الشيخ عبد الوهاب الى بلد حريملة من بلاد نجد. فقرأ الشيخ محمد على ابيه الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل. وكان الشيخ محمد في صغره كثير المطالعة لكتب التفسير والحديث والعقائد، فصار ينكر على اهل نجد كثيراً من الامور، فلم يسعفه على ذلك احد وان استحسن افكاره بعض الناس، فسافر من بلده العيينة الى حج بيت الله الحرام فلما قضى نسكه صار الى المدينة فأخذ فيها عن الشيخ العالم عبدالله بن ابراهيم بن سيف من آل سيف رؤساء بلد المجمعة المعروفة في ناحية سدير من نجد، والشيخ عبدالله هو والد الشيخ ابراهيم مصنف كتاب «العذب الفائض في علم الفرائض».

وكذلك تعرّف محمد بن عبد الوهاب الى العالم الشيخ محمد حياة السندي فأخذ عنه الفقه، واتصل بمجموعة من العلماء امثال: علي الداغستاني واسماعيل العجلوني وغيرهما، وناقشهم في احوال المسلمين واسباب انهيارهم وتأخرهم، واستفاد من اطلاعه المباشر على احوال مكة والمدينة.

وفي عام ١٧٢٤م سافر نحو البصرة في العراق حيث قرأ على علمائها، وبخاصة الشيخ محمد المجموعي البصري. وبعد اربع سنوات غادر البصرة متوجهاً نحو الزبير مشياً على الاقدام، وما كاد يقطع نصف الطريق بين البصرة والزبير حتى سقط على الارض من شدة الحر، حتى وافاه حمّار من الزبير يقال له حميدان فسقاه وحمله على حماره واوصله الى الزبير[١]. ولم يمكث هناك الا عدة ايام، ثم قفل عائداً الى الاحساء، ونزل ضيفاً على صديق له، وتعرف الى بعض العلماء وعاد الى حريملاء[٢].

وتذكر بعض المصادر الاخرى ان الشيخ محمد بن عبد الوهاب عاش في بغداد خمس سنوات، وسنة في كردستان، وسنتين في همذان، ثم رحل الى اصفهان ودرس هناك فلسفة الاشراق والتصوف، ثم رحل الى «قم». غير ان الاستاذ عثمان بن عبدالله بن بشر لم يذكر ان محمد بن عبد الوهاب ذهب الى المدن الايرانية، بل اكتفى برحلته فقط الى البصرة[٣].

---

١ - احمد عبد الغفور العطار، المرجع السابق، ص٥٤.
٢ - الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الطبعة الاولى، المدينة المنورة، مطابع المدينة ١٣٨٨ هـ. ص ١١.
٣ - عثمان بن عبدالله بشر، المجد في تاريخ نجد، مكتبة صادر، بيروت، ١٣٨٧هـ. ص ١٨.

في حريملاء، حيث كان والده قد اصبح قاضياً، استأنف محمد القراءة على والده، كما انكب على مطالعة كتب التفسير والحديث والاصول، وبخاصة كتب «ابن تيمية» و«ابن قيـم الجوزيـة». ثم باشر بالمجاهرة بدعوته، وكان معتدلا بادىء الامر، بسبب نصح والده، وقد ظل كذلك حتى وفاة والده اواخر عـام ١٧٣٩م بعدها زاد انتقاده للاوضاع السائدة في نجد عامة وحريملاء خاصة، ذلك ان حريملاء لم يكن لها امير واحد يعترف به الجميع، بل كان الحكم منحصراً في بطنين من احدى القبائل، ولم يكونا على اتفاق، اذ كانت الخصومة بينهما مستعرة لا تهدأ. وكان مماليك هذين البطنين يظلمون الناس ويسيئون الـى كرامتهـم. وقد حاولوا قتل الشيخ محمد خفية، فلما تسوروا عليه من وراء الجدار علم بهم بعض الناس فصاحوا بهم، فانتقل الشيخ محمد من بلد حريملاء الى العيينة ورئيسها يومئذ عثمان بن حمد بن معمر، فتلقاه بالقبول واكرمه. وبعدها عظم امره وبلغ خبره الى سليمان بن محمد بن عزيز الحميدي صاحب الاحساء والقطيف وما حوله من العربان، فارسل سليمان كتاباً الى عثمـان وكتب فيـه: **«ان المطوع الذي عندك قد فعل ما فعل وقال ما قال، فاذا وصلك كتابي فاقتله، فان لم تقتله قطعنا خراجك الذي عندنا في الاحساء».**

وكان خراجه الفاً ومائتين ذهباً وما يتبعها من طعام وكسوة. فلما ورد الكتاب الى عثمان لم تسعه مخالفته فارسل الى الشيخ محمد واخبره بكتاب سليمان وقال له: **لا طاقة لنا بحرب سليمان**. وبعد اخذ ورد قرر عثمان ان يتخلص من ضيفه، كي يحول دون امير الاحساء وتنفيذ ما انذر به. فطلب الى محمد ان يختار المكان الذي يريد الذهاب اليه فاختار الدرعية. وحينئذ ارفقه الامير عثمان بخفير من عنده اسمه فُرَيْد. وكان قد كلفه ان يقتل الشيخ في الطريق حين يصلان مغارة يعقوب. غير ان فُريداً خذلته ارادته، ولم تطاوعه نفسه ان يقترف تلك الجريمة، فما ان وصلا مزار الدرويش حتى قفل فُريد راجعاً دون ان يمس الشيخ بسوء. وهكذا كان الشيخ يُرى وهو يسير في الوادي، لا يحمل بيده الا مروحة من الخوص يلوح بها على وجهه طرداً لحرارة الشمس. ولدى وصول الشيخ البلدة عند الظهيرة، حل ضيفاً على رجل يدعى محمد بن سويلم العريني في المنطقة العليا من الواحة. ولقي عناءً عظيماً في تهدئة مخاوف مضيفه، واكد له ان الله سيباركه ويحميه من غضب محمد بن سعود. وعرف بعض اصدقائه بمقدمه، فزاروه في المدينة سراً وتلقنوا شيئاً من مذهبه. واخذوا شيئاً فشيئاً، يفكرون في الوسائل التي ستؤمن حماية الامير لهذا الزائر. فقرروا ان يستخدموا جاه موذي، زوجة محمد بن سعود. فهي التي اخبرت زوجها بالامر وطلبت تكريم الزائر الشيخ. وهكذا قرر الامير زيارة الشيخ سيراً على الاقدام حتى يشهد الناس مبلغ التعظيم الذي حباه الامير به، فيقتدي السكان باميرهم

ويشاركونه حماسته في الترحيب، احر الترحيب. وهكذا توطد التحالف بين الامير والامام سنة ١٧٤٥[١]. لكن محمد بن سعود طلب من الشيخ تأكيداً بالنسبة لنقطتين وقال: «**اولاً اخشى ان انا ساعدتك وكسبنا الدنيا ان تتخلى عني لتبحث عن حظك في مكان آخر. ثانياً: ان تترك لي بموجب قوانين البلاد حق جباية الضرائب من رعاياي والفوائد الزراعية والتجارية وان لا تطلب اليّ التنازل عن هذا الحق**».

فاجابه الشيخ قائلا: «**اما من ناحية المسألة الاولى فهات يدك اعاهدك على ذلك، واما بالنسبة للمسألة الثانية فربما انالك الله فتوحات كثيرة تعوضك عنها بالكثير من الغنائم والاسلاب الحربية التي تفوق ما تتقاضاه من ضرائب**».

فمد الامير يده للشيخ وتعاهدا على الاخلاص لدين الله ونبيّه والقتال في سبيله[٢].

ان رواية خروج محمد بن عبد الوهاب من العيينة الى الدرعية، ووصف اللقاء بينه وبين محمد بن سعود مأخوذة عن ابن بشر. ولكن ثمة مآخذ عدة على هذه الرواية، من الوجهة التاريخية:

فأول ما يؤخذ على رواية ابن بشر انه جعل الشيخ يخرج من العيينة، في فصل الصيف، وفي غاية الحر وماشياً على قدميه. ثم هو اصحبه بفارس همّ بقتله مراراً، تنفيذاً لاوامر سيده ابن معمر، ولكن الله تدخل لحماية الشيخ.

واخيراً يُدخل ابن بشر الشيخ مدينة الدرعية، على حين غفلة من اميرها، وينزله في دار رجل من انصاره، امتلأ قلبه رعباً من قدومه... ثم يوسّط زوجة الأمير لاصلاح الاحوال. كل ذلك مبالغ فيه وربما غير صحيح.

ويؤكد مؤرخون ثقاة ان الشيخ لم يخرج من العيينة، الا بعد ان دعته الدرعية اليها، ولم تكن الدرعية غريبة عن دعوة الشيخ، اذ كان قبل لجوئه الى الدرعية، على صلة وثيقة بعدد غير قليل من كبار رجالها، يكتب اليهم ويكتبون اليه ويفدون عليه، بل دخل بعضهم في دعوته واصبحوا من اشد انصاره، كالأميرين ثينان ومشاري من

---

١ - سنت جون فيلبي، المرجع السابق، ص ٣٨ - ٣٩. بينما يذكر امين الريحاني في تاريخ نجد ان الشيخ محمد بن عبد الوهاب بايع ابن سعود عام ١٧٢٤. (ص٤١).

٢ - فيلبي، المرجع السابق، ص ٣٩.

اخوة الامير محمد بن سعود، واولاد سويلم، وغيرهم كالفتى عبد العزيز، ابن امير الدرعية.

وما يزيد الشك في رواية ابن بشر ما جاء في كتاب المؤرخ الفرنسي «مانجان». فقد نقل عن آل سعود ان انصار الشيخ في الدرعية، لما عرفوا حرج موقف الشيخ في العيينة وتنكر اميرها له، ابلغوا امير الدرعية ذلك، فارسل الى الشيخ مع بعضهم رسالة قد تكون «شفوية»، يدعوه فيها للمجيء الى الدرعية، ويعده بالحماية والمنعة. ويضيف المؤرخ الفرنسي «ان الامير محمد أبلغ سلفاً باليوم الذي سيقدم فيه الشيخ على الدرعية، فارسل اليه عدداً من الفرسان، لاستقباله ومواكبته على مسافة طويلة من البلدة»[1]. ويضيف صاحب «لمع الشهاب»[2] ان الشيخ خرج من العيينة بعياله وخدّامه وامواله، وان اخاه هو الذي طلب منه الخروج، فقال الشيخ انه لا يخرج الا بامان، له ولعياله ولأمواله، فاعطوه ذلك. فهيأ نفسه وعياله ومن يتبعه للخروج، فخرجوا ذلك اليوم، قبيل غروب الشمس، فأتوا قرية محمد بن سعود... ولما وصلوا قريباً منها بنصف ساعة، أخبر به محمد بن سعود، فخرج يتلقاه، هو وابنه عبد العزيز وكثير من اهل بيته واهل بلده، بالقبول والاكرام، فانزله اعلى مقام، واخلى بيته لاجله.

وقبل استكمال عرض العلاقات التي نشأت بين ابن سعود وابن عبد الوهاب، يجدر التوقف عند الفكر السياسي لابن تيمية الذي تركت تعاليمه اثراً واضحاً في تعاليم ابن عبد الوهاب.

لقد ظهر ابن تيمية وعاش في النصف الثاني من القرن السابع واوائل القرن الثامن للهجرة (١٢٦٣ - ١٣٢٨م)، وكان الاسلام قد آلت دولته الى دول متعددة يستقل بكل منها حاكم، وتعرضت لغزوات عنيفة من الصليبيين والتتار. وقد عالج ابن تيمية موضوع الدولة والحكم او الامامة والولاية والسياسة في ثلاثة من مؤلفاته بوجه خاص:

اولها: الرسالة التي وضعها في السياسة الشرعية.

ثانيها: كتاب «الحسبة» وقد ضمّنه البحث في سلطة ولي الامر في مجال الحياة الاقتصادية لاقامة العدل الذي هو غاية النبوات والرسالات، كما يصرح ابن تيمية، واموراً اخرى هي ايضاً من واجب الدولة.

---

١ - منير العجلاني، تاريخ البلاد العربية السعودية، الجزء الاول دار الكاتب العربي، لا تاريخ، ص٩٠ - ٩٢.

٢ - حسن الربكي، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب (مخطوط)، نقلاً عن العجلاني، المرجع السابق، ص ٩٢.

ثالثها: «منهاج السنة» الذي تضمن رأيه في الامامة وشروطها وكيفية تعيين الامام وما تثبت به امامته وموقف الرعية منه من حيث الطاعة. وهذا الكتاب وضعه للرد على كتاب «منهاج الكرامة» لابن المطهر الحلي الذي تضمن رأي الشيعة الامامية في الامامة وشروطها وصفات الأئمة[1].

فبالنسبة للولاية استعملها ابن تيمية كما استعملها المسلمون من قبله منذ الصدر الاول، وتشمل جميع مراتب الحكم من الامامة العظمى او الخلافة حتى اصغر الولايات او الوظائف كما نسميها في هذا العصر. ففي كتابه «الحسبة»[2] يقول: «**ان جميع الولايات في الاسلام مقصودها ان يكون الدين كله لله وان تكون كلمة الله هي العليا**». فاصلاح الدين والدنيا وقيام الناس بالقسط في حقوق الله والعباد واعلاء كلمة الله وهي تعاليم كتابه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، تلك هي غايات الدولة ومقاصد الولاية في الاسلام كما يرى ابن تيمية[3].

من يتولى قيادة الامة ويستلم زمام امورها؟ يجيب ابن تيمية على هذا السؤال: «**اولو الامر اصحاب الامر وذووه هم الذين يأمرون الناس، وذلك يشترك فيه اهل اليد والقدرة واهل العلم والكلام فلهذا كان اولو الامر صنفين: العلماء والامراء فاذا صلحوا صلح الناس واذا فسدوا فسد الناس**»[4].

وبالنسبة للامام، يرى ابن تيمية ان تعيين الامام يكون بالاختيار لا بالنص او العهد ممن قبله، واهل الاختيار لم يحددهم ابن تيمية تحديداً واضحاً في كتابه «منهاج السنة». وحكم الامام وارادته ليست مطلقة وليس هو مشرعاً يشرع للناس كما يشاء ولكن الحكم الفصل بينه وبين رعيته الكتاب والسنة «**فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول**» وليس هو الا منفذاً لما تضمنه الكتاب والسنة من احكام، «**الاحكام كلها تلقتها الامة عن نبيها لا تحتاج فيها الى الامام وانما الامام منفذ لما شرَّعه الرسول**»[5]. وعلى هذا، فطاعة الامام عند اهل السنة عموماً وعند ابن تيمية مقيدة بقيود وليست مطلقة.

ان نظرة الاسلام في الحكم والولاية، كما يراها ابن تيمية، هي امانة ونيابة ووكالة واجارة، والمسؤولية ملازمة لكل صفة من هذه الصفات او عقد من هذه العقود.

---

١ - اسبوع الفقه الاسلامي، دمشق ١٦ - ٢١ شوال، ١٣٨٠هـ. نشر المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. لا اسم للمطبعة، ولا تاريخ. ص٨٤٧ وص٨٥٠.
٢ - الامام ابن تيمية، الحسبة، مطبعة المؤيد، ١٣١٨ هـ، ص ٢.
٣ - اسبوع الفقه الاسلامي، المرجع السابق، ص ٨٨٥.
٤ - كتاب الحسبة، المرجع السابق، ص ٨٧.
٥ - اسبوع الفقه الاسلامي، ص ٨٥٧ - ٨٥٩.

اما بالنسبة لوظائف الدولة فتقوم الدولة في الاسلام، كما يرى ابن تيمية، بعمل يؤدي الى جلب المصالح ودفع المضار والى اقامة القسط في حقوق الله وحقوق العباد ولتكون كلمة الله هي العليا وليكون الدين كله لله[1]. فثمة وظائف مالية (كجمع المال وصرفه)، ووظيفة اقامة العدل وهي اوسع من الوظيفة القضائية وتشملها. ووظيفة الجهاد حيث يذكر ابن تيمية غاية الجهاد في الاسلام فيقول «**ان يكون الدين كله لله وان تكون كلمة الله هي العليا فمن منع هذا قوتل**». وكذلك هناك وظيفة تنظيم الحياة العامة الاقتصادية والخلقية، وهي تختص بوجه عام بعمل الخير وازالة الشر او الامر بالمعروف والنهي عن المنكر[2].

ويُجمل محمد المبارك نظرة الاسلام للدولة - حسب رأي بن تيمية - بالصفات التالية:

١ - هي دولة مبنية على مفهوم مدني من حيث السلطة ومصدر السلطة ومن حيث العلاقة بين الحاكم والمحكوم او الراعي والرعية.

٢ - ليست الدولة في الاسلام ضابطة امن فحسب ولكنها جهاز اجتماعي فعّال وظيفته تنمية الحياة الانسانية في الاتجاهات الخيّرة التي رسمها الاسلام والتنسيق بين الفعاليات الفردية لتأمين مصلحة الجماعة بالتدخل في توجيهها وضبطها.

٣ - تختلف الدولة في الاسلام كما تتجلى في نظرة ابن تيمية عن الدولة الحديثة بشمول وظيفتها وامتدادها الى جميع مجالات الحياة دون استثناء. لقد بلغت الدولة الحديثة حد التدخل او الاشراف على الحياة الاقتصادية، ولكن الدولة في الاسلام تتجاوز ذلك الى التدخل لتنسيق الحريات الفردية في مجال الاخلاق، وبذلك يدخل العنصر الاخلاقي في جملة العناصر التي تكوّن الدولة واهدافها.

لقد عكف محمد بن عبد الوهاب على دراسة كتب ابن تيمية في الاعتقاد والفقه، وامعن في فهمها وآمن بما جاءت به، وتحمس لها، بل تعصب واشتد في تعصبه. وقامت الدولة الوهابية بشن الغارات على البدع وحاربوها بكل قوة، واحيوا في نظرهم السنة باعمالهم، وخربوا مساجد الشيعة التي كانوا يخصونها بالتقديس،

---

١ - المرجع السابق، ص ٨٦٦.
٢ - المرجع نفسه، ص ٨٧٠.

ومنعوا الحاق المآذن بالمساجد، واستعمال المسابح، وحاولوا ان يعيدوا كل شيء الى حال الطهارة الاولى التي كان عليها الاسلام في عصره الاول، ولقد كان تشددهم في معاملة مخالفيهم، وتشددهم في عقائدهم، ومحاربة بعض المباحات باسم انها بدع، سبباً في ان كَثُر في البلاد الاسلامية خصومهم، وخصوصاً لما اخذت قواتهم المسلحة تدمر كل شيء في طريقها يخالف ما عليه الوهابيون[1].

١ - محمد ابو زهرة، ابن تيمية، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، ١٩٥٢، ص ٥٣٠.

الدعـوة الوهـّابيّة

انكرت الحركة الوهابية ما في التدهور المعاصر من فساد وتحلل، كما رفضت عناصر الترف والخصب الثقافي. ورفضت دفء الصوفية الانطوائي وورعها الاخروي. ورفضت كذلك جميع انواع الخلافات، حتى مذهب الشيعة الذي كان قد مضى على ظهوره زمن طويل. لقد الحّت على اتباع الشرع وحده. وقال الوهابيون ان الشرع الذي ساد في العصور الاولى، انما هو مادة الدين وجوهره - وهذا الشرع هو في شكله الحنبلي الصلب الاقوم المجرد من البدع التي تطورت عبر العصور. وهم يقولون «**اطع هذا الشرع الازلي وحده اطاعة كاملة صارمة، ثم اقم المجتمع الذي يتطلبه هذا القانون**». وفضلا عن التبشير بحركتهم، فقد راحوا يبنون هذا المجتمع ليعيدوا الحياة الدنيوية مرة اخرى نحو غايات الله التي كانت سائدة في عصور الاسلام الاولى.

كانت الدعوة الوهابية دعوة تجريدية شديدة. اما حكمهم على الحاضر فكان حكماً ضيقاً. فالمقياس عندهم لم يكن التاريخ الماضي، وانما المخاوف المعنوية المخططة. وقد كان رفضهم لكل ما انكروا رفضاً حاداً عنيفاً، فالاصلاح الوهابي لا يعتبر القرآن وحده مرجعاً ومصدراً للايحاء، وانما يضع الى جانبه ايضاً السنّة المجردة.

لقد دعوا الناس الى التزام الشرع، لكن تأويلهم لهذا الشرع كان جامداً

ومحدوداً. وزعموا انهم كانوا بذلك يدعون لاطاعة الله ذي الجلال الغامر والقدرة المطلقة، واطاعة المجتمع الذي يعمل باوامره ومراسيمه[١].

تأثر محمد بن عبد الوهاب، في نظرياته، بابن تيمية وابن قيّم الجوزية، بل يمكن القول ان كل انتاج ابن تيمية، وبشكل خاص «منهاج السنة» و«السياسة الشرعية» كان هو الاساس والمادة التي بنى بها ابن عبد الوهاب عمارته الفكرية. ومتمثلا بابن تيمية خاض ابن عبد الوهاب حرباً عواناً ضد الفرق الاسلامية غير السنية: ضد الجهمية والمعتزلة، ضد القدرية والخوارج، وبخاصة ضد الشيعة[٢]. وهو في كل الاحوال كان حنبلي المذهب[٣].

ومهما يكن الشأو الذي بلغته الدعوة الوهابية فان تلاقيها مع سيف ابن سعود هو الذي مكن لها ان تلعب الدور المعروف.

فما هي ظروف هذا اللقاء وما هى نتائجه؟

يقول صاحب «لمع الشهاب»:

«... لما اجتمع الامير بالشيخ، قال له: هذه القرية قريتك، والمكان انت واليه، فلا تخشَ اعداءك. والله لو انطبقت علينا جميع نجد ما اخرجناك عنا. فقال الشيخ للامير: انت كبيرهم وشريفهم، اريد منك عهداً على انك تجاهد في هذا الدين، والرئاسة والامارة فيك وفي ذريتك بعدك، وان المشيخة والخلافة في الدين فيّ وفي آلي من بعدي ابداً... فقال محمد بن سعود: قبلت وبايعتك على ذلك». ويضيف صاحب اللمع ان مبايعة محمد بن سعود للشيخ على اقامة الشرع وترويج الدعوة، ومبايعة الشيخ للامير على الزعامة والملك، قد اكدت **«بالحلف والعهود والمواثيق، واتخذ على ذلك شهود... فصفا الامر بينهما باطناً وظاهراً»**[٤].

ويجمل العجلاني التغيّرات التي حصلت في الدرعية بعد هجرة الشيخ اليها من خلال النقاط التالية:

١ - أُبطِل الاسلوب «العشائري» الذي كان يُحكم به الناس، وحلّ محله حكم نظامي زعم ان دستوره الاسلام.

---

١ - دراسات اسلامية، بقلم مجموعة من المستشرقين باشراف الدكتور نقولا زيادة، دار الاندلس، بيروت، ١٩٦٠، ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

2 — Henri Laoust, Les Schismes dans l'Islam, Payot, 1965, P.323.

3 — Encyclopédie de l'Islam, Nouvelle édition, tome III, P.700.

٤ - منير العجلاني، المرجع السابق، ص ٩٣ - ٩٤

٢ - أُبطلت «الاخاوة» واصبحت موارد الدولة هي الموارد الشرعية من الزكاة والغنائم، ونحوها من الموارد التي احلّها الله.

٣ - أُقيم قضاة لفصل الخصومات بين الناس.

٤ - نشطت حركة التعليم... وكان محمد بن عبد الوهاب يلزم الناس ان يحفظوا القرآن، ثم يطالعوا (رسائله) ويحفظوها فكان ذلك من اقوى الاسباب لانتشار هذه الدعوة وسرعة انتقالها. وذلك طبعاً كان يستند الى سيف آل سعود ونصرتهم.

٥ - حمل الناس على تنفيذ اوامر الدين والانتهاء عن نواهيه، وكانوا يُكرهون بالقوة على حضور الصلوات في الجوامع.

٦ - حلّ الجهاد محل الغارات العشائرية القديمة. وقيل بان الشيخ كان يشرف على تعليم الناس فن استعمال الاسلحة النارية.

٧ - اصبحت الدرعية مركزاً للدعوة، ينطلق منه الدعاة، وترسل الكتب، وتأتي اليه الوفود والضيوف[١].

وترسخت العلاقات بين الشيخ والأمير، فكانا متفقين تماماً في كل تصرفاتهما كما لو كانا شخصية واحدة لها وظيفتان في الحياة. ويقال بان محمداً بن سعود وخليفته عبد العزيز، لم يقوما باي مشروع او يصدرا اي قرار ذي شأن الا بموافقة الشيخ وبركته[٢].

بعد تركّز العلاقات بين هذين الرجلين بدأ نشاطهما الحربي لفرض الدعوة الجديدة، واول معركة تمّ خوضها كانت ضد ابن دوّاس في الرياض[٣]. وقد استمرت المعارك بين آل سعود وامير الرياض مدة لا تقل عن ٢٨ سنة.

وقد خلف عبد العزيز الاول بن سعود محمد وتولى عرش الدرعية سنة ١٧٦٥[٤]. فاكمل المعارك مع صاحب نجران ومع امير الاحساء، وتمكن من احتلال الرياض عام ١٧٧٣ بعد خسائر بلغت اربعة آلاف قتيل تكبدها عبد العزيز ودهام المدافع عن المدينة. وبعد ذلك انضمّت اقاليم ثرمدة والسدير والوشم الى الدولة الوهابية الناشئة.

---

١ - العجلاني، المرجع السابق، ص ١٠١ - ١٠٤.
٢ - فيلبي، المرجع السابق، ص ٤١.
٣ - العجلاني، المرجع السابق ص ١٤٨ - ١٤٩.
٤ - فيلبي، المرجع السابق، ص ٦١

وفي هذه الاثناء واجهت الدولة الوهابية مصاعب حياتية خانقة، اذ جفت الآبار ونضبت مياهها وارتفعت تكاليف المعيشة، ومات الكثيرون من الجوع والامراض، فعرفت الجزيرة العربية هجرة واسعة من نجد نحو البصرة والزبير والكويت[١].

بعد ذلك واجه ابن سعود خطراً من جهة الشرق (من بني خالد)، وكذلك خاض معارك متتالية في الخرج وفي غيرها.

وفي عام ١٧٨٨ اصبح عمر عبد العزيز ٦٥ سنة فاخذ يضع الترتيبات بشأن من سيخلفه على العرش. وكان سعود هو الشخصية التي وقع الاختيار عليها، لكبر سنه. كما ان الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الممثل الاعلى للسلطة الروحية في الدرعية هو الذي اصدر الاوامر الى جميع الاقاليم والمقاطعات للاعتراف بسعود، وقبوله حاكماً في المستقبل. وبعد ان عُيِّن سعود ولياً للعهد، امضى شتاء سنة ١٧٨٨ - ١٧٨٩ في غزوات شاملة وقعت جميعها في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية[٢].

وفي شهر تموز (يوليو) من عام ١٧٩٢ توفي محمد بن عبد الوهاب بعد ان امضى نصف قرن من النشاط لتثبيت دعوته. وقد ذكر ابن يسر انه كان في الثانية والتسعين عند وفاته. وفي اواخر سني حياته اصبح ضخم الجثة ثقيل الحركة حتى كان كلما ذهب الى الجامع يساعده رجلان.

---

١ - المرجع السابق. ص ٦٤ و٦٥.

٢ - المرجع السابق. ص ٦٩ - ٨١.

العَائلة السعُوديَّة

استمر عبد العزيز في قيادة العمليات الحربية داخل الجزيرة العربية، الى ان توجه بحملة الى الحدود العراقية عام ١٨٠١ - ١٨٠٢ . وبعد مناوشات تمكن في آذار (مارس) ١٨٠٢ ، من اقتحام كربلاء، المدينة المقدسة عند الشيعة، واعمل السيف في رقاب اهلها ونهبهم. لقد قتل السكان بلا رحمة في الشوارع والبيوت ودمّر ضريح الحسين ونهب المجوهرات التي كانت تغطي الضريح وجمع كل ما له قيمة في المدينة ونقله الى آبار الابيض قرب سماوة، حيث استقر ليحصي غنائمه ويوزعها كالمعتاد. ثم عاد الى الدرعية ليحظى بتقدير والده على الضربة التي سددها ضد فرق دينية تعتبرها الوهابية احياء وتجسيداً للوثنية.

واستأنف الوهابيون، بقيادة آل سعود، هجومهم في شبه الجزيرة العربية، فجهزوا حملة نحو الطائف فسقطت دون اية مقاومة فعلية. وقدنهب كل ما له قيمة في المدينة، وقتلوا من سكانها ما يقارب المائتي قتيل في الشوارع والبيوت (عام ١٨٠٢). واستمر عبد العزيز في حشد قواته وسيطر على الممرات المؤدية من الجبال الى بطحاء مكة. وبعد ان قامت قواته بشعيرة العمرة او الحج الاصغر، انتشرت في مكة تبحث عن القباب التي بنيت على أضرحة ابطال وبطلات فجر الاسلام، والاماكن الاخرى التي لها علاقة بالسير الاسلامية، واخذت بتهديمها. واستمرت هذه المهمة عدة اسابيع كما نُفّذت بحماسة منقطعة النظير، فقوّض كل بناء تعارض اقامته المبادىء

الوهابية وتحول الى ركام وتراب. لكن عبد العزيز فشل في احتلال جدة بسبب قوة تحصيناتها فعاد الى نجد اواسط صيف عام ١٨٠٣.

وكان عبد العزيز قد بلغ الثانية والثمانين عندما تعرض للاغتيال في جامع طريف بقلعة الدرعية. فقد قام رجل متدروش من الصف الثالث بالمسجد والقى بنفسه عليه وطعنه بمدية اخترقت بطنه من الخلف. وكان عبدالله بن محمد، شقيق الامام، يقوم باداء الركعة المطلوبة بجانب اخيه، فهاجمه الدرويش ايضاً ولكن عبدالله كان اسرع منه مع انه اصيب بجرح بليغ، فاهوى على المعتدي بسيفه بينما اسرع آخرون فذبحوه. بعدها استلم سعود دفة الامور وبويع خلفاً لوالده على العرش.

باشر سعود عملياته الحربية، وكان له من العمر ٥٥ سنة. فهاجم الزبير والبصرة في العراق، كما قام بحملة تأديبية ضد بني ظافر. الا ان الجزيرة العربية تعرضت لفترة من الجفاف (١٨٠٤ - ١٨١٠) وبخاصة منطقة الحجاز، الامر الذي ادى الى ارتفاع الاسعار ارتفاعاً جنونياً لا يصدق، وحدثت مجاعات وتوفي الكثير من الناس.

وفي عام ١٨٠٦ منع سعود الحجاج السوريين من الوصول الى مكة فاعادهم من المدينة، كما انه فشل في الهجوم الذي قام به على كربلاء. كما قام بمعارك مختلفة في البحرين واليمن، وخاصة هجومه على دمشق وتدميره قرى حوران وعودته محملا بالمغانم.

الحملة المصرية.

في صيف عام ١٨١١ قرر الاتراك استرجاع الحجاز من الحكم الوهابي، وبدأوا يعدون العدة لذلك على نطاق شامل. فقد اعتبر السلطانان التركيان سليم الثالث ومحمود الثاني الدولة الوهابية المتعاظمة كتهديد خطير لسيادتها في الاقطار العربية[١]. ومنذ العام ١٨١١ بدأ المصريون يشنون حرباً متواصلة ضد الوهابيين تكبدوا فيها خسائر فادحة، الا انهم تمكنوا من ترسيخ قبضتهم على الحجاز اولا واخذوا، من ثم، بالتوسع نحو المناطق الاخرى.

وفي ايار (مايو) ١٨١٤ توفي الامير سعود، واصبح عبدالله الامير الوهابي الجديد.

---

١ - لوتسكي، المرجع السابق، ص ١٠٤.

وبسبب الاوضاع الداخلية في مصر اضطر محمد علي الى عقد صلح مع الوهابيين عام ١٨١٥ ينص على ما يلي:

١- انهاء الاعمال العدوانية.
٢ - انهاء التدخل التركي في شؤون نجد.
٣ - اطلاق حرية التجارة بين الجزيرة العربية وجاراتها.
٤ - تأمين الحج لجميع الاطراف المعنية.

الا ان المصريين ما لبثوا ان وجهوا قوات جديدة بقيادة ابراهيم باشا، يساعدها مستشارون من الضباط الفرنسيين. وكانت الخطة تقضي بالتغلغل في قلب الدولة الوهابية - اي داخل الجزيرة العربية - وسحق الحركة الوهابية في موطنها. ولقد قام المصريون بتخريب الآبار وقطع النخيل واحراق البيوت، وابادوا السكان واعتدوا على النساء. ومن سلم من حراب المصريين هلك من الجوع والعطش[1]. وفي عام ١٨١٨ دخل المصريون نجد، وبعد ٥ اشهر من الحصار سقطت الدرعية ومسحت من الخريطة الجغرافية، اذ لم يبق فيها المصريون حجراً على حجر، وتحولت المدينة الى انقاض وتفرق السكان هاربين. واستسلم عبدالله - الامير الوهابي واضعاً نفسه تحت رحمة المنتصرين. فأُرسل الى القاهرة ومن ثم الى اسطمبول، حيث قُطع رأسه في كانون الاول (ديسمبر) ١٨١٨[2]. كما تم اسر اهم قادة الوهابيين وارسلوا الى مصر.

بعد ذلك تحوّل القسم الاكبر من الجزيرة العربية الى اقليم مصري يحكمه الوالي المصري. الا ان المصريين واجهوا عدة انتفاضات قام بها بعض اقرباء الامير المشنوق عبدالله (تركي وفيصل)، وتمكنوا من طرد بعض الحاميات المصرية من بعض مناطق نجد.

وفي عام ١٨٣٨ جرَّد محمد علي حملة جديدة على مناطق نجد وسيطر عليها سيطرة تامة الا انه اجبر على الانسحاب بسبب ضغط السياسة الانكليزية المعارضة لتوسع محمد علي في سوريا والجزيرة العربية. وما يجدر ايراده هو ان الامير تركي مات اغتيالا، اما الامير فيصل فقد استمر حكمه حتى العام ١٨٦٥ وقد اناط مهمة

---

١ - لوتسكي، المرجع السابق ص ١٠٦.
٢ - المرجع السابق، ص ١٠٧.

تصريف شؤون البلاد وادارة العمليات الحربية الكثيرة على الخصوص بابنه عبدالله، بالاشتراك مع اخيه الثاني محمد، الا انه كان يحتفظ لنفسه بالسلطة العليا في الدولة.

بعد وفاة فيصل، استلم الحكم ابنه عبدالله، الا ان اخاه سعوداً قاد حركة عصيان مع قبيلة العجمان النازلة في الاحساء، لكنه خسر امام هجمات عبدالله، ثم عاد وانتصر في انتفاضة ثانية عام ١٨٧٠ واصبح سعود سيد الجزء الشرقي من الجزيرة العربية، وتحكم بطرق تموين الرياض نفسها. وفي هذه الاثناء، انتشرت المجاعة وبقيت مستمرة لمدة سنتين بسبب الفوضى الضاربة اطنابها. وكان الجائعون يلتهمون حتى جثث الحمير الميتة حين يجدونها[١]... وما لبث سعود ان زحف عام ١٨٧١ الى الرياض فدخلها ظافراً ونهب رجاله المدينة[٢]. ولكن القوات التركية ما لبثت ان تقدمت باتجه نجد، متذرعة بمساعدة شقيق سعود الامير محمد. وفي هذه الفترة عرفت العائلة السعودية صراعاً داخلياً مريراً، وتنقلت السلطة في الرياض منذ وفاة فيصل ثماني مرات، الى ان استقرت مع عبدالله الثاني بن فيصل، وهذا الاخير، تعرض بدوره لانقلاب والقي في السجن على يد ابناء سعود بن فيصل. وقد سمح هذا الوضع لابن الرشيد عام ١٨٨٤ بالهجوم على الرياض والاستيلاء عليها، وعين عليها سالم السبهان[٣] وبالرغم من المحاولات التي قام بها آل سعود لاستعادة السيطرة على الرياض الا ان ابن الرشيد انزل بهم عام ١٨٩٠ ضربة قوية، الامر الذي حمل من تبقى منهم (عبد الرحمن واولاده، ومنهم عبد العزيز) على الرحيل الى الكويت حيث توطنوا هناك على ان تدفع لهم الدولة العثمانية ستين ليرة ذهبية شهرياً[٤].

---

١ - فيلبي، المرجع السابق، ص ٢٥٥.
٢ - امين الريحاني، المرجع السابق، ص ٩٩.
٣ - المرجع السابق، ص ١٠٣.
٤ - فيلبي، المرجع السابق ص ٢٧٢.

التدخّلات الخارجيّة

في مطلع القرن العشرين كان الخليج مركزاً هاماً للصراع الدولي. فالانكليز يرسخون قبضتهم على المناطق الساحلية، والالمان يخططون لايصال سكة حديد اسطنبول - بغداد الى البصرة فالكويت. من هنا اتخذت الصراعات القبلية بعداً خارجياً. فابن الرشيد اصبح الحليف الثابت للدولة العثمانية، بينما دعم الانكليز آل الصبّاح. ولقد تمكن ابن الرشيد من انزال هزيمة فادحة بابن الصبّاح في موقعة الصريف (شباط/ فبراير ١٩٠١)، على رغم تزعم عبد العزيز بن سعود فرقة تمكنت من الوصول الى الرياض، الا ان عبد العزيز، لما عرف بوقعة الصريف اخلى الرياض وعاد برجاله الى الكويت، فاستعاد ابن الرشيد سيطرته على جميع انحاء نجد. بل انه حاول نقل الهجوم الى الكويت نفسها للقضاء على آل الصبّاح، مدعوماً من الدولة العثمانية، الا ان مبادرة الانكليز بارسال المساعدات العسكرية الى آل الصباح اجبر ابن الرشيد على التراجع عن تحقيق اهدافه.

وفي خريف ١٩٠١ غادر عبد العزيز الكويت في اربعين من اصحابه، بينهم من عائلته وآخرون من خدامهم السابقين. وقد زودهم الشيخ مبارك باربعين فرساً وبثلاثين بندقية ومئتي ريال وبعض الزاد. ولقد استطاع عبد العزيز ان يسجل انتصارات عديدة وان يستقطب المئات من المقاتلين، غير انه عندما دخل الرياض لم

يكن معه الا العدد الضئيل، ولقد دخلها خلسة وانتصر على اميرها عجلان بالحيلة. ولم تكن ردة فعل ابن الرشيد بمستوى الحدث اذ استمر بالاعداد للهجوم على آل الصباح في الكويت والح في طلب المساعدة من الحكومة العثمانية. اما عبد العزيز فراح يقوي حصون الرياض وانطلق يستولي على النواحي الجنوبية (كالخرج والحوطة والحريق والافلاج والدواسر). وتمكن من انزال هزيمة بابن الرشيد في وقعة الدلم سنة ١٩٠٢. واستمرت مناوشاته لابن الرشيد والقبائل المؤيدة له كوقعة ابن جراد سنة ١٩٠٣. ولقد عاد واستعان ابن الرشيد بالاتراك فقدموا له احد عشر طابوراً واربعة عشر مدفعاً وشيئاً كثيراً من الذخيرة والمؤن والمال، وكذلك صادر العديد من الجمال وراح يتحين الفرص لانزال الهزيمة بابن سعود، الا ان وقعة وادي الرمة (ايلول/ سبتمبر ١٩٠٤) كانت لصالح ابن سعود، وكذلك وقعة الروضة في نيسان (ابريل) ١٩٠٦.

بعدها تحسنت علاقات ابن سعود مع الدولة العثمانية التي انعمت عليه بوسام ولقب من اعلى الدرجات، وعقد هدنة مع آل الرشيد لم تلبث ان تزعزعت في وقعة الطرفية في ١٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٠٧، وابان دفاعه عن آل الصباح هزم في وقعة هدية في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩١٠.

ولقد تقاعس عبد العزيز عن مساعدة الدولة العثمانية في الحرب التي خاضتها ضد الادارسة على حدود اليمن، كما ان الانكليز تقربوا منه ليكون لهم مساعداً في مواجهة المخططات الالمانية التي تسعى للسيطرة على الخليج. ومع اندلاع الحرب العالمية الاولى، ودخول السلطنة فيها الى جانب المانيا، بادرت السلطات العثمانية الى اعطاء ابن الرشيد عشرة آلاف بندقية والكثير من الذخائر والمال لضرب ابن سعود[1]. الا ان الانكليز في المقابل قدموا المساعدات لابن سعود مالا ومعدات. فكانت واقعة جراب في شباط (فبراير) ١٩١٥ بين الفريقين والتي اسفرت عن خسائر مشتركة لدى الفريقين. وفي محاولة منه لاخضاع آل عجمان في العام نفسه مني عبد العزيز بخسارة فادحة وقتل اخوه سعد وجرح هو.

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٦ عقد عبد العزيز معاهدة مع الانكليز ضد الاتراك، شأن ما فعل محمد الادريسي والشريف حسين. وكان ابن سعود يتلقى من الشريف حسين صرراً من الذهب ارسلها الانكليز مقدار الواحدة خمسة آلاف ليرة،

---

١ - امين الريحاني، المرجع السابق، ص ٢١٧ - ٢١٨.

وذلك ليبقوا على اخلاصهم للحلفاء. لكن قبوله لهذا المال لم يحمله على الطلب من الانكليز بان لا يتدخل الشريف في شؤون نجد وان لا يتكلم باسم العرب ويدعو نفسه ملك العرب.

غير ان الشريف حسين بعد انتصار الانكليز - بمساعدته - على الدولة العثمانية، بادر الى ارسال حملة الى تربة لتأديب بعض القبائل التي انقلبت عليه لاسباب دينية ومالية. وتربة هي باب الطائف من الوجهة النجدية وحصن الطائف من الوجهة الحجازية. وقد تمكن الشريف من احتلالها، الا ان ابن سعود تمكن من تسجيل انتصار كاسح على قوات الشريف مُنزلاً بها خمسة آلاف قتيل. وبعد معركة تربة طلبت الحكومة الانكليزية من ابن سعود عدم التقدم نحو الطائف، فاستجاب لطلبها. ثم عادت المجابهة بينه وبين ابن الرشيد كما حدثت مجابهة مع آل الصباح.

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٢٤ قامت مجموعة من مؤيدي ابن سعود بالهجوم على الطائف، فتمكنت من احتلالها بالرغم من الدفاع الذي قامت به الفرق المؤيدة للشريف حسين، وبعدها تمكنوا من احتلال المدينة المنورة واعملوا السيف في سكانها وقاموا بعمليات السلب والنهب. ولم تجدِ محاولات علي بن الحسين في القيام بهجمات مضادة. وهكذا انهارت حكومة الشريف حسين وبادر الى السفر من جدة باتجاه العقبة. ويوجز امين الريحاني اسباب سقوط الشريف بما يلي:

ان لسقوط الشريف حسين اسباباً سياسية وادارية وخلقية، اما السياسية فاهم ما فيها اغضابه الانكليز في رفضه المعاهدة الانكليزية الحجازية التي استمرت المفاوضات بشأنها ثلاث سنوات، ثم اغضابه امراء العرب، وفي مقدمتهم ابن سعود. فقد كان في سياسته العربية يظهر غير ما يبطن، فيقول مثلا انه مستعد للتنازل عن عرشه وتسليم زمام الامور الى من يستطيع ان ينهض بالعرب، وهو في اعماله غيره في اقواله. بل لم يكن ليرى في امراء العرب الحاكمين غير من هو في الدرجة الثالثة او الرابعة. ولم يكن ليرى في كل البلاد منقذاً سواه.

ومن جهة اخرى كان الشريف حسين لا يسمع سوى صوت نفسه وصداها، ولا يقرب منه الا من كان صدى لصداه. ولقد اجتمعت فيه الاضداد، فكان خيالياً، وكان عملياً، بل كان روحياً وكان مالياً، يتعشق تارة ما فوق الحقيقة، يسترسل الى الاوهام، وطوراً يتمسك تمسك البخيل بحطام الدنيا. اجل، قد كان محباً للمال حريصاً جداً عليه، نجاء الذهب يوازن ما تراكم من اوهامه، وما اختل من احكامه، وما اسود من ايامه.

وهكذا في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٤ احتل الجيش السعودي مكة المكرمة. ويا لهول ما عمل «الاخوان» بأهل مكة!

عاهدوا «الجداعين» وامنوهم على حياتهم واموالهم، ثم ذبحوهم عن بكرة ابيهم. وعاهدوا بني جابر وبعض الاشراف وامنوهم، ثم حملوا عليهم فذبحوهم كلهم... الرجال منهم والنساء والاطفال. «والاخوان» ضربوا اهل جاوه بمكة ومنعوهم من الصلاة، ومن التدريس في الحرم. والويل لمن يرى «الاخوان» سيجارة بيده، فانهم يشبعونه شتماً وضرباً، وهم يحجزون البيوت بمكة ويبيعونها. انهم يهدمون بيت مولد النبي، وبيت السيدة فاطمة الزهراء، وضريح السيدة خديجة. انهم يهدمون كل قبور الصحابة والاولياء وآل البيت في المعلاّ، كما هدموا مسجد حمزة، ومسجد ابي قبيس[١].

وبعد ان حاول علي بن الحسين تحصين جدة والدفاع عنها، عاد وعقد اتفاقية مع السلطان عبد العزيز سلم فيها المدينة، مقابل تعهد السلطان بعدم الاقتصاص من الموظفين والمؤيدين للحكم الشريفي(٢).

---

١ - المرجع نفسه، ص ٣٦٨.

٢ - يمكن مراجعة اتفاقية تسليم جدة، في كتاب امين الرحاني، المرجع السابق، ص ٤٥١ - ٤٥٣.

٣- عبد العزيز بن سعود

في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٤ دخل عبد العزيز مكة بعد ان هدّأ من روع اهل السنّة الذين كانوا يخشون ان تمثل، مرة اخرى، تلك الفظائع التي رافقت استيلاء الوهابيين الأول على مكة[١]. ولكي يهدىء ابن سعود من المخاوف التي اثارها في العالم الاسلامي استيلاؤه على الديار المقدسة - وكان المسلمون ينظرون اليه نظرتهم الى مُبتدع - فقد دعا الى عقد مؤتمر اسلامي عام في مكة، في حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٦، بعد ان درس مؤتمر القاهرة الاسلامي مسألة الخلافة، في شهر ايار (مايو)، من غير ان ينتهي الى اتفاق ما. وفي سنة ١٩٢٧ نودي بابن سعود في مكة ملكاً على نجد والحجاز[٢] وملحقاتها. وقد بادرت فرنسا الى الاعتراف بالدولة الجديدة، وكانت اول دولة كبرى تقدم على هذه الخطوة، غير انها لم تطور مستوى تمثيلها الديبلوماسي، من قنصلية الى سفارة، الا عام ١٩٣٦. وقد حذت حذوها كل من روسيا وبريطانيا. غير ان اكثرية الدول الاسلامية تحفظت، وبخاصة مصر، باعتبار انها تخوفت من الاجراءات التي يمكن ان يقوم بها الوهابيون ضد بعض التقاليد المتبعة ابان الحج. ولم تعترف ايران بالدولة الجديدة الا عام ١٩٢٩ وذلك

١ - كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية.

2 — Soulié et Champenois, Le Royaume d'Arabie Saoudite à l'épreuve des temps modernes, Albin Michel, 1978, P. 35-36.

بسبب تدمير مقامات الاولياء في المدينة المنورة ومكة، واضرحتهم، كما ان مصر لم تعد علاقاتها الدبلوماسية مع ابن سعود الا عام ١٩٣٦، بعد موت الملك فؤاد[١].

مقابل هذا الاهتمام الدولي لم يتم انشاء ما يشبه وزارة الخارجية في جدة الا بعد مرور عدة سنوات. وقد عُيّن آنذاك موظف دائم للاشراف على القضايا السياسية الروتينية. وكان الامير فيصل يزور جدة مراراً عديدة بصفته وزيراً للخارجية ليقوم بتصريف الشؤون الهامة نيابة عن والده.

اما على صعيد علاقات ابن سعود مع اليمن، فقد كانت الحدود بينهما غامضة وغير مخططة. وكان كل من الجانبين يدعي ملكية واحة نجران ويطالب بها. وما لبثت ان تتابعت الحوادث على الحدود، ولم يكن بالامكان تسويتها رغم عدة مؤتمرات عقدت بين الجانبين. وهكذا اندلع القتال بين امام اليمن وابن سعود، وقد تمكنت القوات السعودية من التقدم مسافة غير قليلة في اراضي اليمن، الامر الذي ادى الى تدخل الدول الكبرى وبخاصة فرنسا وبريطانيا وايطاليا، فضغطت باتجاه التوصل الى تسوية للنزاع، وكذلك تألفت لجنة وساطة عربية، وتم التوصل الى معاهدة الطائف بين الفريقين. فدفع امام اليمن مئة الف جنيه لابن سعود تكاليف الحملة، مقابل انسحاب السعوديين من المناطق التي احتلوها. واصبحت العلاقات عادية مع اليمن لولا محاولة الاغتيال التي قام بها ثلاثة يمنيين لابن سعود ابان طوافه بالكعبة في العام التالي لاتفاقية الطائف التي عقدت في ٢٠ ايار (مايو) ١٩٣٤.

اما على صعيد وراثة العرش فقد عُيّن الامير سعود وريثاً للعرش عام ١٩٣٣. وقد تقبل ولاء الشعب وخضوعه كولي عهدهم وملكهم في المستقبل. وهكذا وضع ابن سعود حداً لجميع التكهنات المختلفة بشأن ولاية العرش.

وفي السنة التالية اصدر الملك مرسوماً بتغيير اسم الدولة. واصبح اسمها المملكة العربية السعودية. ولم يكن هذا التطور اسمياً فقط، بل انه كان يعكس عزم ابن سعود على وضع جميع ممتلكاته تحت نظام اداري موحد متناسق، وعلى الاخص في الحقل المالي ومراقبة الواردات[٢].

وقد استنكر الحكام تقييد سلطاتهم باقامة دوائر حكومية مستقلة، كما استنكروا ايضاً مراقبة حساباتهم.

---

١ - فيلبي، المرجع السابق، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

٢ - فيلبي، المرجع السابق، ص ٣٨١.

الدّولـة السعُوديّة واكتشافُ النفط

ما هي الاجراءات الداخلية التي اتخذها الحكم الجديد؟ وكيف تم اكتشاف النفط؟

لقد قام النظام السعودي، بعد امساكه بزمام الامور، بتطبيق عدة اجراءات. فلجنة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، اعتبرت معاقرة الخمر والتدخين من المخالفت التي يُعاقب عليها بشدة بأمر من اللجنة. وكان يهمها ان تتأكد من ان كل فرد يواظب على تأدية الصلوات المفروضة في الجوامع.

وبالنسبة للسيارة فقد نظر اليها الوهابي الحنيف شزراً باعتبار انها من «اختراعات الكفار»، ان لم تكن من عمل الشيطان. وقد أحرقت علناً وفي السوق العام اول سيارة دخلت مدينة الحوطة المتعصبة، وكاد سائقها يلقى المصير ذاته.
اما فيما يتعلق بالطائرات، وقد بدىء في استعمالها بعد ذلك بكثير، فكان الوهابيون «المستقيمو الرأي» يعتبرون ركابها اناساً يطيرون متحدِّين الهم. وهكذا بالنسبة للتلفون وغيره.

اما الفونوغراف والسينما فبقيت ممنوعة. وكان استيرادها للبلاد غير مشروع. لكن الوضع تطور فيما بعد وخفت اجراءات المنع.

وعلى كل حال فان تشدد ابن سعود اوقف الى حد كبير الصراعات البدوية وفرض حكماً مركزياً. ولكن مع بداية حكمه عرفت المملكة سنوات من الجفاف خلفت تدهوراً اقتصادياً شعرت به الجزيرة العربية على شكل تناقص مريع في عدد الحجاج من وراء البحار، في وقت تصاعدت فيه مصاريف الدولة بشكل كبير.

على صعيد النفط بدأ التنقيب في المملكة منذ العام ١٩٢٣ بتشجيع من السير برسي كوكس الذي كان حاكماً على العراق. الا ان المحاولة الجدية بدأت مع مجيء المستر كراين المليونير الاميركي، واجتماعه مع ابن سعود عام ١٩٣١. وقد قام احد المهندسين المساعدين لكراين ويدعى كارل تويتشل بتقديم دراسة تشير الى ان طبيعة تلال الظهران توحي بوجود الزيت، فمن الخير التنقيب فيها. وقد رفع ذلك التقرير الى الملك وعاد الى اميركا على امل ان يغري عدة شركات باستثمار المعادن العربية.

ولقد لفت ذلك التقرير انظار شركة ستاندرد اويل كومباني اوف كاليفورنيا فارسلت هذه ممثلها المستر لويد هملتن مع المهندسين تويتشل كمستشار فني لاجراء مفاوضات مع ابن سعود بالنيابة عنها، وذلك بعد ان اجرت اتصالات تمهيدية عرفت بواسطتها مدى استعداد الحكومة السعودية لمنحها امتيازاً للتنقيب. وقد وافقت السعودية على مبلغ ٥٠ الف جنيه ذهباً دفعتها الشركة مقابل توقيع عقد امتياز معها.

وفي عام ١٩٣٦ انضمت تكساكو الى ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا فشكلت شركة ارامكو (اي Arabian American Oil Company). ثم في عام ١٩٤٨ دخلت شركتان اميركيتان في هذا التجمع وهما ستاندرداويل اوف نيوجرسي وموبيل اويل وسيطرتا على نسبة ٤٠٪ من الشركة[1].

وفي عام ١٩٣٧ تدفق البترول، للمرة الاولى في منطقة الدمام، واثرها تزايدت كميات النفط المستخرجة بشكل هائل.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، بادر الحلفاء الى تجميد الانتاج وايقافه عند الحد الذي وصل اليه.

ماذا كانت نتائج هبوط هذا الثراء الخيالي من النفط؟
لقد جاءت الثروة بالمغريات وبينت ضعف النظام الذي يعتمد كلية على ارادة سلطان مطلق يفتقر كثيراً الى انظمة المحاسبة، والمراقبة الفنية. لقد كان رئيس كل

---

1 — Soulié et Champenois.

دائرة آنذاك قانوناً بنفسه، خاضعاً لمشيئة الملك وسلطته. فلم تكن هنالك حكومة تنسق عمل الدوائر واحتياجاتها.

ان صل المعضلة يكمن، ولا ريب، في موجة الاسراف والتبذير التي غمرت البلاد بعد ارتفاع مد عوائد الزيت. هذا الاسراف الذي تسرب، بدون اية مقاومة، الى كل طبقة من طبقات المجتمع، هادماً جميع حصون اقتصادها. وقد رافقه رد فعل طبيعي له، ظهر في ارتفاع اسعار جميع الحاجيات الحياتية الضرورية ومطالب الترف والبذخ[١]. وسيأتي الكلام لاحقاً عن دور النفط في المجتمع السعودي.

قبل وفاته عين عبد العزيز ابنه البكر سعود ولياً للعهد. وقد تسلم مقدرات الحكم بعد موت والده في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٣[٢]. وعملا بوصية عبد العزيز اعلنت عقب بيعة الملك سعود ولاية الامر فيصل للعهد[٣].

وما هو جدير بالملاحظة ان عبد العزيز قبل موته اصدر اول مرسوم تشريعي في الدولة ينص على انشاء مجلس وزراء ويحدد اختصاصه. كما اصدر الملك سعود، بعد تسلمه الحكم سلسلة مراسيم تنظيمية توضح اعمال مجلس الوزراء. وبالرغم من انه احتفظ في بادىء الامر برئاسة الوزارة، الا انه عاد وعين ولي العهد الامير فيصل رئيساً للوزراء.

لقد كانت الفترة التي استلم بها سعود الحكم بالغة الدقة على امتداد البلاد العربية. ولقد حاول التقرب من الثورة المصرية في بادىء الامر، فعقد مع جمال عبد الناصر وشكرى القوتلي معاهدة ثلاثية، الا ان علاقاته مع مصر عرفت بعض التأزم.

وفي ربيع ١٩٥٨ اضطربت الحالة الداخلية في السعودية، وتدهورت اسعار النقد بسبب لاسراف الزائد في النفقات، وازدادت ديون الخزينة، فرأى الامير فيصل انه لم يعد في مقدوره البقاء في الحكم مع كثرة تدخل الحاشية الملكية وبسطها سيطرتها على الدولة، فارسل استقالته الى الملك، وذهب الى الصيد للاستجمام والراحة. وزادت استقالته الموقف تعقيداً واضطراباً، فتدهورت اسعار النقد، وانتشرت

---

١ - فيلبي، المرجع السابق، ص ٤٠٣.
٢ - انسيكالوبيديا اونفرساليس، مجلد ٢، ص ٢٣١.
٣ - امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، المجلد الثالث، دار الكاتب العربي، بيروت، ص ١٥.

الفوضى، فجاء كبار رجال البلاد وعلماؤ ها وقادتها الى الامير فيصل يطلبون منه ان يعود الى تسلم الحكم، فوافق ضمن عدة شروط هي :

١ - ان يتعهد الملك بالكف عن كل تدخل في اعمال الحكومة هو وحاشيته ومن ينتمي اليه.
٢ - ان يجري كل شيء بواسطة الحكومة وعن طريقها، فهي وحدها المسؤولة وصاحبة الشأن.
٣ - ان يتنازل الملك عن سلطاته الدستورية بموجب مرسوم يصدره منعاً لكل تدخل.

وقد استجاب الملك سعود لهذه المطالب واصدر مرسوماً سلم فيه السلطة الى الامير فيصل[١]. لكن بعد فترة عادت حاشية الملك الى التدخل في الشؤون الحكومية، فارسل الامير فيصل مجدداً كتاب استقالته (١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠)، فقبلها الملك فوراً دون تردد ودون بحث في اسبابها. وما لبث ان تولى الملك صلاحيات مجلس الوزراء والف وزارة برئاسته وبعد سعي الساعين اقتنع الامير فيصل بالعودة الى الوزارة في آذار (مارس) ١٩٦٢.

وفي تلك الاثناء تصاعد المدّ الناصري في الاقطار العربية، وبسبب الثورة في اليمن تأزمت العلاقات المصرية - السعودية، اذ دعمت مصر القوى الجمهورية، بينما دعمت السعودية حكم الامام البدر. وقد تصاعد تأزم العلاقات بين الجانبين فادى في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ الى مبادرة السعودية بقطع علاقاتها مع مصر. وعلى الصعيد الداخلي زادت صحة الملك سعود اعتلالا وظهر عجزه عن النهوض باعباء الحكم. فرأى، استجابة لعقلاء البلاد، ان ينسحب من رئاسة الحكومة، وان يترك للامير فيصل ادارة شؤون الدولة فينهض بها، فاصدر الملك يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ امراً باقالة الحكومة وتكليف فيصل بتأليف حكومة جديدة.

واستمر الداء العضال يعطل كل قدرة لدى الملك سعود. ومع ذلك فقد راح رجال حاشيته يطالبون باعادة صلاحياته الدستورية اليه. لكن الحكومة دعت علماء البلاد الى الاجتماع لاستفتائهم في الامر، وهم يؤلفون - في رأيها - الهيئة التشريعية

---

١ - امين سعيد، المرجع السابق، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

العليا في البلاد السعودية. فاجتمعوا في الرياض يوم ١٦ شعبان سنة ١٣٨٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤) واصدروا بعد المشاورة والدراسة فتوى تقوم على الركنين التاليين:

١ - يمارس الامير فيصل سلطاته وصلاحياته المعهود بها اليه.
٢ - تظل البيعة للملك سعود ولكن بدون سلطات.

لكن حاشية سعود ضغطت على الملك فبعث برسالة الى الامير فيصل يقول فيها انه استرد صحته ويرغب في اعادة صلاحياته اليه. فرد عليه فيصل بان **«هذه الصلاحيات امانة تسلمها وليس في امكانه التخلي عنها، وخصوصاً في هذا الظرف الدقيق الخطير الذي تمر به البلاد»**. وقد وقف العلماء واغلبية العائلة المالكة الى جانب فيصل. وبادر فيصل الى اتخاذ عدة اجراءات لتقليص سلطة الملك، فسحب الحرس الملكي من القصر والحقه بوزارة الدفاع، وسحب «الخوية» الذين يؤلفون حرساً غير نظامي والحقهم بوزارة الداخلية، كما الغى الديوان الملكي وخفض نفقات الملك من ١٧٠ مليون ريال الى ٢٤ مليون ريال كل سنة.

وفي ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ بويع فيصل ملكاً على السعودية بعد تنحية سعود.

العائلة السعودية الحاكمة

عبد العزيز بن سعود

تزوج من ١٤ امرأة انجبن له

- وداد بنت هزّام
  - سعود (١٩٥٣ ١٩٦٤)
- طرفة بنت الشيخ
  - فيصل (١٩٦٤ ١٩٧٥)
    - ثلاث زوجات
      - سلطانه بنت احمد السديري
        - عبدالله (١٩٢٣)
      - منى بنت تركي الجيلاوي
        - (١٩٤٢) خالد (حاكم العسير)
        - (١٩٤٢) سعد
      - عفت التنيّان
        - (١٩٣٧) محمد
        - (١٩٤١) سعود (وزير الخارجية)
        - (١٩٤٢) عبد الرحمن (قائد سلاح المدرعات)
        - (١٩٤٣) بندر (قائد سلاح الطيران)
        - (١٩٤٥) تركي (رئيس المخابرات)
- جوهرة بنت مسعد الجيلاوي
  - محمد
  - خالد (١٩٧٥)
- حسّا بنت احمد السديري
  - (١٩٢١) فهد (ولي العهد)
  - (١٩٢٤) سلطان (وزير الدفاع)
  - (١٩٢٦) عبد الرحمن
  - (١٩٣٣) نايف (وزير الداخلية)
  - (١٩٣٤) تركي
  - (١٩٣٦) سلمان (حاكم الرياض)
  - (١٩٣٧) احمد (نائب وزير الداخلية)
- الفهدا بنت عاصي الشريم
  - (١٩٢٣) عبدالله (رئيس الحرس الوطني)

٤ ـ فيصل بن عبد العزيز

منذ وصوله الى السلطة بدا الملك فيصل متميزاً عن شقيقه سعود في نواح كثيرة من شخصيته. فعلى عكس الملك سعود الذي كان يظهر متردداً ومتقلباً في اتخاذ القرارات الهامة، كان الملك فيصل يبدو «**عنيداً متصلباً في مواقفه، متعنتاً في آرائه الى درجة التسلط والطغيان في الحكم**».

وقد اظهر فيصل، منذ بدء حياته السياسية، نشاطاً كبيراً وطموحاً واسعاً للعب دور سياسي قيادي في المملكة. ففي اواخر الخمسينات عمل ضمناً على اضعاف الوضعين الاقتصادي والسياسي للسعودية ليسهل عليه فيما بعد بسط نفوذه الشخصي في الدولة. وفي الواقع فانه توصل سنة ١٩٦٢، اي قبل ان يخلف شقيقه سعود بسنتين، الى السيطرة فعلياً على كل مقدرات البلاد، لدرجة ان الملك سعود نفسه بدا وكأنه حاكم الظل آنذاك، مما دفع الاخير الى ان يسافر الى مصر سنة ١٩٦٤ ويحاول في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة «**تحقيق نصر سياسي له بغية تقوية مركزه واستعادة نفوذه في السعودية**» لكن فيصل لم يفسح له مجال تحقيق هذا الانتصار، اذ جمع بعد ذلك بمدة قصيرة مجلس الوزراء السعودي برئاسته وخلع اخيه وتسلم مقاليد الحكم مكانه.

وقد صادف وصول فيصل الى السلطة، بعد الازمة الاقتصادية - المالية التي

عصفت بالبلاد، تعاظم نفوذ الاميركيين الذين اغدقوا، عبر شركة ارامكو، المساعدات والمال على حكومة فيصل لتسهيل اموره وفتح صفحة جديدة من التعاون بين واشنطن والرياض، خاصة بعد الفتور الذي اصاب العلاقات السعودية - الاميركية اثر التقارب الذي اظهره الملك السابق سعود في القاهرة من الرئيس جمال عبد الناصر، خصمهم الاول في المشرق العربي.

واذا كان الاميركيون قد ركزوا نشاطهم آنذاك على مواجهة التيار الاشتراكي الوحدوي العربي الذي قاده الرئيس جمال عبد الناصر، الا ان سياستهم رأت في الحفاظ على الوضع القائم في السعودية شرطاً اساسياً لا بد منه لمواجهة المد الناصري، لذلك عمل الاميركيون على منع حصول تغييرات اجتماعية وسياسية داخل المملكة تؤثر على نفوذهم وبالتالي على مصالحهم النفطية.

ولم يكن فيصل بعيداً عن هذه السياسة، فارضاءً لواشنطن التي مدته بالمال اللازم، قام بقمع كل معارضة داخلية وكل محاولة تغيير ولو طفيف داخل النظام السعودي، رافضاً اعطاء بلاده دستوراً مكتوباً او حريات اوسع. وقد ظهر هذا الميل لديه، حتى قبل تسلمه السلطة، اذ عمد في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢، وكان لا يزال رئيساً للوزراء، الى طرد ٦ وزراء من حكومته، وعلى رأسهم الامير طلال، بحجة انهم اصحاب ميول «تقدمية»، كما وصفهم آنذاك.

كان الهدف الاول لفيصل محاربة وتقليص نفوذ الدول العربية ذات الانظمة الجمهورية او الاشتراكية. لذلك كان من الطبيعي ان تصطدم سياسة الملك فيصل بسياسة الرئيس جمال عبد الناصر الذي قاد اكبر ثورة اشتراكية في اكبر بلد عربي. وقد ذهب الملك فيصل في خصومته مع الرئيس عبد الناصر الى حد رفض تيار العروبة واستبداله بتيار الاسلام. ومن اجل ذلك قام بمحاولات تقربّ من دول اسلامية معظمها غير عربي، تتبع في سياستها الخارجية توجيهات الولايات المتحدة وتخضع لهيمنتها، مثل اندونيسيا وايران (في عهد الشاه) وتركيا والمغرب، وهدفه في كل ذلك انشاء نوع من الوحدة الاسلامية معها، على غرار الوحدة العربية التي كانت مصر عبد الناصر تنادي بها وتسعى الى تحقيقها، اما الهدف الاستراتيجي لهذه الوحدة الاسلامية فهو جمع الدول الاسلامية في قاعدة تدعمها الولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفياتي على الصعيد الدولي.

اقليمياً، عمل الملك فيصل طوال فترة حكمه على قمع الحركات الثورية والانتفاضات الشعبية التي ظهرت في الستينات في جنوب شبه الجزيرة العربية.

فحرب اليمن الاهلية استأثرت بكل اهتمامه، لدرجة قيل انها كوّنت كل مقومات سياسته العربية. وفي الواقع فان فيصل لعب الدور الرئيسي في خلق مأساة اليمن. ولم يتوان في التقرب من بريطانيا، في الستينات، التي كان لا يزال لها قواعد عسكرية في الخليج العربي، كالبحرين وعمان ومسقط (كانت محميات بريطانية آنذاك)، لتأمين شراء السلاح من جهة، ومن جهة اخرى لاشعال الحرب في اليمن وتزكيتها لمنع هذا البلد من تحقيق ديمقراطيته ووحدته. اما طموح فيصل في كل ذلك فهو ان يصبح حاكم المنطقة دون منازع.

ومع ان الرئيس جمال عبد الناصر قام بالسفر بنفسه سنة ١٩٦٥ الى المملكة السعودية، بعد ازدياد شرائها اسلحة غربية للملكيين في اليمن، في محاولة منه لوقف حرب اليمن، ومع انه وقّع مع الملك فيصل «اتفاق جدة» الذي نص على وقف الحرب لاهلية في اليمن، الا ان الملك فيصل لم يلتزم بالاتفاق، بل على العكس لجأ الى شراء اسلحة ومعدات وذخيرة بكميات اكبر ليوزعها على حلفائه اتباع الامام البدر في اليمن. وبالنتيجة يمكن القول ان سياسة الملك فيصل التي امتدت من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٥ (مات قتلا على يد احد افراد عائلته) قامت على قاعدتين

الاولى: ترسيخ وتعميق انقسام العالم العربي الى شطرين محورهما الرياض والقاهرة، وذلك في الفترة التي سبقت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

الثانية: ربط السعودية والدول السائرة في فلك سياستها بالمصالح الاميركية والاوروبية واستراتيجيتها الدولية.

من عبد العزيز الى سعود الى فيصل الى خالد... اي دور للعربية السعودية في هذا الربع الاخير من القرن العشرين، حيث تشير كل المعطيات الى انه الفترة التاريخية الحاسمة بالنسبة لقضايا العرب وتطلعاتهم وفي مقدمتها قضية فلسطين؟.

كان من المفترض ان يكون الدور السعودي دوراً مشرّفاً، خاصة بعد انفجار ينابيع الثروة الكبيرة التي غيّرت المفاهيم الاقتصادية والسياسية في العالم.

لكن سيّان بين الافتراض والواقع، سيّان بين الأماني والحقائق.

وها هي الفصول التالية تحمل الخبر اليقين.

الفصل الثاني

حقائق حول السعودية : النفط

انتاجه ، تصديره ، عائداته

النفط: انتاجه، تصديره، عائداته

من الثابت في اذهان الناس ان اسم المملكة العربية السعودية، يقترن دائماً بالنفط والثروة. فالسعودية تحتل المرتبة الاولى في انتاج النفط داخل منظمة اوبيك، وهي اول مصدر للنفط في العالم، وهي البلد الذي يختزن أكبر احتياطي نفطي في العالم (ربع الاحتياط العالمي) وثاني احتياطي مالي (بعد المانيا الاتحادية). هذه المعطيات جعلت من السعودية قوة مالية عظمى يحسب لها حساب على صعيد النظام الاقتصادي الدولي. فاذا أضيف الى ذلك كون السعودية احدى الدول المؤسسة للمنظمة العالمية لتصدير النفط «اوبيك» وذات مركز ومكانة متميزة فيها، كما في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط «اوابيك» لادركنا عمق واهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه السعودية على الصعيد العالمي.

وما من شك في ان هذا الوضع المميز للسعودية ارتبط اساساً بتطور الانتاج النفطي فيها. وهذا التطور بدأ مع اكتشاف النفط في المملكة وبداية استخراجه عام ١٩٣٦. في تلك السنة كان انتاج السعودية ٢٠ الف برميل سنوياً، في حين كان الانتاج في تلك السنة ذاتها لكل من البحرين ٤٦٤٥ الف برميل وايران ٦٢٧١٨ الف برميل والعراق ٣٠٤٠٦ الف برميل. وقد ظلت وتيرة الانتاج متقاربة خلال الاربعينات لتصل في نهاية الاربعينات الى حدود ١٧٤٠٠٠ الف برميل وبنهاية الخمسينات الى ٣٩٩٨٢١ الف برميل، وذلك وفقاً للجدول رقم ١.

الجدول رقم - ١
انتاج البترول الخام السنوي في المملكة العربية السعودية
(بآلاف البراميل)

السنة	الانتاج السنوي	معدل الانتاج اليومي	السنة	الانتاج السنوي	معدل الانتاج اليومي
١٩٣٦	٢٠	٠,٠٠٥	١٩٥٩	٣٩٩٨٢١	١٠٩٥
١٩٣٧	٦٥	٠,١٧	١٩٦٠	٤٥٦٤٥٣	١٢٤٧
١٩٣٨	٤٩٥	٠,٣	١٩٦١	٥٠٨٢٦٩	١٣٩٢
١٩٣٩	٣٩٣٤	١٠,٧	١٩٦٢	٥٥٥٠٥٦	١٥٢٠
١٩٤٠	٥٠٧٥	١٣,٨	١٩٦٣	٥٩٤٥٩٢	١٦٢٩
١٩٤١	٤٣١٠	١١,٨	١٩٦٤	٦٢٨٠٩٥	١٧١٦
١٩٤٢	٤٥٣٠	١٢,٤	١٩٦٥	٧٣٩٠٧٧	٢٠٢٤
١٩٤٣	٤٨٦٨	١٣,٣	١٩٦٦	٨٧٣٣٤٩	٢٣٩٢
١٩٤٤	٧٧٩٤	٢١	١٩٦٧	٩٤٨١١٠	٢٥٩٧
١٩٤٥	٢١٣١١	٥٨	١٩٦٨	١٠٣٥٧٧٣	٢٨٢٩
١٩٤٦	٥٩٩٤٤	١٦٤	١٩٦٩	١٠٩٢٣٢١	٢٩٩٢
١٩٤٧	٨٩٨٥٢	٢٤٦	١٩٧٠	١٢٩٥٣٣٥	٣٥٤٨
١٩٤٨	١٤٢٨٥٣	٣٩٠	١٩٧١	١٦٤١٦١٥	٤٤٩٧
١٩٤٩	١٧٤٠٠٨	٤٧٦	١٩٧٢	٢٠٩٨٤٢٢	٥٧٣٣
١٩٥٠	١٩٩٥٤٧	٥٤٦	١٩٧٣	٢٦٧٧١٤٦	٧٣٣٤
١٩٥١	٢٧٧٩٦٣	٧٦١	١٩٧٤	٢٩٩٦٥٤٢	٨٢٠٩
١٩٥٢	٣٠١٨٦١	٨٢٤	١٩٧٥	٢٥٨٣١٠٥	٧٠٧٧
١٩٥٣	٣٠٨٢٩٤	٨٤٤	١٩٧٦	٣٠٥٣٨٨٦	٨٣٤٩
١٩٥٤	٣٤٧٨٤٥	٩٥٣	١٩٧٧	٣٢٩١١٨٧	٩٠١٦
١٩٥٥	٣٥٢٢٤٠	٩٦٥	١٩٧٨	٣٠٢٢٢٠٠	٨٢٨٠
١٩٥٦	٣٦٠٩٢٣	٩٨٦	١٩٧٩	٣٤٧٨٤٥٠	٩٥٣٠
١٩٥٧	٣٦٢١٢١	٩٩٢	١٩٨٠	٣٦٢٤٤٤٢	٩٩٣٠
١٩٥٨	٣٧٠٤٨٦	١٠١٥			
	٣٦٧٣٦٩٧٢				

المجموع: ٤٠٩٩٣٥٨٧ برميل

المصادر: معهد البترول الاميركي - حقائق وارقام عن البترول. نيويورك تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ و١٩٦٣ بريتش بتروليوم: العرض الاحصائي لصناعة البترول العالمية ١٩٦٤.
- بيانات احصائية لشركة ارامكو: انتاج الزيت الخام.
- بتروليوم ايكونوميست - لندن: التقرير السنوي عن اوبيك.
- اويل اند غاز جورنال كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩.
- احداث وارقام - نوفيل اوبسرفاتوار ١٩٨١.

منذ اوائل الخمسينات كانت السعودية تحتل المرتبة الخامسة في الانتاج العالمي للنفط. ومنذ اوائل السبعينات اصبحت السعودية المنتج الأول للنفط داخل منظمة اوبيك وثالث منتج للنفط في العالم بعد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

وفي اواخر السبعينات احتلت المرتبة الثانية للانتاج في العالم بعد الاتحاد السوفياتي حين ارتفع معدل انتاجها اليومي الى حدود تسعة ملايين برميل يومياً، اي بما يقارب ٣٠٪ من انتاج اوبيك العام، ونحو ١٣٪ من الانتاج العالمي. وتشير تقديرات خبراء البترول بأنه لن يمضي وقت طويل حتى تصبح السعودية اول منتج للنفط في العالم بما يعادل ١٧ الى ٢٠٪ من الانتاج العالمي، علماً بأن الاتحاد السوفياتي كان لا يزال متفوقاً في الانتاج خلال العام ١٩٨٠ بما يعادل مئة مليون طن وذلك وفقاً للجدول رقم ٢.

الجدول رقم ٢
البلدان النفطية الاولى في العالم

البلد	كمية الانتاج ١٩٧٨	النفطي ١٩٧٩	(بملايين الاطنان) ١٩٨٠
الاتحاد السوفياتي	٥٧٢	٥٨٦	٦٠٣
المملكة العربية السعودية	٤٢٢	٤٧٥	٤٩٥
الولايات المتحدة	٤٨١	٤٧٩	٤٨٥

المصدر: بتروبيوم ايكونوميست. نقلتها النوفيل اوبسرفاتور - احداث وارقام ١٩٨١ ص ١٥٧.

ولئن كانت السعودية ثاني دولة منتجة للبترول في العالم حتى الآن، فهي بدون منازع اول دولة مصدرة للبترول في العالم. ويتخطى حجم صادراتها البترولية لثاني دولة بعدها وهي الاتحاد السوفياتي بما يعادل ٣٢٠ مليون طن خلال العام ١٩٨٠.

جدول رقم - ٣
البلدان المصدرة الأولى
(بملايين الاطنان)

البلد	كمية البترول المصدرة ١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المملكة العربية السعودية	٤٤٠	٣٩٧	٤٥٨	٤٨٠
الاتحاد السوفياتي	١٥٩	١٥٨	١٦٤	١٦٠
العراق	١١٣	١٢٤	١٦٣	١٣٠

المصدر: تقرير البترول السنوي للعام ١٩٨٠ نقلا عن النوفيل اوبسرفاتور، احداث وارقام ١٩٨١ - ص ١٥٩.

ويمكن تفسير هذا الحجم الهائل لصادرات النفط السعودي بوضع السعودية بالذات. فالسعودية بلد منتج للنفط ولكن حجم الانتاج المستهلك محلياً (اي داخل السعودية) هو قليل جداً اذا ما قيس بنسبة حجم الانتاج العام. فالانتاج المستهلك محلياً لا يشكل سوى نسبة ٥,٠٪ من الانتاج العام. وهذا الامر مرتبط بنسبة عدد السكان ومستوى التطور الاقتصادي داخل المملكة، وهو يعني ان السعودية قادرة على تصدير ٩٩,٥٪ من انتاجها الى دول العالم، وذلك عكس الدول الصناعية الكبرى المنتجة للنفط، كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فالولايات المتحدة رغم انها ثالث منتج للنفط في العالم (عام ١٩٨٠) فهي بالمقابل اول مستورد للنفط في العالم (بلغت مستورداتها من النفط ٤٠٨ ملايين طن عام ١٩٧٨ و٣٨٤ مليون طن عام ١٩٧٩ و٣١٣ مليون طن عام ١٩٨٠). واما الاتحاد السوفياتي فرغم كونه اول منتج للنفط في العالم، فهو لم يصدّر سوى ١٥٨ مليون طن خلال العام ١٩٧٨ و١٦٤ مليون طن خلال العام ١٩٧٩ و١٦٠ مليون طن خلال العام ١٩٨٠ اي ما يعادل ٢٨٪ من الانتاج. في حين يشكل حجم الاستهلاك المحلي داخل الاتحاد السوفياتي نسبة ٧٢٪ من الانتاج العام، وتصل هذه النسبة في الولايات المتحدة الى ١٨٥٪ من الانتاج (١٠٠٪ انتاج محلي + ٨٥٪ نفط مستورد) وهذا ما يفسر الفارق (بالنسبة للسعودية) بين حجم انتاجها على الصعيد العالمي (في حدود ١٤٪) وحجم صادراتها في سوق النفط الدولي (نحو ٢٦٪ من النفط المتبادل في السوق الدولي ونحو ٣٠٪ من مجمل صادرات دول الاوبيك).

جدول رقم ٤
صادرات النفط السعودية في السوق العالمية

السنة	الكمية المصدرة (بملايين الاطنان)	نسبة الصادرات داخل الاوبيك ٪	نسبة الصادرات في السوق العالمية ٪
١٩٦٠	٥٨	٪١٧	٪١٥
١٩٦٥	١٠٤	١٧	١٥
١٩٧٠	١٨١	١٧	١٤
١٩٧٢	٣٠٠	٢٤	٢٠
١٩٧٣	٣٤٧	٢٦	٢٣
١٩٧٤	٣٩٢	٢٩	٢٥
١٩٧٦	٣٩٦	٢٩	٢٦
١٩٧٧	٤٢٥	٣١	٢٦

المصدر: اوبيك – التقرير السنوي لعام ١٩٧٧.

ان نظرة سريعة على الجدول رقم ٤ تؤكد ثلاث حقائق مهمة:

الأولى: هي ان السعودية منذ بداية السبعينات اصبحت تتحكم بحوالي ثلث صادرات دول الاوبيك مجتمعة وبحوالي ربع السوق النفطية الدولية.

الثانية: هي ان السعودية بفضل هذه الثروة البترولية الضخمة حققت (وتحقق) مداخيل مالية ضخمة (سنعود اليها من بعد).

الثالثة: هي ان السعودية قادرة (اذا شاءت) ان تستخدم هذه الطاقة الاقتصادية الهائلة لخدمة اهداف سياسية. ولعل الحظر النفطي الذي فرضه الملك فيصل عام **١٩٧٣** غداة حرب اكتوبر هو افضل دليل على ذلك بحيث كان العام **١٩٧٣** حداً فاصلا في الشرق الاوسط على صعيدي السياسة والنفط.

هذه الطاقة السعودية المتطورة بسرعة انتاجاً وتصديراً، ينبغي ان تستند الى احتياطي نفطي ضخم كي تأخذ كامل اهميتها الاقتصادية والسياسية والستراتيجية. وبالفعل، فان كافة المعلومات والتقديرات الثابتة والمفترضة تؤكد ان السعودية تمتلك لوحدها ما يعادل ربع الاحتياط العالمي من النفط.

وكانت آخر الارقام حول اول ثماني دول مالكة لاضخم احتياطي نفطي هي التالية:

جدول رقم - ٥
الاحتياط البترولي المؤكد (بملايين الاطنان)

اسم البلد	بتاريخ ١-١-١٩٨١
١ - العربية السعودية	٢٢٩٢٤
٢ - الكويت	٩٢٦٧
٣ - الاتحاد السوفياتي	٨٥٩٥
٤ - المكسيك	٨٢٠٣
٥ - ايران	٧٨٤٥
٦ - العراق	٤٠٩٣
٧ - الامارات العربية المتحدة	٣٩٥٦
٨ - الولايات المتحدة	٣٦٠٢

المصدر: احداث وارقام - النوفيل اوبسرفاتور ١٩٨١.

وتلتقي هذه الارقام الى حد كبير مع الارقام التي كانت قد وضعتها وكالة المخابرات المركزية الاميركية خلال العام ١٩٧٧ والتي تعتبر في رأي كثيرين من خبراء البترول في العالم بأنها الاقرب الى الواقع، وهي الارقام التي اتخذت منذ ذلك الحين كقاعدة لقياس الاحتياط البترولي العالمي.

ملاحظة: طن البترول يساوي ٧,٣ برميل. وهذا يعني ان احتياطي السعودية يقدر بما يقارب ١٧٠ مليار برميل.

جدول رقم - ٦
الاحتياط النفطي العالمي

اسم البلد	الاحتياط (بمليارات البراميل)	النسبة من الاحتياطي العالمي٪
١ - السعودية	١٧٠	٢٥,٥
٢ - الكويت	٧٠	١٠,٥
٣ - ايران	٦٣	٩,٤
٤ - الاتحاد السوفياتي	٤٠	٦,٠
٥ - الولايات المتحدة الاميركية	٣٩	٥,٨
٦ - العراق	٣٥	٥,٢
٧ - الامارات العربية المتحدة	٣١	٤,٦
٨ - بريطانيا	٢٨	٤,٢
٩ - ليبيا	٢٦	٣,٩
١٠ - الصين	٢٠	٣,٠
١١ - نيجيريا	٢٠	٣,٠
١٢ - المكسيك	٢٠	٣,٠
١٣ - اندونيسيا	١٤	٢,١
١٤ - فينزويلا	١٤	٢,١
١٥ - النروج	١٠	١,٥
١٦ - بقية دول العالم	٦٦	١٠,٢
	٦٦٦	٪١٠٠

المصدر: تقرير وكالة المخابرات المركزية الاميركية نشرته مجلة عالم النفط ٢١ ايار/ مايو ١٩٧٧.

في هذا السياق يطرح موضوع مستقبل مصادر الطاقة في العالم، والى اي مدى سيبقى البترول هو المادة الاساسية للطاقة؟ وما هي مصادر الطاقة البديلة؟ والى اي مدى هي قادرة على ان تحل محل البترول؟ وما هي المدة الزمنية المطلوبة؟ وما هي النسبة المئوية التي يمكن ان تحتلها مصادر الطاقة البديلة؟. وبالفعل فهناك عدة وجهات نظر حول هذا الموضوع يمكن ردها الى نوعين من السيناريوات:

● **سيناريو اول** يعتبر ان التوجهات المستقبلية للدول الصناعية هي في اتجاه التقليل من الاعتماد على البترول لاسباب اقتصادية، وبالتالي توسيع وتشجيع مصادر الطاقة البديلة (لنووية خاصة)، وهذا يعني تقليص اعتماد الدول الغربية على منظمة اوبيك وبالتالي اتجاه كميات البترول المستوردة من هذه الدول الى التناقص التدريجي.

● **سيناريو ثان** يرى ان احتياجات العالم، والدول الصناعية خاصة، ستتكاثر. ومهما كان نوع المحاولات التي تقوم بها هذه الدول، فان البترول هو (وسيبقى) المادة الاساسية للطاقة خلال الربع قرن القادم في اقل تقدير. وان احتياجات السوق العالمية من البترول سترتفع من ٣٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠ الى ما يقارب ٤٦ - ٥٠ مليون برميل يومياً في منتصف الثمانينات. وتذهب هذه التقديرات الى ان الاتحاد السوفياتي، الذي هو حالياً اول منتج للنفط في العالم، سيواجه وضعاً دقيقاً اذا استمر في معدل انتاجه الحالي، وبالتالي سيتحول من دولة منتجة ومصدرة الى دولة مستوردة في هذا العقد من الزمن (عقد الثمانينات). ومن شأن هذا التحول ان يزيد من قيمة الطلب على البترول (ان تحول الولايات المتحدة الى دولة مستوردة للنفط عام ١٩٧١ جعل معدل الانتاج السعودي يقفز دفعة واحدة بمعدل مليون برميل يومياً من (٣,٥ الى ٤,٥ مليون برميل يومياً).

وفي كلتا الحالتين فان النفط السعودي سيكون الحكم الاول في مصير الطاقة على المدى الزمني المنظور، ذلك ان السعودية وحدها ستكون قادرة على تلبية احتياجات السوق الدولية من البترول، بفضل مخزونها الهائل من النفط. وهو امر يقتضي ربما مضاعفة الانتاج السعودي ليصل الى حدود الـ٢٠ مليون برميل يومياً.

كل ذلك يؤكد اهمية البترول السعودي في المستقبل على مصير العالم الصناعي والحضارة كلها.

في خط موازٍ للانتاج البترولي السعودي الضخم، حصلت السعودية على عائدات مالية ضخمة راحت تتطور وفقاً لتطور كمية الانتاج وارتفاع الاسعار. فما هي قيمة العائدات المالية التي حصلت عليها السعودية منذ اكتشاف النفط فيها وحتى العام ١٩٨١؟ هذا ما سيبينه الجدول رقم - ٧.

جدول رقم - ٧
عائدات المملكة السعودية من شركات البترول ومن العام ١٩٢٧ حتى العام ١٩٨١)
(بملايين الدولارات)

السنة	عائدات السعودية	السنة	عائدات السعودية
١٩٢٧-١٩٣٦	٠,٢	١٩٥٩	٣٠٦
١٩٣٧	٠,٠٤	١٩٦٠	٣٤٦
١٩٣٨	٠,١	١٩٦١	٣٧٨
١٩٣٩	٠,١٦٧	١٩٦٢	٤١٠
١٩٤٠	١,٥	١٩٦٣	٤٥٥
١٩٤١	١,٠	١٩٦٤	٥٢٣
١٩٤٢	١,٢	١٩٦٥	٦٦٤
١٩٤٣	١,٢	١٩٦٦	٧٩٠
١٩٤٤	١,٨	١٩٦٧	٩٠٣
١٩٤٥	٤,٨	١٩٦٨	٩٢٦
١٩٤٦	١٣,٥	١٩٦٩	٩٤٩
١٩٤٧	٢٠,٣	١٩٧٠	١٢١٤
١٩٤٨	٥٢,٥	١٩٧١	١٨٨٥
١٩٤٩	٦٦,٠	١٩٧٢	٢٧٤٤
١٩٥٠	١١٣	١٩٧٣	٤٣٤٠
١٩٥١	١٦٥	١٩٧٤	٢٢٥٧٣
١٩٥٢	٢١٢	١٩٧٥	٢٥٦٧٦
١٩٥٣	٢٢٦	١٩٧٦	٣٠٧٥٥
١٩٥٤	٢٨١	١٩٧٧	٣٦٥٣٨
١٩٥٥	٢٧٥	١٩٧٨	٣٢٢٣٤
١٩٥٦	٢٨٣	١٩٧٩	٥٧٥٢٢
١٩٥٧	٣٠٣	١٩٨٠	١٠٢٢١٢
١٩٥٨	٣٠٢	١٩٨١	١٠٣٠٠٠(رقم تقديري)

المجموع: ٤٢٩٣٠٩,٣٠٧ مليون دولار.

المصادر:

بيانات شركة ارامكو،
- مكتب الشؤون الاقتصادية في الامم المتحدة.
- مجلة الايكونوميست ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٥.
- وكالة النقد السعودية.
- بيانات وزارة المالية السعودية حول ميزانية المملكة.
- النشرة الاحصائية السنوية للاوبيك ١٩٨٠ والنشرة الاقتصادية للشرق الاوسط (تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١.

جدول رقم - ٨
تطور السعر المعلن لبرميل البترول الخام السعودي (بالدولار الجاري)

الفترة	سعر البرميل (٣٤ درجة - رأس تنورة)
١٩٣٦	٠,٠٥٤ شلناً ذهباً
١٩٤٨ آذار - مارس	٢,١٨
١٩٤٨ ايار - مايو	٢,٠٣
١٩٤٩	١,٨١
١٩٥٠	١,٧١
١٩٥٣	١,٨١
١٩٥٤	١,٩٣
١٩٥٧	١,٩٩
١٩٥٨	٢,٠٦
١٩٥٩	١,٩٠
١٩٦٠	١,٨٧
١٩٦١ حتى ٧١/٢/١٤	٢,٨٠
من ٧١/٢/١٥- ٧١/٥/١١	٢,١٨
٧١/٦/١ - ٩٧٢/١/١	٢,٢٨
٧١/٦/١ - ٧٣/١/١	٢,٤٨
٧٣/١/٢٠ - ٧٣/٣/٣١	٢,٥٩
٧٣/٤/١ - ٧٣/٥/٤١	٢,٧٥
١٩٧٣/٦/١	٢,٩٠
حزيران - يونيو ١٩٧٣	٢,٩٥
آب - اعسطس ١٩٧٣	٣,٠٧
من ١ حتى ١٥-١٠-١٩٧٣	٣,٠١
من ٧٣/١٠/١٦ - ٧٣/١٢/٣١	٥,١٢
من ١٩٧٤/١/١٠ - ١٩٧٤/١٠/٣٠	١١,٦٥
من ١٩٧٤/١١/١٠ - ١٩٧٤/١١/٣١	١١,٢٥
من ١٩٧٥/١/١ - ١٩٧٥/٩/٣٠	١٠,٤٦
من ١٩٧٥/١٠/١ - ١٩٧٦/٦/٣٠	١١,٥١ زيادة ١٠٪ في الاسعار
من ١٩٧٧/١/١ - ١٩٧٧/٦/٣٠	١١,٥٦
من ١٩٧٧/٧/١ - ١٩٧٧/١٢/٣١	١٢,٧٠ زيادة ٥٪ من السعودية وتجميد من بقية الاوبيك.
من ٧٨/١/١ - ٩٧٨/١٢/٣١	١٢,٧٠ تجميد في الاسعار
من ٧٩/١/١ - ١٩٧٩/٤/١	١٣,٣٣٥ زيادة ١٠٪
العام ١٩٧٩	١٦,٩٧
العام ١٩٨٠	٢٨,٦٧
نيسان - ابريل ١٩٨١	٣٢,٠٠
تشرين ول/ اكتوبر ١٩٨١	٣٤,٠٠

المصادر: شركة ارامكو
منظمة اوبك
منظمة النقد الدولية.

(*) ملاحظة: حددت اتفاقيتا ١٩٣٢ و١٩٣٩ بين السعودية وشركة ارابيان اويل (ارامكو فيما بعد) سعر الطن بمبلغ ٤ شلنات ذهباً تدفع كريع للمملكة. وبما ان الطن يساوي ٧,٣ برميل يكون سعر البرميل ٤÷٧,٣= ٠,٠٥٤ شلناً ذهباً.

ان نظرة فاحصة على الجدولين رقم (١) و(٧) تؤكد الحقائق التالية:

● ان مجموع انتاج البترول في السعودية بلغ حتى العام ١٩٨٠ ما يقارب الواحد والاربعين مليار برميل. واذا اخذنا بعين الاعتبار الاحتياط البترولي المؤكد حتى الآن للمملكة، وهو ١٧٠ مليار برميل، تكون المملكة قد انتجت حتى الآن ما يعادل خمس احتياطيها (١/٥) من البترول الذي يعادل ١٧٠+٤١ = ٢١١ مليار برميل.

● ان مجموع العائدات التي حصلت عليها السعودية في الفترة عينها (اي منذ العام ١٩٣٦ حتى العام ١٩٨١) بلغ نحواً من ٤٢٩ مليار دولار (بالسعر الجاري للدولار).

● ان انتاج المملكة السعودية انتقل من نحو ٥٠ الف برميل يومياً عام ١٩٣٦ الى نحو ١٠ ملايين برميل يومياً عام ١٩٨٠، في حين انتقل دخل المملكة في الوقت ذاته من نحو نصف مليون دولار الى ما يقارب المئة مليار دولار عام ١٩٨١.

● اما سعر برميل البترول الخام السعودي فقد كان يساوي ٠,٠٥٤ شلناً ذهباً عام ١٩٣٦، في حين وصل سعره الحالي الى ٣٤ دولاراً. وذلك وفقاً للجدول رقم - ٨.

الفصل الثالث

السياسة النفطية للسعودية ودورها داخل "أوبيك"

١- ملكية مصادر النفط: بين تأميم.. وتأميم
٢- موضوع العائدات: أين تذهب أموال النفط السعودي؟
٣- الاستثمارات وفائض الواردات

١ـ ملكية مصادر النفط: بين تأميم.. وتأميم

منذ توقيعها على اول امتياز للنفط عام ١٩٣٣ وحتى اليوم يمكن وصف سياسة المملكة العربية السعودية النفطية بأنها سياسة تغليب المصالح الشخصية (الملكية) او الاجنبية (الغربية عامة والاميركية خاصة) على مصالح البلاد القومية. ان مراجعة مبسطة لمراحل هذه السياسة منذ زمن الملك عبد العزيز آل سعود الى زمن الملك خالد بن عبد العزيز وما قبل الاوبيك وما بعدها، هذه المراجعة تؤكد حقيقتين بارزتين:

١ - ان الشركات الاحتكارية الغربية الكبرى هي المستفيد الاكبر من نهب ثروات السعودية.

٢ - ان السياسة السعودية كانت، ولا زالت، تأخذ بعين الاعتبار «مصالح وواقع ومشاكل» الدول الصناعية، وذلك على حساب مصالح وواقع ومشاكل الدول النامية وبينها المملكة السعودية بالذات.

لقد بدأ هذا الواقع المؤسف عام ١٩٣٢ وبالتحديد في ٧ تموز (يوليو) ١٩٣٢، وذلك عندما صدر مرسوم ملكي يعلن اعطاء اول امتياز نفطي في السعودية لشركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا الاميركية وذلك ضمن الشروط التالية:

١ - مدة الامتياز ٦٠ عاماً بمساحة اصلية للامتياز قدرها /٤٩٦٠٠٠/ ميل مربع.

٢ - تقدم الشركة للحكومة قرضاً وايجاراً سنوياً حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية.

٣ - تدفع الشركة ريعاً قدره ٤ شلنات ذهباً عن الطن المنتج ولا تدفع الشركة ريعاً عن النفط الذي تستهلكه في عملياتها.

٤ - يدفع الريع نصف سنوياً عند اكتشاف النفط بكميات تجارية.

٥ - بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية تنشىء الشركة معملا لانتاج البنزين والكيروسين وتقدم للاستهلاك الحكومي المجان ٢٠٠ الف غالون بنزين و١٠٠ مليون غالون كاز.

٦ - تعفى الشركة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن الرسوم الجمركية على المواد المصدرة والمستوردة.

٧ - يحق للشركة استعمال كل الموارد الاولية المتوفرة لاغراض المشروع.

٨ - تقوم الشركة بتوظيف السعوديين في اعمالها.

٩ - تقدم الشركة الخرائط الطوبوغرافية والجيولوجية، كما عليها ان تقدم تقريراً سنوياً يتضمن اعمالها.

١٠ - تحل الخلافات حول تطبيق الامتياز عن طريق التحكيم.

١١ - لا يحق للشركة ان تحول هذه الاتفاقية الى طرف آخر بدون موافقة الحكومة على ذلك[١].

وفي العام ١٩٣٣ احالت شركة ستندرد اويل اوف كاليفورنيا الامتياز الى شركة اسستها في الولايات المتحدة باسم كاليفورنيا اراب اويل. وهي التي سيعرف اسمها ابتداء من العام ١٩٤٤ باسم شركة ارامكو. وابتداء من العام ١٩٣٦ اشترت شركة تكساس اويل نصف الامتياز بمبلغ ٢١ مليون دولار دون ان تدفع فلساً واحداً للحكومة السعودية. وفي العام ١٩٤٧ قامت شركتا ستاندرد اوف نيوجرسي وسكوني فاكوم، بشراء ٤٠٪ من امتياز الارامكو دون ان تدفعا بدورهما اي فلس للحكومة السعودية وذلك بمبلغ ١٠٢ مليون دولار. وهكذا اصبحت الحصص في شركة ارامكو هي التالية:

ستاندرد اوف كاليفورنيا	٣٠٪
تكساس اويل (تكساكو)	٣٠٪
نيوجرسي اويل (اكسون)	٣٠٪
سوكوني فاكوم (موبيل اويل)	١٠٪

(١) - «ام القرى» الجريدة الرسمية السعودية - ٧ تموز (يوليو) ١٩٣٢.

وظلت هذه الحصص سارية المفعول في ملكية الشركة حتى العام ١٩٧٣، اذ في شباط (فبراير) من ذلك العام حصلت الحكومة السعودية على ملكية ٢٥٪ من الارامكو. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ تم اتفاق مؤقت (!) على ان تمتلك الحكومة السعودية ٦٠٪ من ارامكو. وانسجاماً مع تطور امتلاك الدول للشركات البترولية العاملة لديها في السبعينات تم اتفاق مبدئي (مبدئي هذه المرة!!) على امتلاك الحكومة السعودية للشركة بنسبة ١٠٠٪ وذلك في آذار (مارس) ١٩٧٦. ولا يزال وضع الشركة كما هو عليه الحال الآن: مملوكة من الحكومة السعودية نظرياً وباقية على هويتها الاميركية عملياً.

ان الدليل الثابت على هذا الواقع هو ان ارامكو لا زالت تنتج نحواً من ٩٧ الى ٩٨٪ من النفط السعودي.

ومع ذلك فان التوصل الى مثل هذه النتائج لم يتم بسهولة ويسر. فالمملكة السعودية هروباً من مأزق التأميم الذي لا تقبله ولا تريده اعتمدت مبدأ المشاركة... وعلى مراحل. ذلك انه منذ تجربة مصدق الفاشلة في ايران ١٩٥٢ لتأميم البترول برز تيار داخل الدول المنتجة للنفط يدعو الى السيطرة على مصادر الثروة القومية باعتباره الحل الوحيد المناسب لحفظ حقوق الدول المنتجة. وكان عبدالله الطريقي مدير النفط السعودي ايام الملك سعود، والذي اقيل ونفي الى بيروت، من اشد دعاة هذا الاتجاه. وسرعان ما بدأ هذا التيار يشق طريقه داخل منظمة الاوبيك كما ظهر خلال مؤتمر المنظمة السادس عشر في فيينا عام ١٩٦٨ حيث دعيت الدول الاعضاء الى تولي عملياتها النفطية بشكل مباشر، ثم في المؤتمر السابع والعشرين الذي عقد في بيروت عام ١٩٧٢ ومثّل خطوة متقدمة بدعوة الدول المنتجة الى تملك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من المصالح النفطية، على ان تصل هذه النسبة الى حدود تتجاوز الـ٥٠٪ في مدة ١٠ الى ١٥ سنة. وامام قيام دول عربية منتجة بتأميم بعض الشركات العاملة لديها (العراق وليبيا خاصة) واتجاه الدول المعتدلة الى اعتماد مبدأ تملّك الشركات الوطنية للمصالح النفطية (الكويت - قطر - البحرين...) وبعد مفاوضات «مضنية» استمرت اكثر من عشر سنوات بهدف قيام مشاركة بين السعودية والارامكو (من ضمن سياسة يتحمس لها احمد زكي اليماني) قبلت ارامكو على مضض باتفاق المشاركة بنسبة ٢٥٪ في شباط (فبراير) ١٩٧٣. ثم جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما رافقها من فرض حظر على تصدير النفط مما قلب المعطيات كلها رأساً على عقب، بحيث ان دعاة التأميم لم يعودوا متحمسين له باعتبار ان التأميم هو اولا وخيراً قرار سياسي وليس موقفاً اقتصادياً صرفاً، وبالتالي فان استعمال هذا

السلاح السياسي (سلاح الحظر) هو اقوى واكثر مردوداً من سلاح التأميم، خاصة بفضل الارتفاع غير العادي لاسعار النفط (البون الاول. من ٥,١٢ الى ١١,٦٥ دولاراً للبرميل (راجع جدول رقم - ٨).

كاد هذا الموقف ان يريح السعودية من «عناء» العمل على اقناع ارامكو بمبدأ المشاركة في ما يتعدى نسبة الـ٥٠٪ وذلك لسببين:

١ - ان دعاة التأميم (وليس المشاركة) لم يعودوا متحمسين لدعوتهم هذه وعلى رأسهم عبدالله الطريقي بالذات.

٢ - ان الحكومة السعودية كانت تغلف موقفها السياسي المعادي للتأميم بتبرير تقني، وهو وجود نقص في الملاك التقني السعودي القادر على تسيير الصناعة النفطية في المملكة.

ولكن غداة حرب اكتوبر ١٩٧٣ كان الاتجاه السائد في دول النفط يدعو، ليس فقط الى تطبيق الحظر، بل الى تسريع عملية التأميم الفوري ودون انتظار الثمانينات. وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية تأمل ان تجد بقية دول النفط ملتفة حولها، وجدت نفسها مسوقة الى اللحاق ببقية الدول المنتجة.

● فهي لم تعد تملك المبررات «التقنية» لرفض مبدأ المشاركة مع ازدياد واضح وكاف في عدد التقنيين السعوديين والعرب داخل المملكة.

● وهي لم تعد قادرة على الانفراد بموقفها امام سلسلة المشاركة والتأميم في دول النفط العربية منذ مطلع العام ١٩٧٤.

فالكويت رفعت في كانون الثاني (يناير) مشاركتها الى ٦٠٪.

وقطر رفعت في شباط (فبراير) مشاركتها الى ٦٠٪.

وليبيا رفعت في نيسان (ابريل) المشاركة الى ٨١٪ وامحت تأمياً كاملا بعض الشركات الاخرى «المتمردة» على القرار الليبي.

. . . واخيراً رفعت السعودية مشاركتها مع الارامكو في حزيران (يونيو) من العام نفسه الى ٦٠٪ وظل الاتفاق بين الطرفين اتفاقاً مؤقتاً.

ان صفة المؤقت هذه تعكس حقيقة جوهرية لا يمكن تجاهلها، وهي انه اذا كان لدى الحكومة السعودية رغبة في امتلاك ارامكو، فمثل هذه الرغبة غير موفّرة لدى ارامكو، وبالتالي لدى الجانب الاميركي الرسمي، اي الحكومة الاميركية التي مانعت، ولا زالت تمانع، لاسباب متصلة بمصالحها في التخلي عن ملكية الارامكو للسعودية.

ولقد تأكد مثل هذا الاتجاه بشكل قاطع من بعد، حين وجدت السعودية نفسها للمرة الثالثة مسوقة الى اتخاذ موقف من تأميم الارامكو بكليتها بعد ان عمدت الدول العربية النفطية (الكويت والعراق وقطر. . .) الى تأميم كامل للشركات البترولية في منتصف السبعينات. ومنذ ذلك التاريخ ومسألة تأميم الارامكو اشبه بقصة ابريق الزيت.

أُممت، لم تُؤمَّم!

تم الاتفاق. . . لم يتم الاتفاق!

جرى تفاهم حول المسائل الهامة. . . لم يجر تفاهم على اي من المسائل الهامة.

الى ان اعلن وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ «بأن الحكومة السعودية قد اممت شركة الارامكو وان مفعول هذا القرار يسري ابتداء من اول العام ١٩٧٦، حتى وان لم يوقع الاتفاق بعد بين الطرفين»(!!). وفي شباط (فبراير) ١٩٧٩ اعلنت الحكومة السعودية رسمياً هذه المرة ملكيتها الكاملة لشركة ارامكو على ان تصبح هذه الشركة فرعاً لشركة «وطنية» اوسع هي «شركة البترول الوطنية السعودية». وقد سارعت الارامكو الى نفي هذا النبأ واكدت ان المفاوضات بين الجانبين لا زالت مستمرة ولم يتقرر شيء نهائي بعد. وجاءت الوقائع لتثبت ان الارامكو هي على حق في ما تقول بدليل:

١ - انها لا تزال وحدها تنتج كامل النفط السعودي (بين ٩٧ و٩٨٪ من الانتاج). وهذا يعني انها لم تصبح فرعاً من اصل، بل هي الاصل والبقية فرع منها.

٢ - انها لا تزال تخضع للقوانين الاميركية والقضاء الاميركي بدليل مساهمتها في نشر تقرير الكونغرس الاميركي حول «مستقبل انتاج النفط السعودي»

(نيسان/ ابريل ١٩٧٩) وذلك بأمر من القضاء الاميركي، بعد ان عارضت الشركة نشر مثل هذا التقرير في البداية لما سيثيره من ضجة في المملكة السعودية.

... اذن الفرق كبير بين تأميم... وتأميم.

بين تأميم شكلي اسمي يترك بيد الشركات الاجنبية (الاميركية) القدرة الفعلية للتحكم بثروات السعودية ومواردها الطبيعية وبالتالي بارادتها السياسية.

وبين تأميم فعلي يضع بين ايدي السعوديين كامل حقهم في السيادة على ثرواتهم ومواردهم الطبيعية. وذلك بما يكفل مصلحة التنمية الوطنية وخير الشعب السعودي.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: على اي اساس يمكن الفصل بين تأميم وتأميم؟ وبموجب اي معيار يمكن الحكم على مصداقية او عدم مصداقية الموقف السعودي من مسألة تأميم شركة ارامكو؟.

ان افضل معيار هو بالتأكيد قرار الامم المتحدة رقم ١٨٠٣(١٧) الذي اتخذته الجمعية العامة في اجتماعها بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ والمتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية. وقد اعلنت الجمعية العامة في هذا القرار:

١ - ان حق الشعوب والامم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب ان يمارس بما يكفل مصلحة تنميتها الوطنية وخير شعب الدولة المعنية.

٢ - ان استكشاف وتطوير واستعمال هذه الموارد، كما وان استيراد رأس المال الاجنبي اللازم لهذه الاهداف، يجب ان يكون موافقاً للقواعد والشروط التي تعتبرها الشعوب والامم بحرية ضرورية ومرغوباً بها، فيما يتعلق بالترخيص بمثل هذه النشاطات او تقييدها او منعها.

٣ - ان التأميم والاستملاك والمصادرة يجب ان تبنى على اسس او اسباب تتعلق بالمنفعة العامة او السلامة العامة او المصالح الوطنية.

٤ - ان الممارسة الحرة والنافعة لسيادة الشعوب والدول على مواردها الطبيعية يجب ان تعزز بالاحترام المتبادل بين الدول المبني على التساوي في سيادتها.

٥ - ان التعاون الدولي من اجل التطوير الاقتصادي للدول النامية، ان بشكل استثمارات رأسمالية خاصة او عامة او بشكل تبادل السلع والخدمات او بشكل المساعدة الفنية او تبادل المعلومات الفنية، يجب ان يتم بطريقة تدعم تنميتها الوطنية المستقلة وان يبنى على احترام سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

٦ - ان انتهاك حقوق الشعوب والدول في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يشكل مخالفة لروح ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ويعرقل نمو التعاون الدولي وحفظ السلام[١].

ان قراءة متأنية لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة من جهة، وقراءة متأنية لسيناريو «تأميم» ارامكو من جهة ثانية، تؤكدان بدون جدال الهوة السحيقة بين روح قرار الامم المتحدة «وواقع» تأميم الارامكو.

ولن يكون بمقدور الحكم السعودي التملص من التزاماته بالقول «انه راغب في التأميم ولكنه غير قادر عليه». ان هذا يزيد من مسؤوليته ولا يشكل مبررا لتقاعسه!!.

(١) - د. محمد مغربي - السيادة الدائمة على مصادر النفط. دار الطليعة - ١٩٧٧ ص٢٠٦.

٢- موضوع العائدات: أين تذهب أموال النفط السعودي؟

من المعلوم ان النفط هو مصدر الثروة الاساسية للسعودية، بل يكاد يكون المصدر الوحيد في المدى المنظور. هذا الواقع يجعل عائدات النفط بمثابة الشريان الحيوي للاقتصاد السعودي لانه يشكل نسبة تراوحت بين ٤٠٪ و٨٠٪ من الدخل السعودي الصافي خلال العقدين الماضيين. هذا الامر يطرح على بساط البحث مسألة العائدات التي تتقاضاها السعودية من الشركات الاجنبية (ارامكو) وعما اذا كانت هذه العائدات هي فعلا مناسبة للمصلحة السعودية ام لا. هذا يعني بكل بساطة طرح مسألة سعر برميل البترول الخام وكيفية تقديره وحصة السعودية منه. خاصة اذا علمنا ان هدف الدول الصناعية المستهلكة للنفط عبر شركاتها الكبرى كان ولا يزال تأمين اكبر كمية من النفط بأقل اسعار ممكنة.

وبالمقابل، يفترض ان يكون هدف الدول المنتجة للنفط، وفي مقدمتها السعودية، هو تأمين ارفع سعر ممكن ومناسب للنفط وانتاج الكمية التي تتناسب ومصلحة البلاد وتطورها الاجتماعي والاقتصادي، آخذة بعين الاعتبار كمية الاحتياط المتوفر لديها من جهة، وقدرة البلاد على استيعاب المداخيل النفطية من جهة ثانية وتأمين نمو اقتصادي سليم من جهة ثالثة. وهكذا نجد انه من حيث المبدأ والواقع فان مصلحة الجهتين هما مصلحتان متقابلتان لكي لا نقول متضادتين. وما دامت الدول المنتجة للنفط هي في اوضاعها السياسية والاقتصادية والعسكرية غير

قادرة منفردة على مواجهة الكارتلات العالمية للنفط. . . كان قيام منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) بمثابة تجمع للدول المنتجة قادر على مواجهة الضغط الاقتصادي لشركات النفط وتحقيق نوع من الاستقرار، بل من المكاسب، في مواجهة هذه الاحتكارات.

فماذا عن سياسة السعودية النفطية قبل قيام الاوبيك؟

وماذا عن دور السعودية «المشبوه» داخل الاوبيك؟

أولاً - سياسة السعودية النفطية قبل قيام الاوبيك.

في العودة الى الجدول (رقم ٧) حول عائدات السعودية من شركات البترول يظهر التطور الذي أصاب هذه العائدات بين منتصف الثلاثينات، حيث كانت العائدات تقارب النصف مليون دولار، وبين نهاية الاربعينات اذ بلغت هذه العائدات نحواً من ٦٦ مليون دولار. وبالرغم من ذلك فقد كانت المملكة تعاني من ازمة اقتصادية تضعها على شفير الافلاس، ذلك ان الملك عبد العزيز آل سعود كان ينفق ويهب بما يفوق مداخيل المملكة النفطية (وكذلك كانت تفعل حاشيته ايضاً). ومع العام ١٩٥٠ **وُقّعت** بين السعودية وشركة ارامكو الاتفاقية المعروفة باسم «فيفتي - فيفتي» اي اتفاق المناصفة. وبموجب هذه الاتفاقية يتوجب على شركة ارامكو ان تدفع نصف عائداتها للدولة السعودية. هذه الاتفاقية حسّنت الى حد كبير موقع السعودية وزادت في عائداتها النفطية.

هل هذه الاتفاقية ناتجة عن موقف سعودي وطني برز فجأة في ذهن الملك عبد العزيز المشرف على الموت (توفي عام ١٩٥٣)؟

والجواب أن هذه الاتفاقية لم تكن في الحقيقة «ضربة معلم» بل كانت أشبه بصدفة تاريخية ساهمت عدة عوامل خارجية في بلورتها:

١ - انها جاءت بعد اتفاقات مشابهة (فيفتي - فيفتي) عقدت في كل من فنزويلا وايران والعراق.

٢ - انها جاءت تحت ضغط العرض المغري الجديد الذي قدمته شركة غيتي اويل لكي تتملك حصة السعودية في المنطقة المحايدة.

٣ - انها جاءت في فترة كانت قد بدأت ترتفع فيها اصوات تطالب بتأميم النفط، وتجربة مصدق في ايران ١٩٥٢ لن تكون بعيدة عن مثل هذه الاجواء.

على اي حال فان هذه الاتفاقية التي اعتبرت موقفاً متقدماً جديداً في مسألة العائدات حققته السعودية، هذه الاتفاقية هل كانت عملياً اتفاقية (فيفتي - فيفتي). وبمعنى آخر: هل التزمت شركة ارامكو بتطبيق فعلي لمبدأ المناصفة بدفع نصف العائدات الى السعودية؟

لقد اكد عبدالله الطريقي وزير النفط السعودي السابق في مؤتمر النفط العربي الذي عقد في بيروت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ ان شركة ارامكو تحايلت على الاتفاق ولم تنفذه ابداً. يقول الطريقي في تأكيده لهذا الامر: «ان شركة ارامكو حددت سعر البرميل من النفط الخام بـ ١,٧٥ دولار وذلك عقب توقيع الاتفاق بينها وبين الحكومة السعودية. ثم بعد فترة اكتشفت اجهزة الطريقي (باعتباره كان مديراً للنفط والثروة المعدنية في السعودية قبل ان يصبح وزير النفط السعودي) اكتشفت ان سعر البرميل الموضوع على لوائح الارامكو هو ١,٤٢ دولار. وعندما طرحت الاسئلة حول هذا الفارق اجابت الارامكو بان هذا مجرد هامش متروك للشركات البترولية الأم مما يسهل لها امكانية الاستيطان في اسواق دولية جديدة». واضاف الطريقي: «انهم لم يحدثوننا ابداً عن هذا الهامش خلال المفاوضات ولم يكن هناك شيء بخصوصه في نص الاتفاق، والنتيجة الواضحة لذلك هي اننا لم نحصل ابداً على قسمة متعادلة /٥٠-٥٠/ (اي فيفتي - فيفتي) بل على قسمة جائرة /٣٢-٦٨/»[1]

وفي العام ١٩٥١ أُخضعت شركة ارامكو لقانون الضريبة على اساس الدخل. وفي هذ المجال اتخذت الحكومة الاميركية موقفاً سياسياً اكثر مما هو موقف اقتصادي. فتم تحويل الضرائب التي كانت تدفعها الشركة للحكومة الاميركية الى الحكومة السعودية. وقد جاء الموقف الاميركي هذا لانقاذ وضع الخزينة السعودية من الافلاس ولمنع شركات اخرى اجنبية من محاولة اغراء الملك، الغارق في المصاريف، بتقديم عروض استثمار مغرية في المملكة وهو ما كان الاميركيون، ولا زالوا، يعملون على عدم حصوله.

وهكذا استقرت عائدات السعودية من النفط في الخمسينات بين ٢٠٠ الى ٣٠٠

(١) - ليونرد موسلي - «حرب النفط» (لا غيردي بيترول)، بزيس دى لا سيتي، باريس ١٩٧٣ - ص ٤٣١.

مليون دولار. ولكن حدثين وقعا في العام ١٩٥٧، كان لهما تأثير على سياسة السعودية النفطية:

الاول هو تعيين عبدالله الطريقي، الشاب الجامعي المتخصص بالجيولوجيا في الغرب، مديراً عاماً للنفط والموارد الطبيعية في السعودية.

والثاني هو الاعلان عن بداية عهد «الاتفاقيات المشتركة» بين الشركات والدول المنتجة، وهو عهد بدأ في ايران مع شركة «أجيب» الايطالية وكان له تأثير بارز على علاقة الارامكو بالسعودية.

وفي حمى تصاعد دور ومسؤولية الدول المنتجة ومشاركتها في عملية الانتاج وكل العملية النفطية، من تنقيب وانتاج وتكرير ونقل وتسويق، حدث ما لم يكن بالحسبان، فقد قامت شركة اكسون المالكة لـ٣٠٪ من ارامكو بتخفيض سعر برميل النفط بمعدل ١٤ سنتاً اميركياً للسعر المعلن للبرميل. وسرعان ما لحقتها بقية الشركات البترولية.

وكانت دول النفط قد شهدت في اواخر الخمسينات عدة تحركات لضمان مصالحها. وكانت فنزويلا اكثر البلدان المنتجة للنفط تحمساً لقيام اتحاد بين الدول المنتجة للنفط. وسبب ذلك هو تدهور مركز فنزويلا التنافسي في مواجهة بترول الشرق الاوسط، مما حمل الشركات الاحتكارية الاميركية العاملة في فنزويلا على عزل هذا البلد بترولياً ووضعه تحت رحمة البترول العربي الاسهل انتاجاً والاقل كلفة.

ولقد سعت فنزويلا الى العمل على منع استفرادها نفطياً. فارسلت بعثات الى الدول العربية المنتجة للنفط تعرض مبدأ تنسيق السياسة النفطية بينها وبين هذه الدول، ومنها السعودية والعراق والكويت.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٥٩ انعقد اول مؤتمر للنفط العربي في القاهرة وحضرته وفود من ايران وفنزويلا. وقد وافق المؤتمر على مطالب الدول المنتجة بتبديل قاعدة اقتسام الارباح لمصلحتها وجاء في بعض مقرراته ما يلي:

«لا يجوز ان يتم اي تغيير في هيكل سعر النفط او في الاسعار ذاتها دون مشاورات مسبقة مع حكومات البلدان المنتجة للنفط».

«ومن الضروري ان تدرس حكومات البلدان المنتجة للنفط اقامة مجلس استشاري مشترك بقصد تبادل وجهات النظر حول المشاكل المشتركة لجهة المحافظة على موارد النفط وانتاجه وتصديره وغير ذلك من الامور».

كذلك اقرت لجنة خبراء النفط العرب في اجتماعها بجده تشرين اول (اكتوبر) ١٩٥٩ مبدأ منع تعديل الاسعار من طرف واحد».

... الى ان جاءت قنبلة الستاندرد اويل اوف نيوجرسي (اكسون لاحقاً) بخفض الاسعار، كما اشرنا سابقاً، بحيث ان صداها راح يتردد في كافة انحاء العالم العربي. وقد شبهها احد خبراء النفط بمحاولة الاغتيال في سراجيفو عام ١٩١٤ التي اشعلت الحرب العالمية الاولى[١]. ولقد قررت الدول المنتجة للنفط ان ترد على هذا الاجراء الذي اتخذته شركات النفط من جانب واحد ودون علم او استشارة البلدان المنتجة، وذلك بالدفاع عن مبدأ السعر المعلن الذي كان قد اصبح قاعدة الانتاج النفطي في الشرق الاوسط.

لكن من الصعب فهم حقيقة الموضوع دون توضيح الاصطلاح الذي طالما يتردد في الكلام على عائدات النفط، وهو تعبير «الاسعار المعلنة». فمن المعروف ان جميع الشركات العاملة في بلدان الشرق الاوسط المنتجة للنفط (ما عدا بعض الشركات الوطنية المحدودة) هي شركات تابعة للشركات الكبرى المعروفة باسم «ماجور» والتي هي تسع شركات عالمية كبرى هي الثانية بالترتيب نسبة لحجم اعمالها:

- اكسون
- رويال دوتش
- موبيل بتروليوم
- بريتش بتروليوم
- تكساكو
- ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا
- غولف اويل
- ستاندرد اويل اوف انديانا
- الشركة الفرنسية للبترول.

(١) - ليونارد موسلي - حرب النفط. ص ٤٢١.

ان فروع هذه الشركات في الدول العربية، ومنها ارامكو في السعودية، يقتصر نشاطها على استخراج النفط فقط ثم بيع هذا النفط للشركات الأم التي تتكفل بنقله وتكريره وتسويقه. وكان سعر البيع «بالطبع» متدنياً، وعلى اساس هذا السعر المتدني كانت الشركات - الفروع تدفع الأتاوة (او الريع) الى حكومات الدول المنتجة. في حين كانت الشركات الأم تبيع هذا البترول على اساس السعر الجاري للنفط الاميركي في سوق النفط الدولي، وهو بالتأكيد سعر مرتفع بالنسبة للسعر الذي تم على اساسه البيع بين الشركات الفروع والشركات الأم.

وهكذا كانت الدول المنتجة تحصل على عائدات منخفضة، في حين ان الشركات الأم تحقق ارباحاً خيالية (جدول رقم - ٩).

جدول رقم - ٩
ارباح شركات البترول العالمية الكبرى
(بمليارات الفرنكات الفرنسية)

اسم الشركة	ارباح عام ١٩٧٩	ارباح عام ١٩٨٠
اكسون	١٨,٣	٢٣,٩
رويال دوتش	٢٧,٥	-
موبيل اويل	٨,٥	١٣,٨
بريتش بتروليوم	١٤,٦	-
تكساكو	٧,٥	١١,٢
ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا	٧,٦	١٠,١
غولف اويل	٥,٦	٦,٠
ستاندرد اويل انديانا	٦,٤	٨,١
الفرنسية للبترول	٤,٨	-

المصادر: النوفيل اوبسرفاتور. احداث وارقام ١٩٨١ - ص ١٦١.

وعندما تغيّرت طريقة دفع الريع للدول المنتجة بعد اعتماد اسلوب المناصفة (فيفتي - فيفتي) والمشاركة، سعت الدول المنتجة لان تتولى بنفسها بيع انتاجها النفطي مما يرفع من سعر هذا النفط ويمنع التلاعب بالاسعار ويجعلها اكثر استقراراً. امام هذا الوضع اقترح احد مسؤولي شركة نيو جرسي (اكسون) بأن تعمد شركته الى وضع «سعر معلن» للبترول الذي تستخرجه من الخليج ويمكن لأي كان شراء هذا البترول بالسعر المعلن. وهكذا لم تعد الشركات حرة بالتلاعب بالاسعار من جهة، واصبحت الدول المنتجة قادرة على وضع ميزانيتها، لأنها صارت قادرة على

حساب دخلها من النفط من جهة ثانية. وقد ظل هذا النظام ساري المفعول حتى العام ١٩٦٠ عندما اعلنت شركة نيوجرسي نفسها تخفيض سعر النفط بمعدل ١٤ سنتاً للبرميل الواحد على اساس السعر المعلن، اي ما يعادل ٧,٥٪ من التخفيض في سعر الطن الواحد من النفط، دون ان تعلم اياً من الدول المعنية او شركات البترول الاخرى... وسرعان ما لحقتها بقية الشركات.

ولقد قيل يومها ان وراء قرار شركات البترول اهدافاً سياسية للضغط على حاكم العراق آنذاك عبد الكريم قاسم. ولكن الاقرب الى الحقيقة هو ان وراء القرار اهدافاً اقتصادية. فقد شهد سوق البترول الدولي في تلك الفترة فائضاً كبيراً ناتجاً عن تدفق النفط السوفياتي والليبي والجزائري على سوق النفط الدولي، مما اغرق السوق وجعل الشركات الام تتخذ مثل هذا القرار. ولكن بديل ان توزع هذه الشركات قيمة التخفيض على اسعار المحروقات المباعة في الدول الصناعية، فضلت ان تحمّل هذا التخفيض للدول المنتجة دون غيرها. وهذا يعني بلغة الارقام، بالنسبة للسعودية، ان عائدات السعودية انخفضت بمعدل ٣٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦١. يضاف الى هذه العوامل الضاغطة، القيود الاجبارية التي فرضتها الولايات المتحدة عام ١٩٥٩ على استيراد البترول الخام وهو امر ادى الى ازدياد فائض البترول في الاسواق العالمية باعتبار ان الولايات المتحدة كانت تستهلك جزءاً كبيراً من هذا

الجدول رقم - ١٠

الاسعار المعلنة للبترول السعودي الخام ١٩٥٩ - ١٩٦٠

(بالدولار)

	درجة الكثافة حسب معهد البترول الاميركي	السعر قبل تخفيض شباط/ فبراير ١٩٥٩	السعر قبل تخفيض اب/اغسطس ١٩٦٠	السعر بعد آب/اغسطس ١٩٦٠
البترول السعودي تصدير رأس تنوره	٢٧-٢٧,٩	١,٦٥	١,٥٠	١,٤٦-١,٤٧
البترول السعودي تصدير رأس تنوره	٣٤-٣٤,٩	٢,٠٨	١,٩٠	١,٨٠
البترول السعودي تصدير - صيدا	٣٤-٣٤,٩	٢,٤٥	٢,٢٧	٢,١٧

المصادر: بتروليوم بريس سرفيس كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ وايلول/ سبتمبر ١٩٦٠ وايلول/ سبتمبر ١٩٦٧

الفائض. كذلك عمد السوفيات الى تخفيض اسعار بترولهم في اوروبا الغربية بمعدل ٣٥ ٪ عن سعر البترول العربي المعلن. جميع هذه الضغوط في اواخر الخمسينات ادت الى الاجراء الذي اتخذته الشركات الكبرى بتخفيض اسعار نفط الشرق الاوسط بين ٤ الى ١٤ سنتاً للبرميل الواحد، وذلك تبعاً لدرجة كثافة البترول. وعلى هذا اصبحت الاسعار المعلنة للبترول الخام السعودي كما في الجدول رقم ١٠.

آثار التخفيض

ترتب على تخفيض اسعار البترول الخام عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ عدة آثار منها ازدياد الفارق في الاسعار بين البترول العربي والبترول الاميركي، وازدياد الطلب على البترول العربي، حيث راحت معامل التكرير الاميركية تفضل استيراده من الشرق الاوسط بدلاً من شراء البترول الاميركي، كما ادى فرض الكوتا على استيراد البترول الى الولايات المتحدة بصورة اجبارية الى انقطاع الصلة بين البترول الاميركي والسوق الخارجية.

لكن اهم هذه الآثار، والذي يعنينا هنا مباشرة، هو زيادة ارباح الشركات على حساب الدول المنتجة. فلقد اصبحت الحكومة بمقتضى التخفيض تتحمل قسماً من الحسم كانت تتحمله الشركات وحدها من قبل. فلو اخذنا البترول السعودي كمثال تطبيقي، فان سعر برميل البترول الخام كثافة ٣٤ تصدير رأس تنوره كان يعادل ٢,٠٨ دولار قبل التخفيض.

ان نفقة انتاج البرميل تعادل ١٨ سنتاً. مما يعني ان القيمة الباقية للشركة والدولة هي ٢,٠٨ - ٠,١٨ = ١,٩٠ دولار. وعلى اساس قاعدة المناصفة يصبح مجموع الربح لكل من الشركة والحكومة ١,٩٠÷٢ = ٠,٩٥ دولار. فاذا حذفنا منه قيمة الحسم بين السعر المعلن والثمن الفعلي وقدره ٠,٢٨ دولار يصبح ربح الشركة الصافي على اساس الثمن الفعلي ٠,٦٧ دولار.

فما الذي حصل بعد تخفيض الاسعار؟.

حصل ان حصة السعودية (والدول المنتجة) انخفضت من ٠,٩٥ دولار الى ٠,٨١ دولار، في حين ان ربح ا لشركات الصافي قد ارتفع من ٠,٦٧ دولار الى ٠,٨١ دولار وذلك وفقاً للجدول (رقم - ١١).

جدول رقم - ١١
خسائر السعودية وارباح شركات النفط (بالدولار للبرميل الواحد كثافة ٣٤ درجة)
بعد تخفيض الاسعار عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠

	قبل تخفيض عام ١٩٥٩	بعد تخفيض عام ١٩٥٩	بعد تخفيض عام ١٩٦٠
السعر المعلن للبرميل	٢,٠٨ دولار	١,٩٠ دولار	١,٨٠ دولار
متوسط لنفقة للانتاج	٠,١٨ دولار	٠,١٨ دولار	٠,١٨ دولار
مجموع اربح	١,٩٠ دولار	١,٧٢ دولار	١,٦٢ دولار
حصة السعودية ٥٠٪ مناصفة	٠,٩٥ دولار	٠,٨٦ دولار	٠,٨١ دولار
ربح الشركة على اساس السعر المعلن	٠,٩٥ دولار	٠,٨٦ دولار	٠,٨١ دولار
الفرق بين السعر المعلن والسعر الفعلي	٠,٢٨	٠,١٠	-
الربح الصافي للشركة	٠,٦٧ دولار	٠,٧٦ دولار	٠,٨١ دولار

المصدر: صاحب ذهب. البترول العربي الخام في السوق العالمية - معهد الدراسات - ص ٥٣٥.

وهكذا يتبيّن بوضوح من الجدول رقم - ١١ ان حصة السعودية انحدرت من ٩٥ سنتاً للبرميل الى ٨١ سنتاً، في حين ان حصة الشركات (الارباح الصافية) ارتفعت من ٦٧ سنتاً للبرميل الى ٨١ سنتاً. اي ان حصة السعودية قد انخفضت بمعدل ١٤,٥٪، في حين ان ربح الشركات قد ارتفع بمعدل ١٧٪. وبالفعل فان نسبة تغير الانتاج السعودي في العام ١٩٦٠ وبالنسبة للعام ١٩٥٩ كان بمعدل ١٣,٩٪ في حين ان نسبة التغير في العائدات في العام ذاته لم تبلغ سوى ٦,٦٪.

وكما اسلفنا اثارت هذه التخفيضات موجة استياء في البلدان المصدرة للنفط فراحت تسعى لاتخاذ عمل موحد لمواجهة قرار الشركات ولاعادة النفط الى مستوى سعره السابق والى منع حصول تخفيضات جديدة. فبالاضافة الى ما ذكرناه سابقاً عن مقررات مؤتمر النفط العربي الاول في القاهرة ١٩٥٩ ومؤتمرٍ خبراء النفط العرب في جدة ١٩٥٩. فقد اتخذ المؤتمر في دورته الثانية ١٩٦٠ «قراراً باستنكار لجوء شركات البترول الى تخفيض اسعار البترول الخام ومنتجاته دون الحصول على موافقة حكومات البلاد العربية المنتجة». وأيد المؤتمر الثالث ١٩٦١ موقف الحكومات في

الاجراءات التي تتخذها لتحقيق اسعار عادلة للبترول باعتبار ان ذلك جوهري للمحافظة على مورد رئيسي لدخلها القومي. ودعا المؤتمر البترولي العربي الرابع الى «اعادة الاسعار الى المستوى الذي كانت عليه قبل آب (اغسطس) ١٩٦٠». وذهب المؤتمر الرابع الى «اعادة الاسعار الى المستوى الذي كانت عليه قبل آب (اغسطس) ١٩٦٠». وذهب المؤتمر السادس ١٩٦٧ الى حد توصية الدول المنتجة والمصدرة للمواد البترولية «باتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح قاعدة تسعيرها باتخاذ نقطة تعادل في اوروبا بين الخام المنتج في العالم العربي ومثيله في نصف الكرة الغربي».

ثانياً - ردود فعل الدول المصدرة للنفط: قيام الاوبيك

بعد التخفيضات التي اجرتها الشركات على اسعار النفط في آب (اغسطس) ١٩٦٠، بدا واضحاً ان تصرف الشركات سيدفع الى قيام «احتكار لمواجهة الاحتكار». فبعد وقت قصير اجتمع مدير شؤون النفط في الجامعة العربية ومدير شؤون النفط في السعودية ووزير النفط الفنزويلي لاجراء مشاورات، ودعي مندوبون رسميون من السعودية وفنزويلا وايران والعراق والكويت للاجتماع في بغداد (ايلول/ سبتمبر ١٩٦٠) وتم خلال هذا الاجتماع التصويت على انشاء «منظمة الدول المصدرة للنفط: «اوبيك». وقد انضم الى هذه المنظمة فيما بعد، عدة دول بترولية (قطر وليبيا واندونيسيا وابوظبي والجزائر ونيجيريا والاكواتور). واصبحت الاوبيك منظمة دولية كبرى تنتج نحواً من ٤١٪ من النفط العالمي وتمتلك ٧٠٪ من الاحتياط النفطي العالمي، وتبلغ صادراتها ٨٥٪ من صادرات النفط في العالم... وكان وراء هذا القرار الخطير الرجل الخطير عبدالله الطريقي، الذي اصبح وزيراً للنفط في السعودية.

اعتبرت مقررات مؤتمر بغداد بمثابة دستور لمنظمة اوبيك، اذ ان حكومات الدول الاعضاء وافقت على هذه المقررات فاصبح لها قوة وفاعلية المعاهدة بين الدول الاعضاء. ولقد جرى وضع هذه المقررات ضمن نظام مقنن عام ١٩٦٥ في المؤتمر الاستثنائي الثامن للمنظمة. وأهم ما جاء في دستور اوبيك المقررات التالية:

١ - يشكل الدخل من صادرات النفط المصدر الرئيسي لتمويل برامج التنمية الاقتصادية التي تحتاج اليها البلدان الاعضاء حاجة ماسة. وبالاضافة الى ذلك فان هذه البلدان تعتمد على دخلها النفطي في تمويل موازناتها الوطنية السنوية.
٢ - وبالتالي فان اي اضطراب في اسعار النفط يؤثر بالضرورة على تنفيذ

البرامج الاقتصادية للبلدان الاعضاء ويؤدي الى اضطراب ضار ليس فقط باقتصاديات هذه البلدان، بل وباقتصاديات جميع البلدان المستهلكة ايضاً.
٣ - واخيراً فان معظم امم العالم تعتمد بصورة اساسية على النفط كمصدر اولي للطاقة من اجل المحافظة على مستويات معيشتها وتحسينها.

بناء عليه،

١ - فان الدول الاعضاء لا يمكن ان تظل مكتوفة الايدي ازاء الموقف الذي اتخذته شركات النفط في تنفيذ تعديلات الاسعار.
٢ - تطلب الدول الاعضاء من الشركات ان تحافظ على ثبات الاسعار وابعادها عن التذبذب. وتلتزم ببذل جهدها بجميع الوسائل المتوفرة لها لاعادة الاسعار الحاضرة الى المستويات السائدة قبل التخفيضات.
٣ - بعد الدرس، يضع الاعضاء نظاماً لضمان استقرار الاسعار عن طريق تنظيم الانتاج، آخذين بعين الاعتبار مصالح الدول المنتجة والمستهلكة وتأمين عائدات معقولة لاولئك الذين يستثمرون رؤوس اموالهم في صناعة النفط.
٤ - انه اذا ما فرضت اية عقوبات من قبل اية شركة ذات مصلحة ضد بلد او اكثر من البلدان الاعضاء بصورة مباشرة او غير مباشرة نتيجة لتطبيق اي قرار جماعي يتخذه هذا المؤتمر، فلا يحق لاي عضو آخر ان يقبل عروضاً من تلك الشركة او الشركات بمعاملة افضل.

ومن اجل وضع هذه الامور موضع التنفيذ، انشئت منظمة اوبيك كمنظمة دائمة للحكومات المعنية. هدفها الرئيسي تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الاعضاء وتقرير افضل السبل للمحافظة على مصالح هذه البلدان بصورة فردية او جماعية[١].

رد فعل الشركات الكبرى على انشاء اوبيك كان في البداية يقوم على التجاهل التام لوجود المنظمة. وقد عكس مدير ارامكو بوب براون موقف الشركات عندما اعلن: **«اننا لا نعترف بوجود ما يدعى بمنظمة اوبيك. اننا نتفاوض مع الحكومة السعودية وليس مع مجموعة خدّاعين»**.[٢]. ولكن الشركات لم تكن قادرة على تجاهل كون المنظمة هي اتحاد يشبه كارتل للدول المنتجة يواجه الكارتل الذي تشكله الشركات النفطية الكبرى، وهو امر يقوي من مركز البلدان المنتجة التفاوضي تجاه

---

١ - مقررات اوبيك في مؤتمر بغداد الاول ١٩٦٠ - نشرت في «السيادة الدائمة على مصادر النفط». م.س.ذ - ص ١٣٢.
٢ - معركة البترول. المصدر السابق ص٤٢٧ - وذلك نقلاً عن احمد زكي اليماني.

الشركات، ويضعف في الوقت عينه من مركز الشركات التي كانت تستفيد من عزلة الدول المنتجة وضعفها لتفرض عليها الشروط التي تشاء. ليس هذا فقط بل صار على الشركات الكبرى ان تواجه خصوماً اكثر ادراكاً ومعرفة «باسرار» صناعة النفط، وذلك في النواحي الاقتصادية والقانونية والفنية.

مؤتمر بيروت: الطريقي يضع النقاط على حروف الشركات

في ٢٠ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٠ عقد في بيروت المؤتمر العربي للبترول بحضور وزراء النفط في دول اوبيك وممثلي الشركات الكبرى وخبراء دوليين في النفط. في هذا المؤتمر حدثت المواجهة الكبرى بين الطريقي وممثلي الشركات. فقد اتهم وزير النفط السعودي الشركات بأنها **«تحدد بشكل هيكلي اسعار البترول المستخرج وتحقق ارباحاً في النقل على حساب الانتاج مما جعلها تحقق ربحاً خلال السنوات السبع الماضية يعادل خمسة مليارات ونصف مليار دولار. كان من المفروض ان يعود نصف هذا المبلغ الى البلدان المنتجة»**[1].

وبعد ان كشف الطريقي قصة الخداع لشركة ارامكو حول مبدأ المناصفة (فيفتي - فيفتي) (راجع موضوع تأميم البترول السعودي) تحدث عن اسلوب ارامكو في التعامل مع الحكومة السعودية ثم مع الحكومة الاميركية، بلسانين ورقمين مختلفين. **«فهي تقول للسعودية انها مضطرة لبيع البرميل من النفط الخام بسعر ١,٤٣ دولار لتستطيع مساعدة الشركات - الأم على اكتساب اسواق جديدة، وفي الوقت نفسه تقول للحكومة الاميركية ان تسعيرة ١,٧٥ دولار للبرميل هي الحد الادنى الذي يسمح لها بتحقيق ربح معقول. ان الشركات تروي قصتين مختلفتين للحكومتين. لذا لا يمكن الاخذ باقوالها دون تدقيق»**. ويضيف الطريقي: **«ان الشركات لا تقول لنا ماذا يحدث بعد مرحلة الانتاج. فهي تقول ان ما يحدث بعد ذلك هو عملية معقدة ينبغي تركها للشركات - الأم. انها تعاملنا كأننا اطفال. فاذا كان بودها ان تحصل على ثقة حكومات وشعوب الشرق الاوسط، فما على الشركات الا ان تتوقف عن التحكم بكل شيء وان تعمل لخير حكومات وشعوب البلدان التي تعمل فيها»**.[2]

---

١ - المصدر السابق - ص ٤٢٩.
٢ - المصدر السابق - صفحة - ٤٣١ - ٤٣٢.

ظل عبدالله الطريقي خلال اربعة اعوام (١٩٥٨ - ١٩٦٢) المدافع الاول عن مصالح الدول المنتجة ودينامو منظمة الاوبيك. وكانت اقسى ضربة يمكن ان توجهها الشركات الاحتكارية للدول المنتجة هي في اقصاء الطريقي عن منصبه.

وبالفعل فان وضع العائلة المالكة السعودية زمن الملك سعود، كان وضعاً قلقاً، وذلك لاسباب متعددة، ليس اقلها وضع الملك سعود الصحي وتبذيره مع الحاشية وضغوطات المد الناصري عليه والوضع المالي للمملكة والصراع مع شركات البترول وانهيار الآمال المعلقة على بعض المشاريع المعدة للتنفيذ بفعل تخفيض اسعار النفط من قبل الشركات.

كل ذلك جعل الملك سعود يستعين بشقيقه الامير فيصل الذي شكل الحكومة السعودية. وكانت المفاجأة الكبرى اقصاء عبدالله الطريقي عن وزارة النفط والمجيء بشاب تكنوقراطي محافظ هو احمد زكي اليماني الى هذا المنصب في آذار (مارس) ١٩٦٢. يومها غادر الطريقي المملكة الى بيروت حيث عمل كخبير نفطي لبعض الدول العربية (العراق وليبيا). وقد منع الطريقي من الاقامة في لبنان بناء لطلب الحكومة اللبنانية. وقد قيل يومها ان قرار الحكومة اللبنانية جاء بضغط من المملكة السعودية. وفي ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ خلع الامير فيصل اخاه سعوداً واصبح ملكاً للسعودية. وقد كان لفيصل حساسية كبرى على عبدالله الطريقي.

ظلت اسعار النفط ثابتة ومستقرة خلال الستينات. وكان هم الاوبيك الاساسي المحافظة على سعر النفط في وجه امكانية التخفيض في الاسعار. ومع ذلك فقد بدأت اصوات ترتفع في اوروبا الغربية مشيرة الى دور النفط في التأثير على النمو الاقتصادي وعلى وضع البطالة والركود. فقامت اوبيك في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ بتوزيع منشورها الشهير حول موضوع: «اين يذهب دولار المستهلك؟» وضعت فيه النقاط على الحروف بالنسبة لحصة الدول المنتجة من ثمن النفط المستهلك في الدول الصناعية. وقد حددت اوبيك بالارقام والنسب المئوية سعر البرميل من النفط الذي يستهلكه المواطن في اوروبا الغربية وذلك وفقاً للنسب التالية:

«٢,٣٪ تكاليف الانتاج.
٦,٧٪ عائدات البلدان المنتجة (اوبيك).
٦,٩٪ الربح الصافي للشركات النفطية.
٥,٥٪ اجور ناقلات.

٤,٥٪ تكاليف التكرير.
٢١,٨٪ للتخزين والتدبير والتوزيع وربح الباعة بالجملة والمفرق.
٦,٨٪ ضرائب الدخل والضرائب المباشرة في البلدان المستهلكة.
٤٥,٥٪ للضرائب النفطية غير المباشرة في البلدان المستهلكة»[١].

دور السعودية داخل منظمة اوبيك.

بالرغم من حماس وزير النفط السعودي السابق عبدالله الطريقي للاوبيك وضد شركات النفط، فقد ظلت طروحات الوزير السعودي ضمن هامشين محددين:
الاول: هو العمل من ضمن قناعة شخصية ميزت موقف الوزير السعودي دون ان يكون هذا العمل ناتج سياسة نفطية سعودية معينة مرسومة بموافقة البلاط الملكي. فجل ما كان يريده الملك سعود هو مزيد من الاموال لمزيد من الصرف على الحاشية.
والثاني: هو ان الوزير الطريقي كان يعوّل في حربه على شركات البترول على موضوع تقني بحت هو موضوع الضرائب. فكان يسعى جاهداً لحسبان حقوق الدول المنتجة من الشركات على اساس الارقام الضرائبية. ولكنه لم يصل الى مستوى طرح رفع اسعار النفط، ذلك ان مثل هذا الطرح يحمل طابعاً سياسياً عاماً ويشكل مبادرة ذات تأثير على النظام النفطي العالمي.

في العودة الى الجدول رقم ٨ حول تطوير سعر برميل البترول يتبين التطور الذي طرأ على اسعار النفط خاصة بعد العام ١٩٧١. فلأول مرة طالبت الاوبيك برفع اسعار نفطها وهذا ما حدث في اتفاقية طهران شباط (فبراير) ١٩٧١. وكذلك في اتفاقيتي جنيف ١٩٧٢ و١٩٧٣ وذلك على اثر الهبوط في سعر الدولار. واضطرت الدول المنتجة ازاء مماطلة الشركات الى اتخاذ قرار من جانب واحد برفع الاسعار بمعدل ٧٠٪ عام ١٩٧٣. وآزاء الحظر الذي فرضته الدول العربية على بيع النفط الى الدول الغربية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، راحت ايران تبيع نفطها بسعر ١٧,٤٠ دولاراً للبرميل. وفي مؤتمر طهران تحدد سعر البرميل بـ١١,٦٥ دولاراً.

كانت السعودية بين الدول التي وافقت على زيادة الاسعار هذه ولكنها لم تكن مقتنعة بهذه الزيادة التي قررها مؤتمر طهران للاوبيك. وكان وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني يرى ان هذه الزيادة «ستصيب بالضرر اقتصاديات الدول الصناعية». وكان ينبغي «ان تكون هذه الاسعار اقل ارتفاعاً وهذا هو موقف

---

١ - اوبيك والمستهلك - جنيف ١٩٦٤.

السعودية. ولم يوافق على هذه الزيادة الا نزولا عند ارادة اكثرية الدول الاعضاء في الاوبيك».

وبالفعل فقد كان اقتراح اليماني ان تكون الزيادة في حدود نسبة ٦٠٪ فقط على السعر المعلن آنذاك وهو ٥,١١ دولار. وبالمقابل كانت ايران تدعو الى زيادة في حدود ٤٠٠٪. وبين الموقفين اتخذت المنظمة قراراً وسطاً باعتماد زيادة تعادل نحواً من ١٣٠٪ وهكذا بين سعر ٨ دولارات للبرميل كما تطالب السعودية و٢٠ دولاراً كما تطالب ايران، اتفق على سعر ١١,٦٥ دولاراً ورضخت السعودية لغالبية دول الاوبيك.

ان كلام اليماني بعد مؤتمر طهران والجو الذي ساد اجتماع اوبيك والوضع الدولي والاقليمي، تسمح بابداء الملاحظات التالية حول الدور السعودي داخل المنظمة

١ - ان السعودية بلسان وزير نفطها، وافقت على الزيادة دون ان تكون مقتنعة بها بل من قبيل المسايرة.
٢ - ان منطق الوزير السعودي يصب في خانة مصالح الدول الصناعية المالكة للشركات البترولية، وليس في خانة مصالح الدول المنتجة للنفط المالكة (او المفروض ان تكون مالكة) لثرواتها الوطنية.
٣ - ان الموقف السعودي كان واقعاً في حرج شديد مزدوج:
- فهو من جهة ملتزم بالاحتكارات الغربية.
- وهو من جهة ثانية ملتزم بعملية حظر النفط العربي. وبالموقف السياسي الذي اعقب الحظر وحرب اكتوبر.
- وهذا يعني من جهة ثالثة ان الحكم السعودي غير قادر على كسر طوق السعر الذي لم يقتنع به بواسطة زيادة الانتاج، لان الحظر يمنع ذلك. وكذلك فهو غير قادر على الوقوف في وجه زيادة كبيرة في الاسعار لان ما حققه الحظر من مردود سياسي على المملكة والملك فيصل بشكل خاص سيضيع هباء في لحظة واحدة.

من هنا فضَّل اليماني ان يعض على الجرح ولكنه كان صريحاً «فبق البحصة» وكشف عن الموقف السعودي الحقيقي الذي يوضع عادة تحت شعار: «الاعتدال والتعقل والمسؤولية».

ولكن السعودية لم تستسلم لهذا الانكسار الذي اصاب سياستها داخل الاوبيك فسعت بكل الوسائل لكي تلجم التوجه الجديد للاوبيك (اتجاه رفع الاسعار). فقد كان احمد زكي اليماني صريحاً الى ابعد حدود الصراحة في دعوته الى خفض اسعار البترول. وقد حير هذا الموقف الكثير من المراقبين داخل الاوبيك وخارجها وتساءل هؤلاء المراقبون: كيف يمكن تفسير الموقف السعودي الرافض لزيادة مداخيل المملكة من النفط؟ فهل السعوديون بغنى عن هذه العائدات؟ وما هي الاسباب الفعلية التي تجعلهم يدافعون بحماس عن مبدأ تخفيض الاسعار داخل الاوبيك في حين ان جميع بلدان الاوبيك تعتبر من البلدان النامية التي هي بحاجة ماسة لزيادة مداخيلها من مصادرها الطبيعية لكي تستطيع تحقيق مشاريعها الانمائية.

في محاولة لفهم سياسة السعودية هذه يمكن الحديث عن ثلاثة انواع من الاسباب: بعضها داخلي وبعضها اقليمي وبعضها دولي.

فعلى **الصعيد الداخلي** يمكن القول ان تدفق الاموال بشكل غير عادي على السعودية قد يزيد من مشاكل المملكة الداخلية، وخاصة داخل الاسرة الحاكمة والفئات المستفيدة. ان نوعية العمل داخل النظام السعودي واسلوب توزيع العائدات على المحظوظين في هذا النظام يشكلان عائقاً ينبغي اخذه بعين الاعتبار، لما يثيره من توترات داخلية وفساد وطمع وتبذير وصفقات.

وأما على **الصعيد الاقليمي** فالسعودية تخشى من «**نوايا**» نوعين من الدول المحيطة بها: دول يسيل لعابها وتزداد اطماعها في خيرات المملكة (مصر والسودان واليمن الشمالي والاردن). ودول يزداد دخلها وبالتالي تزداد قوتها العسكرية وتصبح تشكل تهديداً مباشراً او غير مباشر على دور المملكة وسياستها الاقليمية، سواء داخل الجزيرة العربية ام في المشرق العربي (ايران والعراق).

واخيراً على **الصعيد الدولي** فالسعودية لم تخف يوماً مسألة انتمائها الى «العالم الحر»، اي العالم الغربي. فلقد صرح احمد زكي اليماني بان «**السعودية تشكل جزءاً من العالم الحر وان اي ازمة تتعرض لها اوروبا واليابان والولايات المتحدة ستنال ايضاً من السعودية**». وما دامت السعودية جزءاً من العالم الحر فهي ستكون دون شك معنية بعدم تخريب اقتصاد العالم الحر. فهي رغم كونها دولة منتجة قد صنفت نفسها وهويتها عملياً الى جانب الدول المستهلكة. وغير خاف ان الهدف الاساسي في كل ذلك مرتبط بمدى تأثير الولايات المتحدة على موقف السعودية في هذا المجال.

وان السعودية في ما تقول وتعمل تستجيب لضغوطات السياسة الاميركية الخافية والمعلنة.

كان التيار قوياً داخل اوبيك باتجاه رفع الاسعار بحيث انه رغم كل هذه الاسباب التي تحرك الموقف السعودي، لم يستطع السعوديون الوقوف في وجه التيار. فراحوا يعملون على تخفيض الاسعار. وعندما فشلوا في محاولتهم راحوا يطالبون بتجميد الاسعار هذه المرة الى الحد الذي دفع بالشاه لكي يتهم اليماني «**بانه يردد ما يلقنه اياه الاميركيون**». وقد تأكد هذا الامر يوم عقدت فرنسا عام ١٩٧٤ اتفاقاً مع السعودية (بين دولة ودولة) لاستيراد النفط، مما اثار غضب كيسنجر الذي اعتبر مثل هذا الاتفاق ضربة مدمرة توجه للاقتصاد العالمي. ولكن الاضطراب في الموقف السعودي ازاء هذا الامر يؤكد في رأي المراقبين وجود اتفاقات سرية سعودية - اميركية. وان مراكز القوى داخل السلطة السعودية كانت محرجة وموزعة بين الولاء الصرف لاميركا وبين تنويع الولاءات على الدول الغربية بما فيها فرنسا.

خلال العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ استعملت السعودية سلاح الهجوم في مجال الدفاع. فقد شددت على ضرورة خفض اسعار النفط لكي تصل مع بقية الدول الاعضاء الى تفاهم على تثبيت الاسعار. وهذا ما حصل فعلا حيث ان الاوبيك قررت زيادة طفيفة جداً في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ نظراً للتضخم العالمي. على ان يقابل هذه الزيادة اقرار مبدأ تثبيت الاسعار حتى نهاية العام ١٩٧٦. وجاءت جميع المؤشرات بعد ذلك لتؤكد مثل هذا الاتجاه الذي اعتبر انتصاراً للموقف السعودي. وغير خاف ان الولايات المتحدة التي كانت في الاساس لا تعارض زيادة معقولة في الاسعار (باعتبار ان المستفيد الاول والاكبر من مثل هذه الزيادة هو الشركات الاميركية) راحت تعيد النظر في حساباتها، بعد ان تخطت مطالب الدول المنتجة في الزيادة كل تصور اميركي. فأصبح هدف اميركا وضع ضوابط لارتفاع الاسعار بأي ثمن، وهذا ما اكده هنري كيسنجر عندما صرّح بأن هدف اميركا الاول في محادثاتها مع الدول المنتجة هو العمل على تحقيق انخفاض ملموس في الاسعار. ولقد استغل اليماني هذا الموقف الاميركي المتصلب ليعلن في مؤتمر الاوبيك في بالي ايار (مايو) ١٩٧٦ انه ضد اي زيادة في اسعار النفط. وقد تحقق له ما اراد وذلك بالرغم من طلب معظم دول المنظمة برفع الاسعار لكي ينسجم ذلك مع التضخم العالمي.

لكن هذه الضوابط السعودية لم تكن قادرة على لجم التيار الاقتصادي الدولي المتضخم، الذي عبر تضخمه، التهم ويلتهم كل زيادة في الاسعار، مما حمل الدول المنتجة على الخروج عن صمتها الذي عبرت عنه مكرهة في مؤتمر بالي والاعلان عن

ضرورة رفع الاسعار ومواجهة الموقف السعودي حتى ولو اضطر الامر «الى حل منظمة الاوبيك اذا استمرت السعودية في العمل ضد مصالح الدول المنتجة... اذ لا يمكن تجميد الاسعار الى اجل غير محدد...». على حد تعبير احد المسؤولين الليبيين.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت لهجة الدول المصدرة للنفط في اوبيك تتصاعد، داعية الى مؤتمر جديد تتحدد فيه اسعار مناسبة للنفط على ضوء الوضع الاقتصادي العالمي. وكان واضحاً منذ البداية ان مواقف الطرفين داخل اوبيك بدأت تتخذ منحى متصلباً وجذرياً: السعودية وحدها من جهة مع خفض الاسعار من حيث المبدأ ومع تثبيتها او مع زيادتها زيادة طفيفة في «اسوأ» الاحتمالات. وبقية دول الاوبيك مع زيادة محسوسة تتناسب والتضخم الذي طرأ على المنتجات الصناعية للدول المستوردة، اي بما يتجاوز الـ١٠٪ كحد ادنى لرفع الاسعار. بالطبع فان الدول الصناعية كانت تراقب هبوب العاصفة داخل اوبيك. لذلك سارعت الولايات المتحدة بلسان الرئيس كارتر ووزارة الخارجية الاميركية، كما سارعت فرنسا بلسان الرئيس جيسكار ديستان، الى «نصح» الدول المصدرة بعدم رفع الاسعار، لأن مثل هذا الامر سينعكس سلباً على الاقتصاد الغربي ويؤدي الى «اخطار جسيمة» على النظام الاقتصادي الدولي!

في مثل هذه الاجواء عقد مؤتمر الدوحة كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٦ لمنظمة الاوبيك. وهو اخطر المؤتمرات التي عقدتها المنظمة. فقد وقفت السعودية وحدها في المؤتمر ضد بقية دول المنظمة. ولانها لم تكن قادرة ابداً على الاقتناع والاقناع بمسألة تثبيت الاسعار، فقد تمسكت السعودية بمبدأ رفع الاسعار بما دون الـ١٠٪، في حين كانت بقية دول الاوبيك تعتبر ان ١٠٪ تمثل الحد الادنى. وامام تمسك الجهتين كل بموقفه، حدث الانشقاق داخل المنظمة. وبرز لاول مرة نظام السعرين داخل اوبيك، بحيث ان الدول الاعضاء الاحد عشر في المنظمة قررت زيادة فورية على الاسعار بمعدل ١٠٪ لمدة ستة اشهر ابتداء من ١٩٧٧/١/١ تتبعها زيادة ٥٪ في تموز (يوليو) ١٩٧٧، اي ما يعادل ١٥٪، في حين تمسكت السعودية، ثم لحقتها دولة الامارات بزيادة مقدارها ٥٪ فقط.

كان مؤتمر الدوحة اقسى امتحان تمر به منظمة الاوبيك. وقد بدا واضحاً ان المملكة العربية السعودية مستعدة للذهاب حتى نهاية الشوط في تحدي دول المنظمة ومصالحها. وذلك نزولا عند رغبات الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية. فيوم كانت الزيادة «المعقولة» تفيد الولايات المتحدة قبلت السعودية

بالزيادة. وبالفعل فقد كتبت «الواشنطن بوست» تقول ان زيادة اسعار النفط (في البداية) كانت تخدم المصالح الاميركية في اربعة ميادين:

- فهي تزيد من حصة الولايات المتحدة في التجارة الدولية على حساب كل من اوروبا الغربية واليابان،
- وهي تساهم في تحسين قيمة الدولار بما يزيد على ١٠٪ باعتبار ان تسعير البترول يتم على اساس الدولار،
- وهي تزيد من فرص تثمير اموال الدول المنتجة ذات الفائض (البترو دولار) داخل الولايات المتحدة.
- وهي تساهم في زيادة مؤشر النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E)

ولكن عندما اصبحت هذه الزيادة مضرة بمصالح الغرب وقفت السعودية بعناد وحزم ضد كل زيادة في الاسعار دون الاخذ بعين الاعتبار وفي اقل تقدير هبوط سعر الدولار، ومؤشر التضخم المالي في السوق المالية الدولية.

ولكن ما هو اهم واخطر من ذلك، انما هو الستراتيجية النفطية الجديدة التي قررت السعودية تنفيذها. وتقوم هذه الستراتيجية على اتجاهين متلازمين:

الاول: العمل بكل الوسائل من اجل احتواء منظمة الاوبيك والسيطرة عليها ومصادرة قراراتها. وهذا يعني ان السعودية ليست مستعدة للذهاب الى حد الغاء الاوبيك او تفكيكها الى منظمتين. وانما هي تتمسك بوجود الاوبيك ولكن تحت الهيمنة السعودية. وهذا ما عكسته آنذاك تصريحات الامير فهد حول التمسك بوجود الاوبيك، حتى وان برزت خلافات داخل المنظمة، وتصريحات احمد زكي اليماني عن ان وجود نظام السعرين لن يؤثر على وحدة اوبيك. ومما زاد في تأكيد هذا الاتجاه الجديد لسعودية هو تصريح اليماني الذي حاول فيه تجريد المنظمة من اقوى سلاح تمتلكه في مواجهة كارتل الشركات، وذلك حين قال انه ليس من صلاحيات الاوبيك ان تحدد الاسعار وليس في نظامها ما يخولها هذا الحق. لقد كان واضحاً ان السعودية تعمل على اضعاف المنظمة دون الاجهاز عليها لان الغاء المنظمة قد يفتح الباب امام قيام منظمة اكثر تطرفاً وراديكالية في مواجهة كارتل الدول الصناعية.

الثاني: العمل على «الارض» لوضع المنظمة امام الامر الواقع وتحقيق السيطرة عليها وذلك باستعمال سلاح «**زيادة الانتاج**»، وهو سلاح يكاد يكون اخطر من

سلاح تثبيت وتخفيض الاسعار. فبالرغم من تصريحات اليماني بأن الثروة النفطية هي ثروة وطنية لا ينبغي هدرها، وبالتالي فان السعودية لن تنقاد الى اعتماد سياسة زيادة الانتاج، فان جميع الدلائل كانت تشير الى ان السعودية ستستعمل سلاح زيادة الانتاج لتتمكن بواسطته من فرض ارادتها العملية على دول الاوبيك. وبالفعل فلم يمض وقت طويل حتى رفعت السعودية معدل انتاجها من ٨,٣ مليون برميل يومياً الى نحو ٩ملايين برميل يومياً. وكذلك فعلت دولة الامارات حيث رفعت انتاجها بنسبة ٦٦٪ (من ١,٥ مليون برميل يومياً الى ٢,٦ مليون برميل يومياً). وكان رد الفعل المتوقع ان سارعت اكثر من دولة في منظمة الاوبيك الى تخفيض معدل انتاجها، فايران خفضت انتاجها بمعدل ٣٥٪ والكويت بمعدل ٣٣٪ في حين كان معدل الانتاج السعودي يصل الى حدود ٩,٨ ملايين برميل يومياً. وهذه الزيادة التي بلغت نحواً من ٢٠٪ تشكل زيادة مهمة جداً خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان نسبة الاستهلاك في سوق البترول في اوروبا كانت قد انخفضت بمعدل ٥٪ تقريباً. وبالرغم من ان فائض الانتاج السعودي لم يصل الى حد اغراق السوق الدولي للبترول فان هذا الفائض شكل ضوابط مهمة بالنسبة لبقية دول الاوبيك، وجعل الشيخ اليماني يصرح بكلام الواثق من نفسه ومن قدرته بان «منطق السوق هو المنطق الذي سينتصر على بقية دول الاوبيك». وبالفعل فقد كان اليماني مصيباً لان معظم دول الاوبيك الاخرى وجدت نفسها امام الواقع واضطرت لتخفيض انتاجها من النفط.

كان من الطبيعي ان لا تستمر هذه الازدواجية في الاسعار داخل اوبيك، خاصة وان الضغوطات السعودية الفعلية على السوق قد اعطت نتائجها المطلوبة. وفي مؤتمر استوكهولم تموز (يوليو) ١٩٧٧ لمنظمة اوبيك تم التفاهم على حل وسط تقبل بموجبه السعودية ودولة الامارات برفع الاسعار ٥٪ كي تصبح الزيادة مع ما قرر في الدوحة ١٠٪. في حين تقبل بقية دول الاوبيك الاحدى عشرة بالغاء الزيادة المقررة ابتداء من تموز (يوليو) ١٩٧٧ وقدرها ٥٪. وهكذا تكون الزيادة الشاملة لكل دول الاوبيك هي ١٠٪ (رفعت السعودية ٥٪ وخفضت دول الاوبيك ٥٪). وعارضت كل من ليبيا والعراق هذا الحل في البداية ثم عادتا فقبلتا بمبدأ السعر الموحد للاوبيك.

صحيح ان السعودية استطاعت ان تفرض وجهة نظرها على دول الاوبيك في مؤتمر استوكهولم، ولكن دور السعودية صار مكشوفاً اكثر من اللزوم على الصعيد البترولي والعربي والعالم الثالث على حد سواء. وان استمرار مثل هذا الدور كان كفيلا بتعرية السعودية وخلق مشاكل اقتصادية وسياسية لها، بالاضافة الى ان هذا

الدور بدأ يثير متاعب ومناقشات داخل السعودية نفسها، وبالتحديد داخل الاسرة الحاكمة. ولقد كانت الولايات المتحدة على اطلاع تام على هذه الامور وعلى كل ما يجري داخل منظمة اوبيك. فلم تجد بداً من دعم الموقف السعودي بموقف دولة بترولية اخرى هي ايران. وكانت المفارقة الكبرى في تلك الفترة من العام ١٩٧٧ هي ان ايران التي كانت تتزعم الدول المطالبة بزيادة اسعار البترول زيادات كبيرة، قلبت موقفها رأساً على عقب وبدأت تتبنى الطروحات القائلة بضرورة تجميد الاسعار حتى نهاية العام ١٩٧٨. وبهذا تكون ايران قد بدأت تزايد على الموقف السعودي، وصارت تتحدث عن عدد العاطلين عن العمل في الدول الصناعية وتهتم لهذا الامر اكثر من اهتمامها بعدد العاطلين عن العمل في ايران نفسها. اكثر من ذلك فقد تخلت ايران عن طروحاتها السابقة القائلة بربط اسعار النفط باسعار المواد المصنعة في الغرب. فهذا الربط يكشف مقدار الزيادة التي لحقت وتلحق بالمنتوجات الصناعية، وبالتالي يشكل معياراً يسمح للدول المنتجة للنفط بزيادة اسعار نفطها وفقاً لهذا المعيار. وكان جلياً وواضحاً لدى كافة المراقبين ان الموقف الايراني الجديد، الذي جاء يدعم الموقف السعودي، لم يكن نابعاً من اعتبارات اقتصادية بل كان قراراً سياسياً بامتياز، وبالتحديد قراراً ايرانياً تم اتخاذه بناء لطلب من الولايات المتحدة. اذ كيف يمكن تفسير الموقف الايراني الذي كان يدعو لرفع سعر برميل البترول الى ما يزيد على عشرين دولاراً ويتزعم بالتالي داخل الاوبيك الجناح المتطرف في عملية الاسعار، وبين الموقف الايراني الجديد والمفاجيء الذي راح ينسق مع السعودية، ويدعو الى تجميد الاسعار في حدود ١٣ دولاراً للبرميل من النفط.

المحور السعودي - الايراني الجديد داخل اوبيك، كان في الواقع ضربة قاسية توجه للمنظمة وللدول المنتجة للبترول، باعتباره محوراً اميركياً داخل المنظمة ينطلق من معير مصالح الدول الصناعية وعلى حسال مصالح الدول المنتجة. وبالفعل لم تلبث مفاعيل هذا المحور ان ظهرت في مؤتمر منظمة الاوبيك الذي عقد في كراكاس كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٧ حيث تقلص عدد الدول التي تدعو الى زيادة كبيرة في الاسعار (لم يبق سوى ليبيا والعراق في الواجهة حيث طالبا برفع سعر البرميل الى ٢٥ دولاراً) في حين انقسمت بقية دول المنظمة بين مؤيد للمحور السعودي - الايراني (الامارات وقطر) وبين داع الى زيادة طفيفة على الاسعار (الكويت فنزويلا). وكان طبيعياً ان تنتصر وجهة نظر المحور السعودي - الايراني الداعية لتثبيت الاسعار حتى منتصف العام ١٩٧٨ بمعدل ١٢,٧٠ دولاراً للبرميل... وهكذا تأكدت السعودية، بفضل الدعم الاميركي، من فرض هيمنتها وارادتها على منظمة اوبيك.

ولكن بقي السؤال: الى اي مدى تستطيع السعودية، وبالتالي المحور السعودي -

الايراني المدعوم اميركياً، ان تتحكم بوضع المنظمة تجاه المتغيرات التي تصيب النظام الاقتصادي الدولي وتنعكس بشكل مباشر على الدول المنتجة للبترول؟

اذا كان منطق السعودية كما عبر عنه احمد زكي اليماني يقول بان **«منطق السوق سينتصر على الدول المنتجة»** فان هناك منطقاً آخر لم يأخذه اليماني بعين الاعتبار وهو ان «منطق» الوضع الاقتصادي الدولي ووضع الدولار كتعبير عن هذا المنطق هو الذي سينتصر على الدول الصناعية والدول المنتجة معاً. وبالفعل فقد تعرضت سوق الاقتصاد الدولي في تلك الفترة الى عدة عوامل منها:

١ - عامل الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية المستهلكة.
٢ - هبوط حاد في سعر الدولار.
٣ - ركود في سوق البترول الدولي.

وامام زيادة غير عادية في التضخم وارتفاع غير عادي في اسعار المنتوجات الصناعية المستوردة الى دول الاوبيك، وهبوط غير عادي في الدولار اصبحت دول الاوبيك مهيأة نفسياً للمطالبة بزيادة في الاسعار. وكان من الصعب بل من المستحيل ايجاد اي عذر مقبول او مشروع بابقاء اسعار النفط على ما هي عليه. ووجدت السعودية انه لن يكون من المناسب ابداً الوقوف بشكل حاسم ضد التيار فحاولت امتصاص الوضع من ضمن تكتيكها المعروف وهو:

الرفض القاطع لربط اسعار البترول بنسبة التضخم العالمي الذي وصل الى معدل ٤٠٪، وتنفيس الاحتقان داخل الاوبيك باقتراح زيادة طفيفة على الاسعار، هي كالعادة ٥٪. وبالطبع ايدتها ايران في موقفها هذا.

غير ان ثنائي السعودية - ايران لم يكن قادراً على «فرملة» الوضع وضبطه، خاصة وانه اصبح امام تحديات جديدة راحت تقلب المعادلات السياسية في منطقة الشرق الاوسط وتنعكس على السياسة البترولية لدول المنطقة وفي مقدمتها السعودية وبالتالي منظمة اوبيك. من هذه التحديات:
- **عقد** اتفاقيتي كامب ديفيد بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل وانعكاسهما على السياسة السعودية تجاه الغرب عامة وتجاه الصراع العربي الاسرائيلي خاصة.
- **نجاح** الثورة الايرانية بقيادة الامام الخميني وسقوط الشاه، اي سقوط احد ركني التحالف داخل الاوبيك.

ـ تأثير الاحداث الايرانية على انتاج النفط الايراني وهبوط معدل الانتاج وانعكاس ذلك على سوق البترول الدولية.
ـ الحرج الذي يواجه الحكم السعودي سواء بالنسبة لكامب ديفيد ام بالنسبة للثورة الايرانية. وهو حرج اضعف كثيراً الموقف السعودي وجعله يتخذ موقفاً دفاعياً بديل ان يستمر في موقفه الهجومي داخل الاوبيك.
ـ عودة الاستقطاب داخل منظمة الاوبيك بحيث وقفت احدى عشرة دولة الى جانب زيادة في الاسعار لا تقل عن ١٠٪.

كانت زيادة الـ٥٪ في مؤتمر كراكاس شيئاً لا يذكر وسرعان ما جاء مؤتمر ابو ظبي (نهاية ١٩٧٨) ليقرر زيادة سنوية تبدأ بـ٥٪ وتصل الى حدود ١٥٪ في نهاية العام ١٩٧٩. غير ان انخفاض الانتاج الايراني الى حده الادنى (انخفاض يقارب الـ٥ ملايين برميل يومياً) انعكس على السوق البترولي الدولي:

فاضطرت السعودية الى زيادة انتاجها من جهة لسد هذه الثغرة.
كما اضطرت لزيادة اسعار نفطها رغماً عنها بعد ان زاد الطلب كثيراً على العرض.
ارتفعت من جراء ذلك اسعار النفط بشكل غير طبيعي بحيث وصل سعر برميل النفط في السوق الحرة في روتردام الى نحو ٤٠ دولاراً، في حين كان سعره الرسمي في الاوبيك لا يتجاوز ١٧ دولاراً.

خرجت اللعبة من يد السعودية وصارت قوانين العرض والطلب هي التي تتحكم بالوضع كله. وهذه القوانين مرتبطة هي الاخرى بندرة مادة النفط.

ان استعمال سلاح «زيادة الانتاج» الذي تمتلكه وتستعمله السعودية لفرض وجهة نظرها داخل الاوبيك هو سلاح فعال بالتأكيد ولكن مفعوله يظل محدوداً وعلى مدى معين.

هذا الارتفاع السريع جداً في اسعار النفط خلال العامين ١٩٧٩ - ١٩٨٠ والناتج عن مفاعيل الثورة الايرانية، جعل دول الاوبيك تنتهج سياسات تسعيرية متفاوتة. فمنها من سارع الى زيادة التسعير بشكل حاد ومنها من اعتمد التريث، مما خلق وضعاً غير طبيعي داخل اوبيك. وهذه البلبلة في التسعير انعكست على الدول المنتجة المستهلكة في آن واحد، خاصة وان الفروقات في التسعير كانت تصل الى نحو من ٦ دولارات للبرميل الواحد ومن ذات الصنف من البترول. وهذه الفروقات ليست قائمة بين السعر الرسمي للبترول وسعر السوق الحرة بل بين الاسعار

الرسمية. فمن المعروف ان السوق الحرة لها سعر يفوق دائماً السعر الرسمي. وفي تلك الفترة تجاوز الفرق الضعفين. وكانت العملية تبدأ دائماً بارتفاع اسعار البترول في السوق الحرة اولا ثم تجتمع اوبيك لترفع اسعارها الى مستوى قريب من السوق الحرة دون ان يحصل تطابق بين مستوى السعرين.

وفي اجتماع الطائف (ايار/ مايو ١٩٨٠) لوزراء النفط في منظمة اوبيك جرت محاولة لتوحيد الاسعار. وقد قبلت السعودية مبدأ وضع تسعيرة تنهي الفوضى التي تتحكم بسوق التسعير. وفي الرابع عشر من الشهر نفسه اعلنت السعودية زيادة دولارين على سعر البرميل، فأصبح سعره ٢٨ دولاراً. وقد اقر هذا السعر ليشكل قاعدة تأخذ بها بقية دول المنظمة. بعد ذلك ببضعة ايام اعلنت بقية دول المنظمة قبولها بالتسعيرة الجديدة ولكن ايران اعلنت معارضتها. ففشلت مرة جديدة محاولة توحيد اسعار البترول.

اما اجتماع الجزائر (حزيران/ يونيو ١٩٨٠) فقد اقر امكانية رفع الاسعار الى حدود ٣٢ دولاراً كحد اعلى للبرميل الواحد، وان كل الزيادات التي تفوق هذا الرقم (نوع البترول وكثافته ومركزه الجغرافي) لا يمكن ان تزيد على ٥ دولارات. ورفضت السعودية كالعادة ومعها دولة الامارات العربية المتحدة تطبيق هذا الاتفاق بشكل مباشر، في حين ان ايران التي كانت تبيع بترولها بسعر ٣٥ دولاراً للبرميل رفضت من جهتها تخفيض اسعار نفطها.

وفي مؤتمر بالي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠ تحدد نهائياً سعر البرميل بـ٣٢ دولاراً والحد الاعلى للتسعيرة بـ٣٦ دولاراً. واصبح هذا السعر معمولا به منذ نيسان (ابريل) ١٩٨١. وفي مؤتمر جنيف ١٩٨١ تم الاتفاق على اتخاذ قيمة ٣٤ دولاراً كسعر لنفط الاشارة اي النفط السعودي كثافة ٣٤. والمعروف ان معظم الدول تنطلق في تحديد اسعار نفطها من هذه القاعدة بعد ان تأخذ بالاعتبار الفروقات الخاصة بالنوعية والمسافة والشحن بين البلد المصدر والبلد المستورد. لقد تم في ذلك المؤتمر الاتفاق على السعر الموحد لنفط الاشارة دون ان يكون هناك اتفاق نهائي على جدول ثابت لتحديد الفروق وقيمتها. وهذا يعني ان بعض دول اوبيك سترفع اسعارها في حين ان دولا اخرى ستخفض اسعارها. فالسعودية كانت تبيع برميل البترول بـ٣٢ دولاراً، في حين كان السعر الذي تبيعه ليبيا ٤٠ دولاراً اي بفارق ٨ دولارات. بعد مؤتمر جنيف رفعت السعودية سعرها الى ٣٤ وخفضت ليبيا سعرها الى ٣٧,٥ دولاراً فانخفض الفارق من ٨ دولارات الى ٣,٥ دولارات فقط بين النفطين السعودي والليبي.

وعقدت منظمة الاوبيك مؤتمرها العادي الثاني والستين في ابو ظبي بين ٩ و١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. وفي هذا المؤتمر اعلن وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني انه جاء الى ابو ظبي وهو عازم عزماً اكيداً على تقديم **«هدية رأس السنة»** الى مستهلكي النفط. وبالطبع ليست هذه الهدية سوى تخفيض في اسعار النفط. وبالفعل فقد استفاد الوزير اليماني من موقف وزير النفط الايراني حين طلب هذا الاخير زيادة تخفيض سعر النفط عما هو متفق عليه وذلك في حدود دولار واحد في البرميل. وقال الوزير الايراني ان بلاده تريد ان يكون بوسعها زيادة صادراتها النفطية وان تصل بها الى مستوى مليوني برميل يومياً باسرع وقت ممكن. وذكرت مصادر المؤتمر ان **«الوزير اليماني وافق بكل سرور على الاقتراح الايراني»** في حين عارض وزير النفط الكويتي هذا الاقتراح. وتم الاتفاق على تسوية تجعل قيمة الخفض تتراوح بين ٢٠, ٠ دولار و٧٠, ٠ دولار للبرميل الواحد. وواضح ان السبب الذي جعل ايران تتخذ مثل هذا الموقف انما هو حاجتها الى بيع اكبر كمية من نفطها لتستطيع سد التزاماتها، العسكرية في حرب الخليج، والتموينية داخل البلاد.

وبالفعل فقد صرح محمود غرزي وزير النفط الايراني عشية عودته من مؤتمر ابو ظبي **«بأن ايران ستتخذ كافة التدابير للعودة الى سوق النفط وذلك في حدود حاجاتها وللدفاع عن مصالحها في وجه بقية البلدان المصدرة التي تسعى الى ابعادها عن السوق»**. وكان يقصد بذلك السعودية بالدرجة الاولى. وهذا الكلام دفع المراقبين الى الاستنتاج بأن ايران ستعمد الى اجراء تخفيضات تتجاوز الحد الذي اتفق عليه في ابو ضبي، وهذا يعني عملياً ان مقررات مؤتمر ابو ظبي حول التخفيضات والاسعار التفاضلية ستجهض المؤتمر قبل ان يرى النور.

اما بالنسبة للجنة التي يرأسها الشيخ اليماني والمكلفة بوضع استراتيجية على المدى الطويل لاسعار النفط وذلك بموجب معايير معينة، فهي لا تزال في الطريق المسدود وذلك بسبب قيام خلافات عميقة في وجهات النظر بين السعودية من جهة وستة على الاقل من البلدان المصدرة من جهة ثانية (بينها الجزائر وايران وليبيا والعراق). وقال اليماني انه لن تظهر نتيجة لاعمال اللجنة قبل نهاية العام ١٩٨٢. وانه اذا كان للدول الست نظرتها الخاصة للاوبيك **«فان لنا نحن تناولنا المنطقي والفلسفي للموضوع، وهذا لا يمنعنا من ان نكون واقعيين وان نتوخى نظاماً تسعيرياً مرناً»**.

ومعنى ذلك ان اليماني لا يزال يرفض المنطلقات الاساسية لمشروع الاستراتيجية النفطية القائم على ايجاد تطور تلقائي في الاسعار استناداً الى بعض المؤشرات. وما من شك في ان الخلاف الاساسي يدور حول نوعية هذه المؤشرات.

والجدير ذكره على هامش مؤتمر ابو ظبي هو ان المؤتمر عقد ابان حملة تهديدات شنتها الولايات المتحدة ضد بلد عضو في الاوبيك هو ليبيا. وقد حال التدخل السعودي دون اقرار صيغة مشروع تعلن فيه المنظمة وقوفها الى جانب ليبيا، باعتبار ان المنظمة **«لا علاقة لها بالسياسة»**. وهكذا اكتفى البيان النهائي للمؤتمر بصيغة تشير الى **«التهديدات التي يتعرض لها بلد عضو»**. واعاد التأكيد بأنه **«في حال وقوع تهديد ذي طبيعة ومصدر اقتصاديين خالصين ضد بلد عضو، فانه سيدعو البلدان الاعضاء الى دعم البلد العضو المعني وفقاً لانظمة المنظمة»**.

السعودية وسياسة اغراق السوق

مع مطلع العام ١٩٨٢ بدأت سوق البترول الدولية تشهد تدهوراً خطيراً: معظم دول الاوبيك شرعت في تخفيض اسعار نفطها ومعظمها عمد الى التخفيض مرة واثنين وثلاثاً في اقل من شهرين (ايران). كذلك تناقص معدل الانتاج في هذه الدول بشكل كبير وبدأت دول الاوبيك تتنادى لعقد اجتماع طارىء استثنائي خلال شهر آذار (مارس) ١٩٨٢، لان الوضع لم يعد يحتمل انتظار الاجتماع العادي للدورة الثالثة والستين للمنظمة المقرر عقدها في الاكوادور في ٢٠ ايار (مايو) ١٩٨٢.

كيف يمكن تفسير هذه الازمة التي تضرب السوق البترولية؟
وما هو دور السعودية في ذلك؟.

لعل افضل جواب على هذين السؤالين هو ما نشرته صحيفة «القبس» الكويتية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ عن لسان مسؤول نفطي كويتي رفض ذكر اسمه. فقد كشف هذا المسؤول النقاب عن ان الكويت قد خفضت انتاجها من النفط الى ٦٠٠ الف برميل يومياً وحمّل السعودية المسؤولية في ذلك. وقال المسؤول الكويتي ان الكساد في السوق النفطية العالمية يجعل من الصعب بالنسبة للكويت تسويق انتاجها المعلن رسمياً وهو ١,٥ مليون برميل يومياً. واعترف المسؤول الكويتي بان هذا الوضع (وضع الكساد) قد دفع الكويت الى خفض انتاجها بقوة الى ٦٠٠ الف برميل يوميا وهي اقل نسبة انتاج في تاريخ الكويت. واضاف: ان القيمة المصدرة من النفط الكويتي هي فقط في حدود ٣٦٠ الف برميل يومياً، على اساس ان كمية الاستهلاك المحلي تصل الى حدود ٢٤٠ الف برميل يومياً.

المهم في هذا التصريح، الذي يظهر حالة دقيقة وغير عادية لاحدى الدول

المصدرة، هو تحديد الاسباب التي جعلت مثل هذا الوضع ممكناً وقائماً. فقد عزا المسؤول الكويتي هذا الوضع القائم في السوق النفطي الى المستوى المرتفع للانتاج السعودي وقال: «**ان هذه الحالة لن تتحول الى مصلحة المنتجين الا اذا خفضت السعودية انتاجها المرتفع**». ومن الاسباب الفرعية الاخرى التي اشار اليها المسؤول الكويتي: لجوء الدول المستهلكة الى تخزين النفط الخام، وانخفاض الطلب على نفط دول الاوبيك بسبب انخفاض الاستهلاك في الطاقة في الدول الصناعية، وكذلك بسبب زيادة الانتاج في بعض الدول غير الاعضاء في الاوبيك.

وكانت الكويت ودول خليجية اخرى قد اقدمت على خفض سعر نفطها من ٣٥,٥ دولاراً الى ٣٢,٨ دولاراً للبرميل الواحد في محاولة لامتصاص الفائض من السوق.

وتداركاً لهذا التدهور في سوق البترول الدولية، عقد رئيس منظمة اوبيك الحالي الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير النفط في دولة الامارات، اكثر من اجتماع مع احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي والشيخ علي الخليفة الصباح وزير النفط الكويتي لمواجهة هذا الوضع ودرس امكانية عقد مؤتمر استثنائي للمنظمة في ابو ظبي في آذار (مارس) ١٩٨٢ تدرس خلاله المسائل العالجة والطويلة المدى والاستراتيجية البعيدة المدى للمنظمة. وبسؤاله عما يمكن لمنظمة الاوبيك ان تفعله لمواجهة هذه الاوضاع المتدهورة في سوق البترول قال العتيبة: ان اعادة الاستقرار الى السوق النفطية وحماية الاسعار لا يمكن تحقيقهما باسلوب خفض الاسعار. فهذا الامر لا يشكل حلا للوضع الحالي المزعزع. وانما الاسلوب الصحيح هو الذي يرتكز على مبدأين:

الاول: التنسيق معاً بين دول الاوبيك لالتزام الاسعار الرسمية المتفق عليها وعدم اقدام اية دولة على تغيير اسعارها (خفضاً او رفعاً).

الثاني: الاتفاق على تنظيم انتاج النفط وترشيده مع الاخذ بعين الاعتبار وجود الفائض وهو امر يفترض حالياً خفضاً في الانتاج (الصحف ٢٣/٢/١٩٨٢).

يتبين من اقوال العتيبة والمسؤول الكويتي ان اساس المأزق الحالي للسوق الدولية انما هو الفائض الضخم في الانتاج الذي دفعته السعودية الى السوق فاغرقت السوق النفطي، مما ادى الى كساد في هذا السوق، وبالتالي فأنه لا حل للوضع الا بخفض الانتاج السعودي. وبالفعل، فقد عمدت السعودية تجاه هذا الوضع الى خفض

انتاجها الذي كان في حدود ٩,٥ مليون برميل يومياً الى ٨,٥ مليون برميل يومياً. ثم الى ٧,٥ مليون برميل يومياً، على حد ما ذكرته صحيفة «لوموند» الفرنسية.

طروحات احمد زكي اليماني.

درج الشيخ احمد زكي اليماني وزير النفط والثروة المعدنية السعودي على القول بأن للسعودية «**نظرتها وفلسفتها الخاصة**» في موضوع النفط والسياسة النفطية ودور ومهام منظمة الاوبيك. فما هي الطروحات التي يقدمها الشيخ اليماني حول هذه «الفلسفة»؟. لعل افضل اجابة على ذلك يمكن استخلاصها من مقابلتين صحفيتين اجريتا في بداية هذا العام مع الوزير السعودي. فقد ظهرت صورة اليماني في الاسبوع الاخير من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ على غلافي مجلتي «المستقبل»[(١)] التي تصدر في باريس و«الحوادث»[(٢)] التي تصدر في لندن. وتوجت المجلة الاولى غلافها بعنوان يقول (على لسان اليماني): «**قوة البترول السياسية ستعود**» في حين عنونت الثانية غلافها هكذا: «**النفط قوة.. وليس ... سلاحاً**»! (وبالطبع فعلامة التعجب هي من وضع المجلة وليس من وضعنا نحن). وخلاصة طروحات الشيخ اليماني هي التالية:

•

ان النفط على المدى القريب يعتمد على ثلاث عوامل متغيرة واساسية.

- **اولها** حالة الاقتصاد الاميركي والدول الاعضاء في منظمة التعاون والانماء الاقتصادي وهي حالة ثبت انها تعاني ركوداً وهو امر سينعكس حتماً على وضع النفط.

- **ثانيها** مدى تقبّل الدول الصناعية لامكانية استبدال النفط بالفحم، بعد ان ثبت مدى الخطر الذي يشكله الفحم على الصحة العامة وهو امر يعيق مخططات وكالة الطاقة الدولية في هذا الاتجاه اي اعتماد الفحم كبديل للنفط.

- **ثالثها** سياسة تسعير النفط. ذلك ان سياسة رفع الاسعار نتج عنها نقص في الاستهلاك. «فلو استطاعت دول اوبيك ان تتصرف بطريقة معتدلة وحكيمة في ايقاف ارتفاعات البترول لفترة من الزمن لزالت حدة منافسة الفحم لزيت الوقود وبالتالي لزاد الاستهلاك من البترول تدريجياً».

---

(١) - المستقبل - العدد ٢٥٨، ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(٢) - الحوادث - العدد ١٣١٧ - ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.

وعلى المدى المتوسط سيزداد استهلاك النفط في نهاية عقد الثمانينات.

وعلى المدى البعيد سيستمر النفط والغاز والفحم في نهاية القرن مصدراً اساسياً للطاقة بمعدل يصل الى ٩٠٪ في حين لن تصل الطاقة النووية الا الى حدود ٧٪ فقط. وهذا يعني انه سيبقى للبترول دوره الهام في نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم.

وحول اتهام السعودية من قبل زملائها في الاوبيك بالنسبة للتسعير ومعدل الانتاج قال اليماني:

«في سنة ١٩٧٩ كانت دول اوبيك تنتج وتصدر ٣١ مليون برميل يومياً وربما اكثر من ذلك بقليل. في سنة ١٩٨١ هبط انتاج دول الاوبيك الى ٢٢ مليون برميل يومياً. فهل الفرق بين ٣١ مليوناً و٢٢ مليوناً هو نتيجة زيادة الانتاج السعودي؟ ام هو نتيجة هبوط الاستهلاك في العالم؟ وهبوط الاستهلاك في العالم هو ناتج عن زيادة الاسعار. نحن نتحدث بلغة الارقام وبلغة العقل ونريد ان نحمي مصالح هذه البلاد ومصالح الامة العربية بصفة عامة التي تعتمد على قوة البترول السياسية.. نحن الآن في الاوبيك جبهة واحدة ونعمل سوياً للمحافظة على مصالحنا المشتركة».

بالنسبة لزيادة الانتاج وعدم اغراق السوق قال اليماني: **«نحن نريد محاربة الكساد في اسواق النفط ونريد حماية مصالحنا في المدى القريب والبعيد. لذلك كان من واجبنا ان نترك الامر كما هو لفعل العوامل الاقتصادية التي تحقق عملية توحيد الاسعار. وعندما تتحقق تعود للاوبيك قوتها. هذه العملية كانت ضرورية لتوحيد السعر داخل اوبيك. وقد نجحت».**

وحول اهتمام اليماني بمصالح الدول الصناعية اكثر من الاهتمام بمصالح الدول العربية وحتى السعودية قال: **«بالنسبة لمصالح السعودية، فتصرفاتنا تنبثق من هذه المصلحة وهي مصلحة غير آنية بل ذات مدى طويل. بالنسبة للعرب يهمهم امران: ان يبقى البترول قوة سياسية وان يحصلوا عليه باسعار مناسبة. ان رفع سعر البترول لن يبقيه قوة سياسية. فهو في الوقت الحاضر لا يشكل قوة سياسية. اما مصلحة اوبيك فليست مصالح دولها متطابقة. وهذا يعود الى احتياط كل دولة. فالدول التي ستتوقف عن الانتاج تريد ان تحصل على اكبر كمية من المال للبرميل، فتتصرف وفقاً لمصالحها الخاصة. بالمقابل الدول ذات الاحتياط الكبير تريد ان تبقي بترولها كمصدر للطاقة لاطول فترة ممكنة. ان قوة البترول السياسية ستعود قريباً. وهو ما ليس محققاً الآن بوجود تخمة بترولية في الاسواق».**

ويرى اليماني ان بحث سياسة البترول يجب ان يتم «**بمنظار موضوعي اقتصادي دون ان نحاول اقحام العوامل السياسية الدولية في اتخاذ قراراتنا، لأن العوامل السياسية عادة متقلبة ومتغيرة وان زيادة الانتاج في المملكة بعد اندلاع الحرب العراقية - الايرانية، تم بناء لرغبة العراق ولمساعدته بثمن الفائض من النفط. فالنفط قوة سياسية او اداة سياسية وليس سلاحاً سياسياً يشهر على الآخرين، بل لجذب انتباه الغرب الى امرين: ان الغرب يحتاج الى العرب. وان هناك قضية شائكة بين العرب واسرائيل ينبغي حلها. انا لست مع مبدأ فرض عقوبات بل مع مبدأ ايجاد تغيير في الرأي العام الغربي**».

وحول الاواكس والنفط والامن في المملكة، يرى اليماني «**ان حماية النفط تأتي ضمن حماية اراضي المملكة العربية السعودية ومنشآتها وهي مسؤولية كبيرة نحاول ان نقوم بها بكل الوسائل ومنها الاواكس. تستطيع الاواكس ان تبصر اية تحركات عسكرية او ان تحدد اي هجوم جوي يقترب من المنطقة**».

الرد على طروحات اليماني.

ان الرد على طروحات وزير النفط والثروة المعدنية السعودي، يستند في اهم ما يستند على مرجعين في قضايا النفط وسياسة السعودية النفطية بشكل خاص. ونعني بهما الخبير النفطي العالمي **الدكتور نقولا سركيس** مدير المركز العربي للدراسات البترولية في باريس.[1] **والسيد جيمس ايكنز** سفير الولايات المتحدة السابق في المملكة العربية السعودية، ومستشار نفطي، وذلك في محاضرته التي القاها في لندن خلال الدورة التي عقدتها صحيفتا «الانترناشيونال هيرالد تريبيون» و«ديلي اويل» بين ٢٨ و٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ حول موضوع: «**النفط والنقد في الثمانينات**». وواضح ان السيد ايكنز يتكلم بصفته المزدوجة: صفة الخبير بشؤون النفط وصفة الديبلوماسي الاميركي العارف بخفايا العلاقات الاميركية - السعودية وخاصة على صعيد السياسة النفطية ودور الولايات المتحدة في التأثير على الموقف السعودي وعلى صياغة ما يسميه اليماني: «**فلسفة المملكة**» البترولية[2].

---

(١) - خاصة في مقالاته في مجلة البترول والغاز العربي التي تصدر في باريس. وفي تصريح اخير له لمجلة الاكسبرس الفرنسية العدد ١٥٩٨ تاريخ ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨٢.

(٢) - نشرت محاضرة جيمس ايكنز في ندوة لندن في مجلة البترول والغاز العربي. السنة ١٧ العدد ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

في العودة الى معدلات الانتاج في المملكة العربية السعودية يتبين ان نسبة انتاج المملكة كان يمثل عام ١٩٧١ نسبة ١٨,٢٪ من انتاج الاوبيك. وفي العام ١٩٧٧ ارتفعت هذه النسبة الى ما يقارب الثلاثين بالمئة (٢٩,٤٪ بالضبط) من انتاج اوبيك. وفي العام ١٩٧٨، اي قبل الازمة الايرانية كانت المملكة السعودية تصدر نحواً من ثمانية ملايين برميل يومياً. وهو ما يمثل نسبة ٢٧٪ من صادرات دول الاوبيك. فاذا نظرنا الى هذا الرقم في نهاية العام ١٩٨١ لوجدنا ان المملكة السعودية تصدر ما يقل قليلا عن نصف صادرات دول الاوبيك.

لقد زادت المملكة السعودية انتاجها لمواجهة تزايد الطلب العالمي بالطبع. ولكن الهدف الاساسي الذي رمت اليه السعودية هو التأثير على مستوى الاسعار واقناع (بل اجبار) سائر دول الاوبيك بضرورة تخفيض اسعارها وبالتالي توحيد الاسعار على اساس القاعدة والشكل اللذين تقترحهما المملكة السعودية نفسها.

هذه العملية القائمة على ازدياد الانتاج السعودي ترافقت مع وضع كانت الدول الصناعية فيه تخفض من استهلاكها للنفط، وهو ما نتج عنه انخفاض الطلب على البترول غير السعودي الذي تصدره بقية بلدان الاوبيك، وهذا ما يمكن ملاحظته في انخفاض الانتاج لدى دول الاوبيك الاخرى، وخاصة الافريقية منها، حيث انخفض انتاج ليبيا مثلا من ١,٨ مليون برميل يومياً الى ٦٠٠ الف برميل يومياً، اي بنسبة الثلث تماماً. وهو ما حدث للجزائر ونيجيريا. هذا الامر خلق وضعاً جديداً داخل منظمة الاوبيك حيث اصبحت دولة واحدة هي المملكة العربية السعودية تنتج ما يقارب نصف انتاج الاوبيك، في حين ان الدول الاثنتي عشرة الاخرى تنتج مجتمعة النصف الثاني. هذا الوضع يعكس واقع الخلل داخل الاوبيك، او الوضع غير الطبيعي، باعتبار ان حاجات الانتاج وسياسات الانتاج للدول الاعضاء ليست متطابقة ولا يمكن ان تكون كذلك. ان ارتفاع الانتاج السعودي الى ١٠,٥ مليون برميل يومياً، اغرق السوق الدولية. وحتى لو عادت المملكة الى معدل انتاجها العادي ٨,٥ مليون برميل يومياً بعد مؤتمر جنيف فان المملكة لا زالت تنتج وتصدر بترولا بكميات تفوق كثيراً حاجاتها الفعلية للتمويل وتملك لذلك فوائض مالية تزداد بسرعة.

والمسؤولون السعوديون يعرفون ذلك وقد قالوه مراراً وتكراراً في الماضي من ان هذا الوضع لا يتفق ومصالحهم الوطنية.

فهم بمثل هذه السياسة (هذه الفلسفة على رأي اليماني) يسمحون بنفاد

الاحتياطي النفطي السعودي بسرعة اكبر. وهذه مجرد «**تضحية**» تقبل السعودية بتقديمها من اجل سد حاجات العالم للطاقة وكذلك من اجل المحافظة على استقرار الاقتصاد العالمي. ان حاجة السعودية الى زيادة انتاجها من النفط ليس من مصلحتها.

وهم بمثل هذه السياسة يجدون انفسهم مضطرين الى وضع فوائضهم المالية في المصارف الغربية، وهذا ليس من مصلحة السعودية ايضاً، لان تحويل ثروتها البترولية الثابتة، والتي تزداد نسبة اسعارها داخل التربة السعودية، الى عملات مالية يجعلها تفقد الكثير من قيمتها الشرائية من جراء التضخم والازمات الاقتصادية والنقدية.

صحيح ان السعودية استطاعت في مؤتمر الاوبيك في جنيف ان تغلّب وجهة نظرها على بقية دول الاوبيك. لقد كانت السعودية تطالب دوماً بقية الدول بتخفيض اسعارها لكي تقبل هي بخفض انتاجها. ولقد تمكنت السعودية من تغليب وجهة نظرها على وجهات نظر الآخرين بسبب اقدامها على رفع انتاجها واغراق السوق. وصحيح ايضاً ان توحيد اسعار سوق النفط افضل من استمرار التفاوت فيها. لكن النقطة الدقيقة في الخلاف بين الفلسفة السعودية للاسعار ونظرة بقية دول الاوبيك هي في امرين جوهريين:

الاول: ان بقية دول الاوبيك وهي تطالب برفع الاسعار عملياً فهي في الحقيقة لا تطالب برفع الاسعار، وانما بالحفاظ على القيمة الشرائية لتلك الاسعار، وهي قيمة تتأثر بوضع الاقتصاد الدولي وخاصة بوضع الاقتصاد في الدول الصناعية التي هي الممول الاول للدول المنتجة للبترول، سواء على صعيد المصنعات الغذائية ام على صعيد تصدير التكنولوجيا.

الثاني: هو ان توحيد الاسعار، ليس هدفاً بذاته، وليس امراً محقاً ما لم يكن قائماً على سياسة تسعيرية بعيدة المدى ترتبط بتحليل دقيق لسوق الطاقة العالمية. ولسوء الحظ فان هذا الامر العلمي العقلي لم يؤخذ بالاعتبار ضمن طروحات الشيخ اليماني. اذ انه مهما حاول ابعاد البترول عن السياسة، فان المعايير التي بموجبها كانت تتحدد (ولا زالت تتحدد) فلسفته النفطية انما هي باسف معايير سياسية. وهذه الاعتبارات السياسية ليس لها عادة اي علاقة باسعار البترول، وهي اعتبارات سياسية اقليمية ودولية لا تمت بصلة لاوضاع السوق او للمقاييس الاقتصادية المباشرة. ان تجميد اليماني حتى الآن كل محاولة لوضع استراتيجية بعيدة المدى للاوبيك هو الدليل على

انه لا يود الارتباط بمعايير ثابتة بل يفضل ان يبقى مرتبطاً بمعايير متحركة لتحديد موقف السعودية النفطي وهذه المعايير تخضع عادة للاعتبارات السياسية الاميركية كما سيبرزه سفير اميركا السابق في الرياض جيمس ايكنز.

اخيراً، فان الطرح اليماني القائل بان اسعار النفط المرتفعة (ارتفاعها نسبي) ستشكل عاملا في تدهور الوضع الاقتصادي الدولي، هو طرح مغلوط. فاسعار النفط تشكل عاملا فرعياً وليس عاملا رئيسياً في الازمة التي يعاني منها الاقتصاد الغربي اليوم. فالاسباب الرئيسية هي: البطالة والتضخم وميزان المدفوعات. (واسلوب توحيد الاسعار الذي يدافع عنه اليماني لن يكون ذا تأثير كبير على هذا الوضع). ولعل افضل دليل على ذلك هو وضع بريطانيا بالذات. فهي دولة غربية صناعية لا تعتمد على نفط الاوبيك لوجود نفط بحر الشمال، ومع ذلك فهي اكثر الدول الاوروبية تعرضاً للازمة الاقتصادية، ففيها اعلى نسبة من البطالة واكثر الاقتصاديات تعرضاً للركود!

اذا كان كلام الخبراء ومنهم الدكتور سركيس هو اقرب الى الاجتهادات الاقتصادية، فما الذي يمكن قوله عن كلام سفير اسبق للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية؟ فهو بهذه الصفة يملك اكثر من غيره حق التحدث عن اهداف وفلسفة السعودية النفطية، وخاصة عن علاقة هذه الفلسفة بالسياسة الاميركية. وكلامه كلام مطلع وليس كلام مجتهد.

فماذا قال السفير جيمس ايكنز عن هذا الموضوع؟.

ـ **ان سكان** المملكة العربية السعودية هم في حدود سبعة ملايين ونصف المليون بينهم اربعة ملايين ونصف مواطن سعودي والآخرون من الاجانب.

ـ **ان الكلام** بالارقام يؤكد ان اي برنامج للتنمية في السعودية يمكن ان يقوم على اساس تصدير ثلاثة ملايين برميل يومياً. وهي كمية تعادل دخلا للمملكة في حدود ٣٣ مليار دولار، اي ما يعادل حوالي ٧٥٠٠ دولار لكل رجل وامرأة وطفل سعودي كدخل سنوي. هذه هي حدود الاكتفاء السعودي. ولكن خفض المملكة لانتاجها الى ثلاثة ملايين برميل يومياً، سيؤدي الى تبخر الفائض النفطي في العالم والى ارتفاع في اسعار النفط وهذا ما لا تريده المملكة ولا يريده الاميركيون.

- **بناء عليه** فقد اتخذت المملكة السعودية قراراً بانتاج كميات من النفط تفوق

حاجاتها وذلك بهدف «**الحفاظ على الاقتصاد العالمي**». فالسعودية دولة محافظة ولا تريد ان تخلق فوضى اقتصادية تفيد الانظمة الراديكالية. وليس من قبيل الصدف ان هذا الامر يفيد الولايات المتحدة ايضاً.

- ينحو السفير الاميركي على صحافة بلاده باللائمة لانها لم تقدر العمل «**الخارق**» الذي تقوم به المملكة العربية السعودية «**والشجاعة**» السياسية حين تقف في مواجهة كافة بلدان الاوبيك الاخرى، وهو موقف يناقض المشاعر الشعبية داخل المملكة نفسها. وهكذا كانت النظرة الى السياسة السعودية داخل الولايات المتحدة نظرة فيها ارتياب، كما كانت نظرة بقية دول الاوبيك اليها نظرة معادية!!

- وحول السؤال: ولماذا تنتج السعودية اكثر بكثير مما هي بحاجة اليه من النفط؟ يجيب السفير الاميركي بكل صراحة ووضوح، دون ان يترك للشيخ اليماني اي مجال للتأويل: «**ان السبب الاهم للموقف السعودي هو سبب سياسي: انه طلب الولايات المتحدة من المملكة زيادة انتاجها النفطي لخفض الاسعار وللدفاع عن الدولار. وقد كان التجاوب السعودي دائماً رائعاً في ايجابيته وفي كافة الميادين**».

- ويشير السفير الاميركي الاسبق في الرياض الى ان سياسة السعودية النفطية تهدف في جملة ما تهدف الى اجراء مقايضة سياسية مع الولايات المتحدة. «**فالسعوديون ينتظرون من الولايات المتحدة القيام بعمل سياسي للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط وخاصة بالنسبة لتسوية المشكلة الفلسطينية، حيث ان حل هذه المشكلة سيشكل فائدة للجميع وخاصة لأمن المملكة نفسها وللسلام العالمي. ولطالما امَّلت السعودية نفسها بمثل هذه الامكانية وهي لا تنفك منذ اربعة وثلاثين سنة تراهن على تغير نوعي في السياسة الاميركية تجاه العرب واسرائيل... ولكن كل ذلك كان مجرد آمال واعتبار الاماني حقائق**».

ويتساءل ايكنز بعد ذلك: كيف يمكن ان يحدث تغير في السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط «**والادارة الاميركية تعلم ان ثمة فائضاً في السوق النفطية. وان العرب غير مؤهلين للتعاون وان السعوديين يفعلون كل ما نطلبه منهم على صعيد انتاج النفط واسعاره والدفاع عن الدولار**».

ومن جهة اخرى لا يمكن القول ان سياسة السعودية النفطية قد فرضتها مصالحها السياسية او الاقتصادية ولكن ما يمكن تأكيده هو ان السياسة النفطية والمالية للمملكة العربية السعودية تخدم مصالح الولايات المتحدة. ومهما تحدث الشيخ اليماني عن ان

النفط هو قوة سياسية وليس سلاحاً سياسياً، فان الثابت والمؤكد لدى جميع المراقبين السياسيين والاقتصاديين هو ان مصالح السعودية هي مصالح سياسية اكثر منها مصالح اقتصادية.

وحول «**الاتهام**» القائل بأن العربية السعودية هددت باتخاذ اجراء ضد الولايات المتحدة اذا ما عمدت اميركا الى ملء احتياطيها النفطي الستراتيجي، فيري ايكنز ان هذا التضليل هو اكثر الاضاليل التي رويت عن السعودية. ولم يصدر ابداً اي ايعاز او ايحاء سعودي ضد الولايات المتحدة اذا اضافت مخزونات جديدة الى احتياطياتها النفطية الستراتيجية. وهذا ما لم تفعله الولايات المتحدة الا مؤخراً اي بعد الثورة الايراينة ١٩٧٩. عندها «طلبت الولايات المتحدة من السعودية ان تزيد انتاجها الى ما وراء الحد الذي وضعته لنفسها للمساعدة في تخفيف العجز النفطي العالمي وللسيطرة على الاسعار. ولقد استجاب السعوديون للفور». وحيث ان السعودية كانت عاجزة حتى ولو عبأت طاقتها الانتاجية كاملة، من تلبية الطلب العالمي، فلم تكتف السعودية بتلبية الطلب الاميركي ورفع معدل انتاجها الى ما فوق حدوده العليا، بل سارعت الى الطلب الى دول اخرى تملك مخزونات نفطية احتياطية هامة، بأن تبدأ باستخدام هذه المخزونات. وهذا ما حصل فعلاً. ولعل من المفارقات ان الولايات المتحدة وهي تطالب السعودية بزيادة انتاجها للرد على العجز في سوق النفط الدولي، راحت تعمل على بناء مخزونها النفطي مما يزيد من هذا العجز. وهكذا صار على السعودية بفضل رفع انتاجها ان تسد خرقين: **العجز العالمي في النفط. والمخزون الجديد للولايات المتحدة.**

المأزق الحالي للاوبيك: مشكلة الفائض النفطي وتدهور الاسعار:

وهذا ما فعلته السعودية رغم انه ضد مصلحتها لكونه يرفع الانتاج الى حد يتجاوز بكثير قدرة المملكة على الاستيعاب ويطرح في سوق النفط الدولي كميات اضافية. فاذا جمعنا هذه الزيادة في الانتاج السعودي الى وضع الجمود في الاقتصاد العالمي للدول الصناعية. الى زيادة الانتاج البترولي لدى بعض الدول غير الاعضاء في اوبيك مثل المكسيك وبريطانيا... اذا جمعنا كل هذه الامور امكن الاستنتاج بشكل منطقي سليم، بان سوق النفط الدولي مقدم على ازمة حادة وهذا ما ظهر بالفعل منذ مطلع العام ١٩٨٢ وازداد حدة وبروزاً خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨٢.

بدت السوق النفطية الدولية في وضع سيء مع بداية العام ١٩٨٢. فالاسعار

تميل في كل مكان نحو الانخفاض. ومعظم الدول المنتجة للبترول سارعت الى خفض اسعارها اكثر من مرة. واعلن في جنيف ان دول الاوبيك تسجل لاول مرة نقصاً في احتياطيها. وقد اعلن وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني في ١٩٨٢/١/١٣ ان السعودية قد تعمد الى خفض وتيرة انتاجها الى حدود ٦,٢ مليون برميل يومياً. ولكن هل يمكن للخفض السعودي الحالي المتدرج (من نحو ١٠ ملايين برميل يومياً الى ٩,٥ الى ٨,٥ الى ٧,٥ الى ٦,٢ مليون برميل يومياً!) هل يمكن لهذا الخفض ان يحسن اوضاع السوق في وقت تسعى فيه دول منتجة للعودة الى السوق بقوة، مثل العراق وايران اللذين انهكتهما الحرب وهما بحاجة الى اموال النفط، ومثل المكسيك التي تنزل الى السوق بقوة في مطلع انتاجها النفطي؟

لقد كان الشيخ اليماني يتباهى «**بأن السعوديين هم الذين اوجدوا الفائض في السوق النفطي**» وذلك قبل ان تتجمع مختلف العوامل لتجعل من هذا الفائض مأزقاً كبيراً للجميع وفي مقدمتهم دول الاوبيك وربما السعودية بالذات قبل غيرها من الدول.

فما الذي يمكن ان تفعله السعودية الآن بعد ان استعملت سلاح اغراق السوق، وبعد ان بدأت الاصوات ترتفع علانية داخل دول الاوبيك لتشير باصابع الاتهام الى السعودية؟

لقد قال العقيد القذافي في خطاب نشرته الصحف بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٨٢ «**ان السعودية بأمر من اميركا أعلنت حرب التجويع والحرب الاقتصادية على الشعب الليبي والشعب الجزائري والشعب الكويتي وشعب نيجيريا وغيرها من الشعوب. ان السعودية تقرر حرمان الشعب الليبي من مصدر رزقه وهو النفط. وقد قامت من دون مبرر اقتصادي او وطني باغراق السوق العالمي بالنفط، وتبيع نفطها بأرخص الاثمان وهي بهذه الخطوة تعلن تحالفها المكشوف مع اسرائيل ومع اميركا ضد الشعب الليبي وبقية الشعوب التي تعتمد في حياتها على النفط وتحرمها بيع بترولها، واصبحت هذه الشعوب تواجه الآن الحصار الاقتصادي بأمر من اميركا وتنفيذ من السعودية**». [1].

لقد اجمعت التقارير الدولية على شرح المأزق الذي تمر به الاوبيك حالياً. وقالت ان فنزويلا وهي عضو في الاوبيك بدأت بتخفيض بترولها وانها خطت خطوتها هذه

---

١ - صحيفة النهار تاريخ ٣ - ٣ - ١٩٨٢.

بعد انخفاض في الطلب، وبعد ان فرض العرض العالمي الزائد انخفاضاً في الاسعار قامت به ايران ومصر والمكسيك على نفطها. والبلدان الاخيران ليسا عضوين في منظمة الاوبيك. وذكر ان بريطانيا قد تخفض سعر نفطها المستخرج من بحر الشمال ايضاً. وقد حفز هذا التدهور الرئيس الحالي لمنظمة اوبيك مانع سعيد العتيبة على اجراء مشاورات متكررة مع احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي، حول امكانية عقد اجتماع طارىء لمنظمة الاوبيك، وذلك باعتبار ان السعوديين هم اكبر المصدرين للنفط ويعتبرون المفتاح لاي اتفاق تقره المنظمة. والسعوديون هم وحدهم الذين يملكون ثروة كافية تمكنهم من وقف تدفق كميات ملموسة من الفائض النفطي على السوق في محاولة للدفاع عن اسعار اوبيك المرتكزة الآن على سعر اساسي هو ٣٤ دولاراً لبرميل النفط السعودي الخفيف. وتنسب التقارير الى مصادر نفطية خليجية ان السعوديين خفضوا انتاجهم الفعلي الى اكثر قليلاً من ٧ ملايين برميل يومياً، ولكن السعوديين رفضوا على ما يبدو كل محاولة للاعلان رسمياً عن هذا التخفيض.

وتكهن بعض المحللين بانهم راضون عن انخفاض محدود في الاسعار. وكانت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» الدقيقة الصلة بالاوساط البترولية، قد ذكرت على لسان وزير النفط الكويتي علي خليفة الصباح، انه قد «حث على خفض رسمي في الحد الاعلى السعودي على اعتبار انه السبيل الوحيد لمنع انهيار في اسعار السوق». ولكن الوزير الكويتي، الذي طار الى الرياض لمحادثة السعوديين بالموضوع، لم يفز على ما يبدو، بأي وعود، ولكن السعوديين وافقوا على درس اقتراحه.

ويشير خبراء النفط في هذا المجال الى ان السعوديين ربما يكونون قد وقعوا في الشرك الذي نصبوه للاخرين. وخلاصة ذلك هو ان القاعدة لفهم السياسة النفطية للسعودية تقوم على شعار: فتش عن اميركا. فلطالما «هندس» السعوديون سياستهم النفطية على الايقاع الاميركي سواء في الانتاج ام في التسعير. فليس هناك سياسة اميركية ثابتة في هذا المجال. فتارة يجد الاميركيون من مصلحتهم زيادة الاسعار وطوراً خفضها، وطوراً اخر تجميدها. كما ان الاميركيين يضعون حسابات دقيقة لنسب التجميد والخفض والزيادة، وذلك تبعاً لنسب محددة في وضعهم الاقتصادي العام وفي وضع الطاقة لديهم بشكل خاص. ويبدو ان السعوديين وهم يفرضون على الاوبيك سعر خام الاشارة في مؤتمر ابو ظبي الاخير، وقدره ٣٤ دولاراً للبرميل، كانوا كالعادة يأخذون بعين الاعتبار وضع الطاقة في الولايات المتحدة وخاصة لجهة التنقيب عن النفط وعمليات الحفر وخاصة في المياه العميقة. وما من شك في ان

برامج التنقيب الاميركية قد وضعت في حسابها تلك الارباح التي ستجنيها الشركات الاميركية الكبرى من سعر النفط وذلك ضمن معدل سعر الـ٣٤ دولاراً للبرميل الواحد. فهو سعر لا يهدد الاقتصاد الاميركي من جهة، ومن جهة ثانية فهو يحقق ارباحاً تجد اميركا نفسها بحاجة ماسة اليها لتطوير صناعتها النفطية، وتوظيف رساميل اكبر في التنقيب عن النفط على اليابسة وفي المياه. انطلاقاً من ذلك، تصبح اسعار النفط العنصر الاساسي في عملية الاستكشاف وبالتالي في السياسة النفطية للولايات المتحدة.

وعليه، تدخل المسألة في حلقة شبه مقفلة وهي: ان تأمين استقلال نفطي للولايات المتحدة لن يتم الا بزيادة اكتشاف الطاقة داخل اليابسة والبحار، وهذه الزيادة لا يمكن تمويلها الا من ارباح النفط المحققة في الشرق الاوسط. وهذه الارباح تتنامى وتزداد تبعاً لتثبيت الاسعار او زيادتها.

على هذا فان السعوديين ربما يكونون اليوم قد وقعوا في الشرك الذي نصبوه للاخرين، ذلك انهم ربما يكونون قد تمادوا اكثر من اللزوم في اغراق السوق العالمي للنفط بهدف جلب وتجميد منظمة الاوبيك عند السعر الذي يناسب الولايات المتحدة وهو ٣٤ دولاراً. ولكن العوامل المتعددة، الخارجة عن ارادة السعوديين والاميركيين معاً، تشابكت مع السياسة النفطية الاميركية - السعودية وخاصة السياسية البترولية لدول غير اعضاء في الاوبيك كبريطانيا والمكسيك. وكذلك وضع الاقتصاد الغربي الذي لم يحقق النسبة المتوقعة من النمو كما كان يأمل الرئيس ريغان. فانخفض انتاج اوبيك الى حدود الـ٢٠ مليون برميل يومياً وهو ادنى معدل يصله منذ العام ١٩٦٩. ذلك انه وصل في العام ١٩٧٩ الى حدود ٣٢ مليون برميل يومياً وتقلص استهلاك الولايات المتحدة نفسها للنفط عام ١٩٨١ بنسبة ٥٪ بالمقارنة مع العام ١٩٨٠، وبنسبة ٩٪ بالمقارنة مع العام ١٩٧٩. وبالتالي انخفض استيرادها من النفط بنسبة ١٠٪ عن العام ١٩٨٠ وهو امر له انعكاساته الهامة على السوق البترولية الدولية.

ولقد سارع وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني الى القول «**بأن الفائض النفطي لن يتواصل**». كما سارعت المملكة السعودية الى تخفيض معدل انتاجها اليومي دون ان تلتزم بالاعلان عن ذلك رسمياً. وهذا يعني بالمفهوم الاقتصادي ان السعودية تسعى حالياً لتجميد الاسعار عند سعر نفط الاشارة. اي ٣٤ دولاراً للبرميل، وهو امر تجد السعودية نفسها الآن غير قادرة على التحكم به، وغير قادرة على تحطيمه، لان في تحطيمه ضربة كبرى لمشاريع التنقيب المزدهرة في الولايات

المتحدة، ليس على صعيد تأمين النفط آنياً للمستهلك الاميركي، بل على صعيد تأمين مصادر جديدة للنفط وآبار جديدة في المدى المستقبلي. فهل يصل الأمر بالسعوديين الى الوقوع في الحفرة التي حفروها لشركائهم في الاوبيك؟

هذا ما ستكشفه الايام المقبلة. فعلى الرغم من ان الفائض النفطي لن يبقى لزمن طويل، فمن المؤكد ان اوضاع السوق النفطية لن تتحسن قبل نهاية العام ١٩٨٢. وما علينا سوى الانتظار.

٣- الاستثمارات وفائض الواردات

يملك السعوديون فوائض مالية يحققها ميزان المدفوعات السعودي منذ العام ١٩٧٣ حتى الآن[1]. فما الذي يفعله السعوديون بهذه الاموال؟ وهل ان فوائد هذه الاموال ذات قيمة مناسبة لمصلحة الشعب السعودي؟ اكثر من ذلك: هل من مصلحة السعودية تحقيق فوائض كبيرة في وارداتها المالية تبعاً لزيادة معدل انتاجها اكثر من قدرتها على الصرف وتبعاً لطاقتها على الامتصاص؟ وبشكل اوضح: اليس افضل وانسب للسعودية ان تبقى ثروة البترول في الارض مع قيمتها الثابتة والمتصاعدة من ان تتحول الى اوراق مالية ودولارات وذهب تتلاعب بها عوامل التآكل الاقتصادي للدول الصناعية من تضخم وركود وتقلب اسعار؟. في الصفحات التالية بعض الاجابة عن هذه الاسئلة. لكن من الضروري اولاً القاء بعض الضوء على الاستثمارات الخارجية للحكومة السعودية: (جدول رقم١٢).

ان كلاماً كثيراً قد قيل، وسيقال حول موضوع الفوائض النفطية لدول الاوبيك عامة، وللمملكة السعودية خاصة. فمنذ العام ١٩٧٣ اصبح هذا الامر موضوع الساعة في الصحافة ووسائل الاعلام والمجلات الاقتصادية في الدول الغربية ولدى المؤسسات المالية والمصرفية في العالم.

---

١ - ما عدا العام ١٩٧٨.

جدول رقم - ١٢
الموجودات الخارجية للحكومة السعودية
(بملايين الدولارات) .

السنة	الموجودات
١٩٧٠	١٢٢٩
١٩٧١	١٩٧٤
١٩٧٢	٣٥٦٩
١٩٧٣	٤٥٩١
١٩٧٤	٢٢٢٠٩
١٩٧٥	٣٧٨٦٢
١٩٧٦	٤٩٥٨٩
١٩٧٧	٦٦٠٠٠
١٩٧٨	٥٨٩٦٩

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

ولقد اصبحت هذه الفوائض تتحمل في رأي الخبراء الاقتصاديين الغربيين بعض المسؤوليات التي تنتج عنها الازمات الاقتصادية لبعض الدول الغربية. والملاحظ ان المؤسسات الغربية تطبق اسلوباً حسابياً خاصاً على موضوع الفوائض النفطية ولذا تبرز فروقات كبيرة جداً بين تقديرات مختلف المؤسسات الغربية المعنية بهذا الموضوع. وذلك لاعتماد التضخيم والاثارة. ذلك انه في الحالات العادية يصعب الوصول الى حساب دقيق في موضوع المداخيل النفطية. فبالنسبة للمملكة العربية السعودية على سبيل المثال، هناك عدة عوامل ومتغيرات تحدد مداخيل النفط للمملكة: منها مستوى الانتاج، والسعر المقرر، وسعر المقابلة، وسعر البيع المباشر للنفط الحكومي، وتكاليف الانتاج، ومعدل الاثارة ونسبة الضريبة على ارباح الشركات، والتوزيع الكمي بين نفط المشاركة ونفط الامتياز ومهل التسديدات. وجميع هذه العوامل تخضع للتغير بحيث ان اقل تغير يصيب سعر البرميل من النفط، ينعكس بالملايين على نسبة المبيع السنوي من النفط.

ان عملية التضخيم هذه ترتبط باسباب خاصة بدول الاوبيك. فمن اصل دول الاوبيك الـ١٣ توجد ٨ دول تستقرض من الخارج وعليها ديون كبيرة قدرت بنحو ٣٥ مليار دولار حتى العام ١٩٧٦. ومن الواضح ان اقلية ضئيلة من دول الاوبيك هي التي تملك فوائض مالية على رأسها المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات وليبيا. ولقد قدر «سيتي بنك» فوائض الدول الثلاث الخليجية بنحو ٢٥

مليار دولار عام ١٩٨٠ وبحسب دراسة لـ«فيرست ناشيونال بنك اوف شيكاغو» فان الدخل العائد للسعودية من الاموال الخارجية يعبر عنه بالجدول التالي رقم ١٣ :

جدول رقم - ١٣
الدخل العائد للسعودية من الاصول الخارجية
(بملايين الدولارات)

السنة	الاصول الخارجية	الدخل العائد
١٩٦٩	٧٨٥	٥٩
١٩٧٠	٨٩٣	٧١
١٩٧١	١٥٤٣	٧٩
١٩٧٢	٢٨٦٩	١١٣
١٩٧٣	٤٧٨٦	٢٠٠
١٩٧٤	١٩٩١٨	١١٧٥
١٩٧٥	٣٨٧٠٤	٢٣٨٩
١٩٧٦	٤٩٥٨٩	٣٨٠٠
١٩٧٧*	٦١٩٨٣	٤٦٠٠
١٩٧٨	٧٦٢٥٦	٥,٧٠٠
١٩٧٩	٩٢٦٤٩	٦,٩٣٨
١٩٨٠	١١١٤٣٦	٨,٤١٤
١٩٨١	١٣٢٩٢٠	١٠,٠٧٤

المصدر: - سعودي آرابيا كارنينكز - تموز/ يوليو ١٩٧٧،.
* ملاحظة: بين ١٩٧٧ - ١٩٨١ توقعات!

ويقول الخبراء ان نسبة تراوح بين ٦٥ الى ٧٠٪ من الودائع السعودية هي بالدولار، وهذا ما يفسر القلق السعودي لدى انخفاض سعر الدولار، وخاصة خلال العام ١٩٧٨ . وهو العام الوحيد الذي لم تحقق فيه السعودية فائضاً. وفي وقت تقوم فيه دول عربية اخرى ذات فائض (كالامارات) بربط عملتها بحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي لحمايتها من التقلبات، فان المملكة العربية السعودية، كالعادة، ولاهداف سياسية، سعت على عكس تلك الدول الى دعم الدولار الاميركي، بالرغم مما يفرضه هذا الدعم من خسارة مالية، وهي خسارة قبل السعوديون بدفعها ثمناً لدعم العجز الهائل الذي يشكو منه ميزان المدفوعات الاميركي .

ويظل السؤال: لماذا يعمد السعوديون الى استثمار اموالهم في الخارج (اي في الدول الصناعية) وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، وبالدولار بشكل اخص؟.

١ - ان الادارة السعودية هي اعجز من ان تقدر على استيعاب الدفق الهائل للاموال العائدة من البترول. لهذا فمن الطبيعي ان توجه هذا الدفق نحو سوق قادرة على امتصاصه واستيعابه. وهنا يفوز الاميركيون (الحكومة الاميركية والمؤسسات الخاصة) بحصة الاسد.

٢ - ان عدم قدرة الادارة السعودية على ملاحقة الدورة الاقتصادية لهذه الاستثمارات يجعلها تتمسك بمبدأ التثمير لآجال قصيرة، حيث يمكن للسعوديين في هذه الحال التحكم بالفوائض واستعمالها كسلاح سياسي اذا اضطروا لذلك. كما ترفع عن كاهلهم عملية المراقبة المعقدة للدورة الاقتصادية للودائع.

٣ - زيادة في التسهيل والتأمين، وزيادة في التعامل السياسي على اساس اقتصادي، فقد راح السعوديون يفضلون التعامل المباشر مع الحكومات المعنية في الدول الصناعية. وهذا ما يفسر تمسك السعودية بالدولار بالرغم من الخسائر التي تتكبدها الخزينة السعودية من جراء هذا التمسك. ان السعودية من هذه الناحية تضع نفسها في شكل من اشكال التبعية للاميركيين. ولطالما اتخذ الاميركيون مواقف وسنوا قوانين تحد من امكانية الهيمنة المالية لدول الاوبيك على الموقف السياسي للادارة الاميركية.

٤ - ان السعوديين يدركون بالتأكيد ان وضعهم ذلك هو وضع سريع العطب، ومع ذلك فهم مستمرون فيه لانهم يفضلون الخسارة المالية على اية مغامرة امنية تهدد مصالحهم وسلطتهم. فلقد اعترف احمد زكي اليماني، بان المملكة تخسر على جميع الجهات: تقبض بالدولارات من الدول المستهلكة وتشتري بضائعها بعملتها الخاصة (الين الياباني والمارك الالماني. . .) وفوائضها بالدولار والدولار مهدد. فالمداخيل التي تجنيها الاستثمارات مهددة ورأس المال ذاته مهدد!.

وبالطبع فان موقفاً كهذا هو موقف منطقي بالنسبة للاميركيين الذين يبغون تحسين ميزان مدفوعاتهم بواسطة الدعم المالي السعودي وبواسطة «التلاعب» بسعر الدولار.

٥ - وطالما حاولت السعودية ان تخرج من الموقف ذي الوجه الواحد، اي بتنويع استثماراتها الخارجية بعملات اخرى غير الدولار (الفرنك الفرنسي والسويسري والمارك الالماني والجنيه الاسترليني والين الياباني). ولكن هذا

التنويع ظل في حدود ضيقة بفعل الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة بادارتها وشركاتها على «الشريك السعودي». كما ان السعودية وقفت بكل حزم ضد اي مساس بنظام الدولار كعملة اساسية للتعامل داخل الاوبيك. ورفضت فكرة البترو - دولار حيث وقف ممثل السعودية في الاوبيك ضد كل قرار موجه ضد الدولار، حين اقترحت لجنة في الاوبيك اعتماد **«سلة عملات»** بدلا من الدولار، وذلك في محاولة للتخفيف من نتائج الانعكاسات التي يخلقها التقلب في سعر الدولار على دول المنظمة. (اوبيك). فقد عمد اكثر من مسؤول سعودي الى القول بان قراراً كهذا ضد الدولار سيعني الاضرار بالمملكة السعودية حيث ٧٠٪ من ودائعها بالدولار. ولكن هؤلاء المسؤولين لم يقولوا لماذا يجب ان يبقى ٧٠٪ من ودائعهم بالدولار؟ الحقيقة ان المنطق السعودي هنا يصبح معادلا للمنطق الاميركي تماماً حيث يجري توحيد مصالح البلدين في ظل الدولار. ولكن لمصلحة الجهة الاقوى اي الولايات المتحدة على حساب مصلحة السعوديين.

٦ - ان نظرة سريعة على المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات السعودية المالية في الخارج (والاستثمارات العربية عامة) تؤكد وجود خطرين اكيدين:

خطر انخفاض قيمة العملة الرئيسية المقوّمة بها الحقوق الدائنة نتيجة تقلبات اسعار صرف العملات الاجنبية ولا سيما الحقوق المقوّمة بالدولار الاميركي.

وخطر انخفاض قيمة العملات النقدية في مجموعها وضعف قوتها الشرائية بالنسبة للسلع والخدمات بفعل التضخم.

٧ - امام المخاطر التي يشكلها هذا الوضع، فمن الضروري اعادة توظيف الارصدة المالية العربية، اي استعمالها في مشاريع استثمارية داخل العالم العربي وتوجيهها نحو القطاعات الاكثر قابلية للنمو. ولكن السعودية تميزت دائماً بموقف متحفظ تجاه كل استثمار في العالم الثالث بما فيه الدول العربية. وربما تكون عدة اسباب تقف وراء هذا الموقف السعودي ومن اهمها مخاوف السعودية من عدم الاستقرار في تلك البلدان وخاصة البلدان العربية، ومحدودية سوق الاستيعاب العربية للرساميل الكبرى ومحدودية القدرة السعودية على التصرف بثرواتها، والمهمة التي تتمسك الادارة السعودية بها وهي: لعب دور متعاظم داخل العالم الحر بزعامة الولايات المتحدة الاميركية. ولكي لا تصبح السعودية غائبة عن الدول العربية والاسلامية ودول العالم الثالث النامية، فهي تسعى دائماً لاستبدال اسلوب التعاون معها باسلوب المساعدة لها.

٨ - توقعت نشرة الشرق الاوسط[١] ان ترتفع الاحتياطات المتراكمة للسعودية من ٧٧ مليار دولار سنة ١٩٧٩ الى ١١٨ مليار دولار في نهاية ١٩٨٠ والى ١٥٠ مليار دولار في نهاية ١٩٨١. وتنسب النشرة الى وزير المال السعودي محمد أبا الخيل قوله «**بان المحافظة على فائض كبير لا تتوافق مع تطلعات المملكة في المجال الاقتصادي**»! وان الحكومة السعودية ترى من مصلحتها انفاق وارداتها كلها في المجهود الانمائي. ان نسبة المردود من معظم الاستثمارات لا توازي النسبة النظرية لارتفاع قيمة البترول الباقي في الارض. وكانت السعودية تأمل بتحقيق دخل من الاستثمارات الاجنبية للعام ١٩٨٠ يصل الى ١١٩٠٦ مليار دولار بسبب ارتفاع معدلات الفوائد في المصارف الغربية.

مهما يكن من عمق التبعية السعودية للولايات المتحدة، فان القرار الذي اتخذه الرئيس كارتر بتجميد اموال ايران في الولايات المتحدة بعد احتجاز الرهائن في طهران كان بمثابة انذار للسلطات السعودية التي رغم كل المحاولات للتقليل من اهمية هذا الاجراء فانها وجدت فيه امراً خطيراً للغاية قد يحدث مثله للسعوديين في المستقبل. ومعنى ذلك انه قد يأتي وقت تكون فيه الارصدة الخارجية للسعودية مجرد ارقام على الورق.

ان المعركة المالية لتحرير البترول العربي لا تقلّ خطورة عن معركة الاسعار. بل ان الدوائر الاستعمارية سعت منذ بداية المكاسب، التي تحققت في موضوع الاسعار، لابطال مفعول هذه المكاسب بحملة دعائية ضد الثروة النفطية العربية فحواها ان هذه الثروة لا يتحملها النظام النقدي والمالي العالمي. وان هذه الثروة ستخلق المشاكل للنظام الاقتصادي الدولي. ولقد ساهم قصر النظر لدى بعض الدول العربية المنتجة، وعلى رأسها السعودية، في تعميم هذه الاضاليل وترسيخها.

فالحديث عن وجود «**فائض**» مالي هو خطأ بذاته. ان لفظة «**فائض**» تحمل على الاعتقاد بوجود اموال عربية لا نحتاج اليها كما يمكن التنازل عنها عند الضرورة لخدمة ما يسمى بمصلحة الاقتصاد الدولي. هذا المفهوم هو خاطىء من اساسه. ان التسمية الصحيحة لهذه الزيادة المالية الناتجة عن الفارق بين المدخول والانفاق هي «**الوفر**».
وهذا الوفر هو نتاج الارصدة التي تتكون لدى دولة ما، بفعل زيادة الصادرات على الواردات ويسمى بالتالي: الاصول الخارجية او الموجودات الخارجية، فهي والحالة هذه جزء من الثروة الوطنية للدولة وليست «**فائضاً**» عنها او عليها. لذلك فان هذا

(١) - ميدل ايست ريفي - ١٩٨١ - ١٩٨٨.

المفهوم هو خادع ويمكن اعتباره مصطلحا اطلقته الدعاية الغربية وتبنته الدول المصدرة للنفط عن حسن نية او عن سوء نية.

لقد استفادت التروستات المالية الغربية (الاميركية خاصة) من زيادة اسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣، لان كل زيادة في مداخيل دول الجزيرة العربية وخاصة السعودية، سيصب لديها ويزيد من تبعية المؤسسات المالية السعودية لها. فالقسم الاكبر من المؤسسات المالية الحكومية والخاصة في المملكة السعودية (وغيرها من دول الخليج) يديرها ويوجه سياستها المالية موظفون غرباء ومستشارون اجانب... يربطونها بشكل مباشر وغير مباشر بالمراكز المالية الدولية (الاميركية).

ان الارقام تثبت ان مداخيل النفط للبلدان المنتجة والتي لا تستوعب مباشرة في الاستثمارات الداخلية، تخسر كل سنة ما بين ١٦ و١٧٪ من قيمتها الحقيقية. وذلك بفعل التضخم العالمي وبفعل التخفيض الحاصل في قيمة العملات التي توظف فيها هذه الاموال في الخارج، وخاصة الدولار الاميركي.

وعلى صعيد الذهب قامت الولايات المتحدة بتجميد توزيع موجودات هذه المادة في العالم، وبالتالي اوقفت قابلية تحويل الدولار الى ذهب، وهذه كانت ضربة قاسية تسدد للدول النامية عامة ولدول اوبيك خاصة. وللسعودية بشكل اخص. ذلك ان معدل ما تملكه الدول الصناعية من الذهب يقدر بحدود ٤٠ مليار دولار في حين لا تملك دول العالم الثالث سوى ٦ - ٧ مليارات دولار ليس لدى الدول العربية المنتجة للنفط منها سوى مليار دولار. ونظام الولايات المتحدة هذا لا يسمح للسعودية مثلا ولغيرها بزيادة كمية الذهب في موجوداتها الخارجية. هذا يعني بلغة الاقتصاد ان السعودية كبلد نام مجبرة على ابتلاع كميات كبيرة من الدولار غير القابل للتحويل الى ذهب، وبالتالي فهذا الدولار هو خاضع للتدهور باستمرار لانه لا يقوّم ازاء قيمة حقيقية للموجودات الخارجية. ان لعبة شد الحبل بين الدولار والذهب والتي شهدت امتع فصولها في العامين ١٩٨٠ و١٩٨١ ليست بعيدة عن هذه السياسة الذكية للولايات المتحدة والتي يقصد منها امتصاص «الفائض» السعودي بطريقة «شرعية»!

ان الثقة بالنفس لدى السعوديين في حقل المال ضعيفة. وهم يفتقرون الى الفنيين، فيلجأون الى الخبرات الاجنبية ويحولون اموالهم الى اسواق المال الغربية، الاميركية خاصة، لكي يستعملها الغربيون لصالح اقتصاد البلدان الصناعية. وهكذا فالسيادة «الاسمية» على آبار النفط لم تمنع من ان تبقى الاموال الناتجة عن هذه

الآبار خارج السيادة الفعلية، للسعوديين. ان المستفيد الاول من هذه الاموال هو الدول الصناعية، التي تسعى لبث شعور بالنقمة لدى مواطنيها على هذه الثروة وعلى السعوديين، في حين ان السعودية وهي توظف الجزء الاكبر من اموالها في اسواق المال الدولية، فانما تسد العجز في ميزان المدفوعات للدول الصناعية الكبرى وتقوي امكاناتها الاقتصادية.

انه من الضروري فك الارتباط مع هذه الاسواق المالية الدولية وتحرير الطاقات العربية السعودية، والعمل بارادة فعلية من اجل استعمال الثروات المالية- البترولية لمصلحة الشعب السعودي والشعب العربي. فعلى عكس النظريات البدائية السائدة لدى الكثيرين من جماعة السلطة في السعودية والقائلة بان فن استعمال المال لا يحسنه الا الغربيون، ينبغي الانطلاق من القاعدة القائلة بان فن تدبير المال وحسن استعماله في الانماء، ليس عملية سحرية. فعلينا ان نثق بقدرتنا وببعضنا البعض وبشعبنا... خاصة بشعبنا!. فليس من المعقول ولا من الجائز ان يبقى هذا المال السعودي خارج السعودية وفي ايدي مؤسسات غير عربية وبعملات غير عربية هي في تدهور مستمر. فالمطلوب والحالة هذه تطوير سوق مالية عربية قادرة على التحكم بثروات العالم العربي لمصلحة الشعب العربي وليس ابقاء الحال كما هي الآن حيث تتحكم خزينة الولايات المتحدة ومصارفها باموال البترول السعودي، فتدفع ثمن النفط باليمين وتقبضه هي ذاتها باليسار. ان دورة المال السعودي دورة مغفّلة. فهو لا يخرج الا إسمياً من شبابيك صناديق البنوك الاميركية، الا ليعود فيدخل اليها من الابواب!!.

ان بمقدور السعودية، بل من واجبها، ان تساهم في التخفيف من مساوىء النظام النقدي الدولي المعتمد حالياً. وهذه المساهمة لن تتم الا بالعمل على «كسر» هذه المساوىء وهي:

- **وجود سيطرة** تامة للبلدان الصناعية على النظام والجهاز النقدي والمالي العالميين. (صندق النقد الدولي - البنك الدولي...) حيث تتمسك الدول الصناعية بمبدأ الهيمنة الكاملة وحيث لا تتناسب قيمة الاموال السعودية المودعة مع حقوق التصويت الممنوحة للمملكة السعودية داخل هاتين المؤسستين.

- **الافتقار لوجود** معيار عالمي نقدي ثابت للعملات، وذلك بعد ان عمدت الولايات المتحدة الى فصل قيمة الدولار عن الذهب مما يضعف من قيمة العملات

التي تتخذ الدولار معياراً لها. واكثر ما يصيب هذا الاجراء دول الاوبيك والسعودية باعتبارها اكثر بلدان اوبيك انتاجاً ومردوداً. فالاموال التي تقبضها لقاء تصدير البترول ليست لها قيمة واضحة او ثابتة، بل هي قيمة متأرجحة تتجه نحو التدني باستمرار. ولقد قدر بعض الخبراء هذا التدني ما بين ١٦٪ الى حدود ٣٠٪ احياناً.

- **ازدياد التضخم** وبشكل خاص في ما يعود الى الاسعار الدولية للمنتوجات الصناعية والزراعية. ان اكبر نسبة من هذا التضخم تعود الى ما ذكرناه آنفاً عن انخفاض قيمة الدولار وذلك بسبب العجز المستمر في ميزان المدفوعات الاميركي. ان الاموال والاستثمارات السعودية، وحتى معدل انتاج البترول السعودي وتحديد الاسعار، ترتبط كلها باستراتيجية العمل على دعم ميزان المدفوعات الاميركية.

- **سيطرة البنوك** الغربية الكبرى وخاصة الاميركية على عملية التمويل وبالتالي على تحديد الشروط وتقديم التسهيلات «المناسبة». وهذه الشروط وهذه التسهيلات لا ترتبط اساساً بمصالح دول العالم الثالث، ومنها السعودية بل بمصالح البلدان التي تعود اليها ملكية هذه المصارف. وعليه فان تقوية الاموال السعودية للمصارف الاجنبية تؤدي حتماً الى استغلال هذه القوة لمصلحة البلدان الصناعية وعلى حساب البلدان النامية.

- واخيراً **سوء الاوضاع** الاقتصادية لدول العالم الثالث، حيث تزداد ديونها بشكل كبير مما يعرقل مجهوداتها الانمائية.

ان المال العربي عامة، والمال السعودي خاصة، مدعوان للعمل على ايجاد تغيير في بنية هذا النظام الاقتصادي الدولي. ان منظمة اوبيك وعلى «رأسها» السعودية مدعوة للوقوف بحزم الى جانب انماء العالم الثالث وتأييد الدول النامية في حوار الشمال والجنوب. ولكن: هل للسعودية حرية الاستقلال في قرارها هذا؟ والجواب: كلا. وهذه هي المأساة.

فالقرار المالي هو ايضاً قرار سياسي، وهو بالتالي جزء من الارتهان السعودي العام للسياسة الاميركية.

الفصل الرابع

الحكم السعودي وسياسة الانماء

١ـ مفهوم الخطط الخمسيّة : أهدافها ومخصّصاتها ونتائجها
٢ـ الخطط الخمسيَّة : للانماء أم للتبذير ؟

١ - مفهوم الخطط الخمسيّة: أهدافها ومخصّصاتها ونتائجها

ان عشرات المليارات من الدولارات تنفق، بل تهدر، في السعودية على ما يسمى الانماء. فهل للسعودية حقاً، سياسة انمائية؟.

ما هي هذه السياسة؟

وما هي النتائج التي حققتها حتى الآن؟.

لقد نفّذ السعوديون حتى الآن خطتين خمسيتين للانماء، وهم حالياً في طور تنفيذ الثالثة:

الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥
الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠
الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥

الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥

حُدّدت اهداف خطة التنمية الاقتصادية الاولى ٧٠ - ٧٥ على الشكل التالي:

١ - تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي قدره ٩,٨ في المائة.

٢ - تطوير الموارد البشرية، لتتمكن عناصر المجتمع من المشاركة الكاملة والفعالة في عملية التنمية.

٣ - تنويع مصادر الدخل القومي لتقليل الاعتماد على النفط عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي.

ان مجموع الاستثمارات التي خصصت بموجب المخطط الاصلي للخطة الخمسية بلغ ٤١,٣ مليارات ريال سعودي[1]. لكن هذه التقديرات كانت تستند الى واقع الايرادات من النفط في بداية السبعينات والتي كانت تزداد بشكل بطيء. وكان ميزان المدفوعات السعودي في شبه توازن تقريباً. وهكذا ففي السنة الاولى من الخطة كانت موارد الدولة عاجزة عن تأمين الاستثمارات التي لحظتها الخطة. ولكن مع ازدياد اسعار البترول وزيادة الانتاج بعد حرب اكتوبر والقفزة الكبرى التي عرفتها الاسعار بعد فرض الحظر على البترول زادت ايرادات الدول بشكل كبير وبالتالي بدأت المخصصات الواردة في الميزانية تتجاوز بكثير النفقات المخطط لها، وخاصة بالنسبة لمشاريع التنمية، وذلك وفقاً للجدول التالي (رقم ١٤):

جدول رقم - ١٤
النفقات الحكومية السعودية خلال الخطة الخمسية الاولى
(بمليارات الريالات السعودية)

نوع النفقات/ السنة	٧١/٧٠[1]	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	المجموع
النفقات على المشاريع						
المخطط	٣,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٠	٣,٨	١٨,٤
مخططات الميزانية	٢,٦	٤,٧	٦,٥	١٣,٥	٢٣,٤	٥٠,٧
النفقات الفعلية	٢,٣	٣,٠	٤,٣	٩,٥	١٦,٨	٣٥,٩
النفقات الجارية						
المخطط	٣,٥	٤,٢	٤,٦	٥,١	٥,٥	٢٢,٤
مخصصات الميزانية	٣,٥	٥,٧	٦,٣	٧,٩	١٤,٧	٣٨,١
النفقات الفعلية	٣,٤	٤,١	٥,٠	٨,٠	١٢,٤	٣٢,٩
مجموع النفقات						
المخطط	٧,٠	٧,٥	٨,٣	٩,١	٩,٣	٤١,٣
مخصصات الميزانية	٦,١	١٠,٤	١٢,٨	٢١,٤	٣٨,١	٨٨,٨
النفقات الفعلية	٥,٧	٧,١	٩,٣	١٧,٥	٢٩,٢	٦٨,٨

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني - مديرية التخطيط المركزية - خطة التنمية ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠م.
(١) - ملاحظة: السنة الهجرية لا تتوافق زمنياً مع السنة الميلادية فهي تبدأ في حدود شهر ايار (مايو) وتنتهي في شهر نيسان (ابريل) من العام التالي. (مثال السنة الهجرية ١٤٠١ تبدأ في غرة رجب ١٤٠١ الموافق ٥ ايار (مايو) ١٩٨١ وتنتهي بنهاية جمادى الثاني ١٤٠٢ الموافق آخر نيسان (ابريل) ١٩٨٢.

١ - تراوح سعر الصرف للريال السعودي في تلك الفترة بين ٤,١٠ الى ٣,٥٥ ريال للدولار الواحد.

ان نظرة فاحصة الى جدول النفقات الحكومية (رقم ١٤) تبرز جملة امور مهمة :

● **ان مقدار ما خصصته الميزانية لمشاريع التنمية** يساوي ٧و٥٠ مليار ريال سعودي، اي بزيادة بلغت ٢٧٥٪ عما لحظه مخطط التنمية الاساسي للخطة الخمسية، في حين ان نسبة النفقات الفعلية للميزانية بلغت ٣٥,٩ ملياراً، اي بمعدل ٧٠,٨٪ نسبة لمخصصات الميزانية. وهذا يعني ان نحواً من ثلث مخصصات التنمية لم يتم انفاقه.

● **ان مقدار ما خصصته الخطة للنفقات الجارية** يفوق ما خُصص للتنمية. فبحسب المخطط خُصص للنفقات الجارية ٢٢,٤ ملياراً من اصل ٤١,٣، اي بنسبة ٥٤,٢٪، في حين خُصص للانماء ٤٥,٨٪. غير ان مخصصات الميزانية بلغت ٣٨,١ ملياراً، اي بزيادة قدرها ١٧٠٪ عما لحظته الخطة الخمسية، في حين ان معدل الانفاق لفعلي في هذا الحقل بلغ ٣٢,٩ ملياراً، اي نسبة ٨٦,٣٪، في حين لم يصل الانفاق الفعلي في الانماء كما رأينا من قبل الا الى ٧٠٪.

● **بالنسبة للمجموع العام**، فان زيادة مداخيل السعودية من النفط سمحت لها بزيادة كبيرة في الميزانية خلال الخمس سنوات على ما كانت قد لحظته الخطة وقدره ٤١,٣ ملياراً فبلغت الزيادة ٨٨,٨ ملياراً، اي بنسبة ٢١٥٪، كما بلغت الزيادة في الانفاق الفعلي ٦٨,٨ ملياراً، اي بنسبة ١٦٦٪.

استناداً الى هذا الواقع يجب التساؤل هنا:

ما هو معدل النمو الذي كانت تلحظه الخطة؟
وما هو معدل النمو الفعلي الذي تحقق؟
وما هي الملاحظات حول هذين المعدلين؟

استناداً الى الاسعار الثابتة للعام ١٩٧٠ فان معدلات النمو المتوقعة والمحققة خلال السنوات الاربع الاولى من الخطة الخمسية (١٩٧٠ - ١٩٧٤) يوردها الجدول التالي (رقم ١٥):

الملاحظة الاولى حول هذا الجدول انه نُظّم بتقرير سنوي عام ١٩٧٦، ومع ذلك فقد حذفت منه مديرية التخطيط معطيات العام ١٩٧٥ الذي شهد هبوطاً في الانتاج البترولي في المملكة، وبالتالي فان اضافة هذه السنة الاخيرة من الخطة سيغير الكثير من الارقام والمعادلات والنسب في هذا الجدول. وهذا ما حصل بالفعل.

الملاحظة الثانية هي ان معدل النمو الاعلى والمهيمن على هذا الجدول، انما هو النفط (قفز من ٩,١ بحسب الخطة الى ٢٢,٥) وهذا مرتبط باوضاع معروفة بعد حرب اكتوبر وليس من انتاج «عبقرية» المخططين من جهة، وهو يشكل توجهاً يناقض على المدى البعيد مصداقية الاقتصاد السعودي من جهة ثانية، بحيث يجعل

جدول رقم - ١٥
النمو المتوقع والفعلي بحسب الخطة الخمسية الاولى

نوع النمو القطاع	النمو بحسب الخطة ٧٠/٧١ - ٧٤/٧٥	النمو الفعلي ٧٠/٧١-٧٣/٧٤
الزراعة	٤,٦	٣,٥
النفط الخام	٩,١	٢٢,٥
المناجم والتصدير(عدا النفط)	٢٣,٣	٢٠,٠
تكرير البترول	٩,١	١١,٢
البناء	١٠,٤	١٥,٦
الكهرباء والماء	١٣,٢	١٢,٩
النقل والمواصلات	١٢,٩	١٤,٦
تجارة الجملة	١٢,٨	١٢,٠
البنوك والتأمين	١١,٠	٧,٣
البيوت السكنية	٨,٦	٦,٥
الادارة العامة والدفاع	٥,٠	٦,٤
خدمات اخرى	١٥,٠	٦,٨
معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي	٩,٨	١٦,٨

المصدر: مديرية التخطيط المركزية - خطة التنمية الاولى ١٩٧٠ - التقرير السنوي ١٩٧٦.

هذا الاقتصاد قائماً على عماد واحد سريع العطب هو النفط. وهكذا اذا حذفت ارقام «النمو النفطي» من معدلات النمو الفعلي للخطة فان معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي سيحقق انخفاضاً عن المعدل المتوقع وليس زيادة.

الملاحظة الثالثة هي ان حقول الانتاج والخدمات الاساسية (اي حقول المشاريع الانشائية المنتجة للبناء التحتي للمجتمع) كانت دون المتوقع منها: وهذا هو وضع الزراعة مثلا وكذلك الخدمات والسكن والكهرباء والماء.

الملاحظة الرابعة هي ان هذه الارقام تعطي نتائج النمو للخطة انطلاقاً من الاستثمارات الفعلية الاضافية التي ثمّرت فيها وقدرها ١٦٠٪ زيادة، مما يعني ان نسبتها في النمو ينبغي ان ترتفع هي الاخرى بما يناسب هذه الزيادة، اي نحواً من ٢٦٪، في حين انها لم تحقق حتى مع النفط ودون السنة الصعبة للعام ١٩٧٥، الا نسبة بلغت بحسب الجدول ١٦,٨ وهذا يعني بلغة النمو الحقيقي والفعلي نسبة تصل الى ١٠,٥٪ فقط، بما فيها النمو العائد لقطاعات البترول والمعادن، مما يؤكد ان نسبة النمو في القطاعات الانتاجية هي ادنى بكثير مما ذكره الجدول السابق اي بما يعادل نسبة تصل الى الثلث تقريباً. وهي نسبة عالية جداً وخطرة.

الخطة الخمسية الثانية. ١٩٧٤/١٩٧٦ - ١٩٧٩/ ١٩٨٠

اعتمدت المملكة السعودية خطة خمسية ثانية في الفترة الممتدة ما بين منتصف السبعينات حتى اوائل الثمانينات. وحددت استراتيجية هذه الخطة الثانية بثلاثة عناصر رئيسية:

١ - تنويع مصادر الثروة الاقتصادية بالتركيز على استغلال الثروة الزراعية، وتطوير القطاع الصناعي.

٢ - تنمية القوى العاملة، وذلك عن طريق وضع برامج التدريب المهني في مختلف المجالات وتطوير التعليم بمختلف مراحله لتخريج الاجيال الواعية والقادرة على تلبية احتياجات البلاد.

٣ - تنمية المناطق الاقتصادية في المملكة وذلك عن طريق:

- **توزيع مشاريع الاستثمار الانتاجية بناء على مصادر الثروة الطبيعية والبشرية لكل منطقة.**
- **تطبيق برامج التطوير الاجتماعي بالتوافق مع حاجات كل منطقة وبالتالي توسيع** مجال الاستفادة من النمو القومي لجميع القطاعات السكانية. ولتحقيق ذلك ستهتم الحكومة بالعناية الصحية وتطوير الخدمات الاجتماعية والبنية الهيكلية.

وبموجب هذه الخطة الخمسية الثانية، فقد حدد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الخطة بنسبة ١٠,٢٪ وفي القطاع غير النفطي والمعدل بـ١٣,٣٪.

وبلغت المخصصات الموضوعة لهذه الخطة ٤٩٨ مليار ريال سعودي، اي بما يزيد عشر مرات على ما كان مخصصاً للخطة الاولى، على ان تغطى هذه المخصصات من اموال لنفط من الاستثمارات الخارجية للمملكة. وقد وُزعت هذه المخصصات بحسب النسب التالية:

٦٧٪ من مجموع الاعتمادات للانفاق على المشروعات.

٣٣٪ من مجموع الاعتمادات للنفقات الجارية.

ومن اصل نسبة الـ٦٧٪ خصص ٦٤٪ لقطاعات التنمية الاربع التي هي: الموارد الاقتصادية والموارد البشرية والبنيان الاساسي والتنمية الاجتماعية. وجرى التشديد على قطاع البنيان الاساسي، بحيث بلغت مخصصاته ٢٢,٧٪ من مجموع الاعتمدات والموارد الاقتصادية ١٨,٥٪ والموارد البشرية ١٦,١٪ وذلك وفقاً للجدول التالي (رقم ١٦):

جدول رقم - ١٦
المخصصات الحكومية للخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠م. ١٣٩٥ - ١٤٠٠ هـ
(بمليارات الريالات السعودية)

نوع النفقات اسم القطاع/	النفقات الجارية	النفقات للمشاريع	المجموع
تطوير الموارد الاقتصادية	٤,٥	٨٧,٦	٩٢,١
تنمية الموارد البشرية	٤٣,٩	٣٦,٢	٨٠,١
التنمية الاجتماعية	١٨,٢	١٥,١	٣٣,٢
تطوير البنية الهيكلية	١٢,٥	١٠٠,٤	١١٢,٩
المجموع	٧٩,٧	٢٣٩,٣	٣١٨,٤
الادارة العامة	١٨,٠٠	١٠,٢	٣٨,٢
الدفاع	١٤,٧	٦٣,٥	٧٨,٢
المساعدات الخارجية ودعم السلع الاستهلاكية ومخصصات الاحتياطي العام	٥٤,٩	٨,٦	٦٣,٥
المجموع العام	١٦٦,٦	٣٣١,٦	٤٩٨,٢

المصدر: وزارة التخطيط السعودية - خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠ (١٩٧٥ - ١٩٨٠).
ملاحظة: احتسب الريال على اساس اسعار ١٩٧٤/ ١٩٧٥.

ان الاهداف النظرية لهذه الخطة تدعو لانشاء عدد من الصناعات لتنويع القاعدة الصناعية في المملكة ولايجاد مصادر جديدة وثابتة للدخل وللتقليل ما امكن من الاعتماد على الواردات النفطية، اي على الاقتصاد «الوحيد الجانب» كما يقال. وتشتمل هذه البرامج الصناعية على اقامة منشآت لتجميع الغاز وانشاء مجمعات بتروكيماوية ومصانع اسمدة ومصانع للصلب والالمنيوم وانابيب للزيت الخام والغاز الطبيعي تمر عبر المملكة من شرقيّها (على الخليج) الى غربيّها (ينبع) على البحر الاحمر. وكذلك تشجيع صناعة الاسمنت وانتاج المواد الاولية للزراعة ومعدات البناء والمعدات التجارية.

كما تشمل الاهداف النظرية مشاريع هيكلية: طرقات وموانيء ومطارات وخدمات بلدية وبيوت سكنية. فقد لحظت الخطة بناء ٩٧ الف وحدة سكنية لاصحاب الدخل المحدود. و٥١ الف وحدة سكنية مؤقتة للعاملين في المشاريع الانتاجية، على ان يقوم القطاع الخاص ببناء وحدات سكنية اخرى. وفي الحقل الزراعي فان هدف الخطة هو زيادة الانتاج الزراعي وتوسيع مساحة الاراضي المروية

جدول رقم - ١٧
توزيع الاستثمارات المخططة في خطط الانماء في المملكة السعودية حسب القطاعات الاقتصادية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

القطاعات السلعية					القطاعات التوزيعية			القطاعات الخدمية			مجموع القطاعات
الزراعة	الصناعة والتموين	البناء والتشييد	الكهرباء والماء والغاز	المجموع	النقل والمواصلات	التجارة والخدمات المالية	المجموع	الصحة والتعليم	الخدمات الاخرى	المجموع	
١٧٧٦	١٣١٤٥	٦٨٥٩	١١٤٥٨	٣٣٢٣٨	١٣٧٣٦	٢٦٤٨	١٦٤٢٠	٢٨٨١٨	١٩٣٢٥	٤٨١٤٣	٩٧٨٠١

المصدر: جامعة الدول العربية - الامانة العامة، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ جدول رقم ١٢/١ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ نشر في «المستقبل العربي» - العدد ٣٢ - تشرين اول/ اكتوبر ١٩٨١.

واعطاء الاولوية في ذلك لانتاج الحبوب والخضروات والفواكه. والاهتمام بالمصادر الجوفية للمياه وزيادة الطاقة الكهربائية. وتعترف الخطة «بأن اهم عقبة في طريق تنفيذ مشاريعها هي النقص في اليد العاملة الفنيّة وغير الفنيّة. لذلك سيعطى اهتمام خاص لتوسيع التعليم والتدريب كأولوية مطلقة. وتضع الخطة هدفاً بزيادة القوة العاملة السعودية من ١,٣ مليون عام ١٩٧٥ الى ١,٥ مليون عام ١٩٨٠، بينما تزداد القوة العاملة غير السعودية من ٣٠٠ الف الى ٨٠٠ الف في الفترة عينها. واخذت الخطة على نفسها ان تتحلى بالمرونة اللازمة في تنفيذ المشاريع واولويتها بحيث تتجنب الاختناقات التي ستواجهها.

وفي محاولة لتقييم هذه الخطة بعد ثلاث سنوات من بدئها، اشار التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٩٧٨[١]، الى ان تنفيذ الخطة الخماسية الثانية يسير قدماً بالرغم من سياسة الحكومة المالية للحد من التضخم. فقد بلغ متوسط الزيادة الحقيقية المركبة لنمو القطاع الخاص (ما عدا الزيت) ١٨٪ سنوياً مقابل ١٣,٤٪ كانت الخطة قد وضعتها. كما بلغت الزيادة المركبة لنمو القطاع العام ٢٣٪ مقابل ١٢,٩٪ هدف الخطة. اما النمو الحقيقي لقطاع الزيت فبلغ ٤٪ سنوياً مقارنة ٩,٧٪ هدف الخطة وذلك لارتباط هذا النمو بمؤثرات دولية لا علاقة لها باقتصاد السعودية. وبالرغم من قلة معدل النمو في قطاع الزيت فان النمو الاجمالي الحقيقي للانتاج المحلي الاجمالي بلغ معدل ١١٪ في السنة وهو يزيد عن معدل الخطة المستهدف والبالغ ١٠,٢٪.

وحقق قطاع الزراعة ايضاً نمواً منتظماً بنسبة ٤٪ نتيجة لاستمرار التوسع في مشاريع البنية الاساسية وخدمات الارشاد الزراعي التي تقدمها الحكومة وذلك وفقاً للجدول التالي (رقم ١٨):

ويشير التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٩٧٨ الى ان ميزانية الانفاق الحكومي التي ظلت في مستوى ١١١ مليار ريال لمدة ثلاث سنوات (١٣٩٥ - ١٣٩٧) زيدت الى ١٣٠ ملياراً للعام ١٣٩٨هـ. «**بعد ان تمت السيطرة الى حد كبير على التضخم، وقضي على الاختناقات الرئيسية في الاقتصاد المحلي**». وبما ان هذه الخطة الثانية ترتبط في اهدافها العامة بالخطة الثالثة، وجدنا من الافضل القاء بعض الاضواء على الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ انطلاقاً مما لُحظ لها ومما

(١) - نشرت اهم نقاط التقرير في كتاب «التقرير الاقتصادي العربي» الصادر عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية للعام ١٩٧٩.

جدول رقم - ١٨

معدلات النمو في السنوات الثلاث الاولى من الخطة الخمسية الثانية: ٪

	متوسط تقديرات الخطة السنوية	الارقام الفعلية للسنة الاولى هـ. (١٣٩٥/١٣٩٦)	الارقام الفعلية للسنة الثانية هـ. ١٣٩٦/١٣٩٧	الارقام الفعلية للسنة الثالثة هـ. ١٣٩٧/١٣٩٨
مجموع الانتاج المحلي الاجمالي	١٠,٢	٨,٦	١٧,٠	٧,٣
قطاع الزيت	٩,٧	١,٢	١٣,٣	١,٦
القطاع الخاص (عدا الزيت)	١٣,٤	١٧,٣	١٩,٥	١٧,٠
الزراعة	٤,٠	٤,٠	٤,١	-
الصناعات	١٤,٠	٧,٢	١٣,٢	-
التشييد	١٥,٠	٣٠,٠	٣٤,٠	-
النقل والمواصلات والتخزين	١٥,٠	٢٤,٥	٢٤,٣	-
القطاع الحكومي	١٢,٩	٢٣,٨	٢٦,٣	١٨,٣

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي. اتحاد غرف التجارة والصناعية للبلاد العربية. كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ - ص ٢٧٣.

ورد في فزلكة الموازنة السعودية الاولى خلال هذه الخطة للعام الحالي ١٤٠١ - ١٠٤٢هـ. اي ١٩٨١ - ١٩٨٢م. على ان نتناول بالتعليق لاحقاً نتائج هاتين الخطتين المتوقعة والمحققة.

•

الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥

حددت الحكومة السعودية مجموع النفقات للخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، بمبلغ قدره ٧٨٢,٧ مليار ريال سعودي يضاف اليه مبلغ ١٦٥ مليار ريال سعودي في حال تضخم الاسعار، فيكون المجموع الكلي لنفقات الخطة ٩٤٦,٨ مليار ريال سعودي[١]. وهذا المبلغ الضخم الذي يصل الى حدود الف مليار ريال هو بيان بما تتوقع الحكومة السعودية ان تنفقه خلال السنوات الخمس القادمة في الحقول الانمائية. ويستدل من هذه الارقام ان معدل الانفاق السنوي على الخطة سيبلغ نحواً من ١٩٠ ملياراً، علماً بان الخطة لم تنشر بنصها الكامل.

وستشمل الخطة الثالثة الجديدة تحقيق الاهداف التالية:

● جعل الاقتصاد السعودي اكثر اعتماداً على الاستثمار في موارد منتجة.

١ - نشرة الشرق الاوسط - البلاد العربية ١٩٨١ - ص ١٨٨.

● تعزيز دور القطاع الخاص والتقليل من الاعتماد على المخصصات الحكومية.
● تقوية الايدي العاملة السعودية والتقليل من الاعتماد على العمال الاجانب.
● الحد من هجرة السكان الى المناطق الثلاث الكبرى، جده - الرياض - الشرقية. وذلك بتعزيز الزراعة وتنمية الريف.
● صيانة التجهيزات الاساسية القائمة حالياً.

ويختصر الملحق الاقتصادي والاجتماعي السنوي لعام ١٩٨١ الذي تصدره صحيفة «لوموند»[١] هدف السعودية الحالي في خطتها هذه بتعبير «التصنيع». وبالفعل فالخطة تقضي بانشاء مدينتين صناعيتين من لا شيء. الاولى في الجبيل على الخليج والثانية في ينبع على البحر الاحمر. على ان يكون سكان الجبيل ٣٧٠ الف شخص وينبع ١٥٠ الف شخص. وقد استقدم السعوديون لهذه الغاية ٣٠ الف عامل اجنبي، يرجعون الى ٤٣ جنسية مختلفة. ولعل من اهداف السعودية من جراء الانفاق الضخم على المشاريع الصناعية تحويل البلاد خلال السنوات العشر القادمة الى دولة صناعية اسلامية.

ومن الضروري اعطاء صورة موجزة عن المشاريع الصناعية التي تأمل السعودية تحقيقها في خطتها الخمسية الثالثة التي هي امتداد للخطة الخمسية الثانية:
هنا اربع فئات من المشاريع الصناعية:
١ - مشروع ضخم لتجميع الغاز من حقول البترول، وهو الغاز الذي كان يحرق حتى الآن ويذهب هدراً.

بعض هذا الغاز المجمع سيصدر الى الخارج وبعضه الاخر سيستعمل في مشاريع صناعية اخرى. ويقول الخبراء ان تكاليف هذا المشروع ستبلغ ٢٠ مليار دولار. وهو من اضخم المشاريع التي انشئت على الكرة الارضية قاطبة. وكان المخطط الاصلي له اكبر مما هو عليه الآن. فقد جرى تصغير حجمه لكي يتناسب ذلك مع معدل الانتاج البترولي للمملكة بحيث تناقص معدل انتاجه اليومي من ٥,٥ مليون قدم مكعب من الغاز الى ٣,٥ مليون قدم مكعب في اليوم. ويشمل هذا المشروع الضخم انشاء مصانع كبرى. اربعة منها في الجهة الشرقية للسعودية والخامس في مدينة ينبع التي ستنشأ على البحر الاحمر. وسيتّصل هذا المصنع بآبار النفط عبر خط انابيب للغاز يمر بمحاذاة خط انابيب البترول الذي يقطع شبه الجزيرة العربية من شرقها الى غربها ليصب الخطان في ينبع على البحر الاحمر. وحتى الآن فان مصنعاً واحداً بدأ بالعمل ومن المتوقع تشغيل بقية المصانع تباعاً.

---
١ - لوموند - بيلان ايكونوميك اي سوسيال - ١٩٨١، صفحة ١١٤.

٢ - مشاريع بتروكيماوية عددها ثلاث عقدت اتفاقات بشأنها مع شركتي شل اويل وموبيل الاميركيتين.
٣ - مشاريع لتكرير البترول بقصد التصدير وعددها ثلاثة.
٤ - مشاريع صناعات معدنية واسمدة وقد عقدت اتفاقات مع شركة تايوانية لانشاء مصنع للاسمدة ومع شركة المانية غربية (كورف شتال) لانشاء مصنع للحديد والفولاذ.

على ان معظم هذه المشاريع تدخل ضمن الخطة التي ذكرناها سابقاً والقاضية بانشاء مدينتين من لا شيء وهما الجبيل وينبع ستبلغ تكاليف تجهيزاتها الاساسية وحدها (اي الموانيء والطرق والمطارات والمساكن والمكاتب ومواقع المصانع وغيرها) ما لا يقل عن ٣٥ مليار دولار. ولاختصار المعاملات وتيسير تنفيذ المشاريع بالسرعة اللازمة انشأت الحكومة السعودية مؤسستين تهتمان بالاشراف على تنفيذ هذه المشاريع وهما: «الشركة العربية السعودية للصناعات الاساسية» (سابك) و«اللجنة الملكية للجبيل وينبع».

ومن المهم والضروري اخيراً، ؛ الاشارة الى البيان الذي صدر مع اعلان الخطة الخمسية الثالثة حيث صرحت الحكومة السعودية «بانها ستتبع في انتاج البترول والغاز سياسة تضمن امتداد موارد البترول والغاز على اوسع نطاق زمني ممكن. واستخدام البترول المستخرج بصورة تكفل تعزيز القيمة المضافة الى ابعد الحدود».

الميزانية السعودية للعام ١٩٨١ - ١٩٨٢م. ١٤٠١ - ١٤٠٢هـ.

من الضروري اتخاذ الميزانية السعودية للعام ١٩٨١ - ١٩٨٢ كنموذج للتوجهات السعودية في مجال الانماء خاصة وفي مجال الاقتصاد (والسياسة) عامة. ومن خلال قراءة «فذلكة» هذه الميزانية. تستخلص الامور والارقام التالية:

- بلغت الايرادات بموجب الموازنة ٣٤٠ مليار ريال سعودي.
- وبلغت المصروفات ٢٩٨ ملياراً.
- وبلغ الاحتياط ٤٢ ملياراً.

قال الملك خالد معلقاً: «ان الميزانية الجديدة تحمل الخير لجميع افراد الشعب وتشمل جميع انحاء بلادنا بالمشاريع النافعة». وعلّق الامير فهد على الموضوع نفسه

بالقول: «ان هذه الميزانية درست بدقة بالغة، وانها تركز على المجالات الانتاجية مثل الزراعة والطرق والمستشفيات والنواحي الصناعية العامة».

اما وزير الاعلام محمد عبده يماني فقد صرح بانه تم اعداد الميزانية «تمشياً مع سياسة الحكومة التي تستهدف التنمية الوطنية الشاملة والعمل على توسيع قاعدة الانتاج الوطني مع استمرار تنمية الموارد وتطوير الخدمات وبصورة خاصة في مجالات التربية والتعليم والنواحي الاجتماعية والصحية والبلدية والطرق». واشار وزير الاعلام الى «ان الانتاج المحلي الاجمالي، بدون قطاع البترول، قد نما نمواً حقيقياً بمعدل ١٢٪».

وطبقاً لبرامج الميزانية الجديدة ولبيان وزارة المالية السعودية حولها يمكن ايراد الارقام التالية:

● تزيد الميزانية الحالية عن الميزانية السابقة بـ٣٣ مليار ريال سعودي. وقد صرف من الميزانية السابقة البالغة ٢٦٥ مليار ريال مبلغ ٢١٢ ملياراً منها مبلغ ١٢٨ ملياراً للمشاريع الانشائية والباقي للتشغيل. اما الفائض فاحيل للاحتياط.

● الناتج المحلي الاجمالي حقق نمواً قدره ١٢٪ في حين ان الخطة تلحظ معدل ٦,٢٪ وزاد عن معدل السنة السابقة الذي بلغ ١١,٨٪.

● توقعت فذلكة الميزانية ان يكون معدل التضخم خلال السنة المنتهية ١٤٠٠ - ١٤٠١هـ. بحدود ٧,٨٪ في حين كانت النسبة للعام ١٣٩٩ - ١٤٠٠هـ. ٨٪.

● زيادة المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني السعودي قد افسحت المجال لزيادة اعتمادات الميزانية على النحو المقرر بحيث لا تنتج عنه ضغوط تضخمية. لذلك فقد تم اعتماد جملة من المشاريع والبرامج ذات الصلة بتنمية المناطق والمدن والقرى الصغيرة، وفق متطلبات واساسيات خطة التنمية الثالثة. وبلغت التكاليف الاجمالية للمشاريع الجديدة المعتمدة في هذه الميزانية اكثر من ١٣٦ مليار ريال.

● في مجال تنمية القوى العاملة ستولي الدولة التعليم والتدريب اهمية خاصة انطلاقاً من المفهوم الصحيح بان تطوير القوى البشرية يعتبر احدى الوسائل الرئيسية للتنمية وهدفها النهائي في نفس الوقت. «لذا خصص لقطاع التعليم ٢٦,٢٤٨ مليار ريال».

اما نسب الزيادات التي لحقت مختلف القطاعات بالنسبة للسنة السابقة فكانت كما يلي:

الأمن	٣٣٪	القوى العاملة	١٦٪
الخدمات البلدية	٣٣٪	التنمية الاجتماعية	١١٪
الادارة العامة	٢٤٪	النقل والمواصلات	١٠٪
التجهيزات	٢٠٪	الموارد الاقتصادية	٩٪
الدفاع	١٧٪		

وتتوزع مخصصات الميزانية وفقاً لجدول الميزانية التالي:

الميزانية السعودية للعام المالي ١٩٨١ - ١٩٨٢

غرة رجب ١٤٠١ - نهاية جمادى الثانية ١٤٠٢

الموافق ٥ ايار/ مايو ١٩٨١ - اخر ابريل/ نيسان ١٩٨٢

اسم القطاع	مشتملاته	قيمة المبلغ المخصص (بملايين الريالات)	النسبة المئوية٪	مقدار الزيادة بالنسبة لميزانية العام الماضي ١٤٠٠ - ١٤٠١ (بملايين الريالات)	نسبة الزيادة ٪
تنمية القوى العاملة	التعليم والتدريب	٢٦٢٤٨	٩	٢٢٦٠٠	١٦
النقل والمواصلات	النقل والمواصلات والبريد	٣٥٣٤٣	١٢	٣٢٤٧	١٠
تنمية الموارد الاقتصادية	الزراعة، البترول، الصناعة والتجارة	٢١١٤٠	٧	١٧٧٠	١٠
التنمية الاجتماعية والصحية	صحة - شؤون اجتماعية، اعلام، شباب	١٣٦١٦	٤,٥	١٢٨٣	١٠
التجهيزات	اسكان، اشغال عامة تجهيزات اساسية، حج	١٤٠٦٢	٥	٢٢١٨	٢٠
الخدمات البلدية	الشؤون البلدية والقروية ومصالح المياه	٢٦٢٩٠	٩	٦٥٤٦	٣٣
القطاعات العسكرية	الجيش الوطني	٨٢٥٣٠	٢٨	١٣٥٨٧	١٨
قطاع الادارة العامة	الاجهزة الحكومية المساعدة	٩٨٦٣	٤	١٩٠٠	٢٤
الاعانات المحلية	انتاج زراعي وحيواني وأندية	٩١٠٠	٣	-	-
مخصصات الاقراض الوطني	رأسمال وطني واسكان	٢٤٨٥٠	٩	-	-
		٢٦٣٠٤٢			
مجموع الميزانية ١٤٠١ - ١٤٠٢		٣٤٠٠٠٠			
مجموع المصروفات		٢٩٨٠٠٠			
احتياط الـولة		٤٢٠٠٠			

٢ـ الخطط الخمسيّة: للانماء أم للتبذير؟

على ضوء الاهداف المعلنة للخطط الخمسية السعودية، وعلى ضوء الواقع والوقائع، هل يمكن الحديث عن سياسة انمائية ناجحة في المملكة؟ وفي اية حدود؟ ولماذا؟ وهل ان مئات مليارات الريالات التي صرفت والتي ستصرف في مثل هذه المشاريع «الانمائية» قد حققت فعلا «الحد الادنى» المطلوب من الانماء الاقتصادي للبنية التحتية للمملكة وللشعب السعودي؟. وهل ان مثل هذه المشاريع الضخمة تستجيب فعلا للحاجات «الحقيقية» للسعوديين وتتوافق علمياً مع واقعهم الاقتصادي والاجتماعي والبشري؟.

ان التقييم الموضوعي لسياسة السعودية الانمائية، يجب ان يستند الى الارقام والواقع وليس الى النوايا مهما كانت هذه النوايا «حسنة»، لذا فمن الضروري تقييم هذه السياسة من ضمن نقاط ثلاث تتكامل بشكل منطقي:

اولا: لغة الارقام حول الوضع الحالي للسعودية بحسب اخر الاحصائيات المتوفرة للعامين ١٩٨١ - ١٩٨٢، وكلام الارقام هذا هو القاعدة والمنطلق للتقييم الصحيح.

ثانياً: معوقات الانماء السعودي بما فيها المعوقات الجغرافية والمعوقات البشرية.

ثالثاً: نتائج السياسة الانمائية للسعودية وهذه النتائج هي: التبعية البترولية. والتبعية الغذائية. والتبعية العسكرية.

اولا - السعودية بالارقام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١

١ - عدد سكان المملكة العربية السعودية ٨,١١ مليون نسمة عام ١٩٨٠[١] او ٨,٩٦ مليون نسمة حسب مصادر اخرى[٢].

٢ - مساحة المملكة العربية السعودية ٣١٤٩٦٩٠كلم٢.

٣ - كثافة السكان في الكيلومتر المربع ٣,٧٧ او ٤,٠٠.

٤ - الناتج القومي الصافي: (PNB) ١٠٠,٩٣مليار دولار عام ١٩٨٠. (٥٤٠ مليار فرنك فرنسي. الدخل الفردي ١١٢٦٠ دولارا عام ١٩٨٠ (٦٨٨٠٠ فرنك فرنسي). نسبة تطور الدخل الفردي السنوي بين العامين ١٩٧٠ - ١٩٧٨ تساوي ٩,٦٪.

ومن المتوقع ان يرتفع دخل الفرد عام ١٩٨١ الى نحو ١٠٠ الف فرنك فرنسي.

٥ - نسبة الاراضي الصالحة للزراعة (على حساب المساحة الاجمالية للمملكة) ٠,٥٪ اي ١٠٧٤,٤٥كلم٢.

٦ - القطاع الزراعي: ٦٠٪ من القوى العاملة السعودية تعمل في الزراعة. ولكن القطاع الزراعي لا يشكل سوى نحو ٢٪ من الناتج القومي الصافي.

٧ - قطاع المعادن والصناعة: ١٠٪ من القوى العاملة السعودية تعمل في القطاع المعدني الصناعي. ولكن هذا القطاع يشكل نسبة ٩٠٪ من الناتج القومي الصافي. من اصل هذه النسبة يشكل قطاع المعادن (البترول) نسبة ٩٠٪.

٨ - قطاع الخدمات: ٨٪ من الناتج القومي العام.

٩ - نسبة التضخم: ١٩٧٩ = ١,٩٪. ١٩٨٠ = ٣,٢٪.

١٠ - قيمة الريال بالنسبة الى الدولار= ٣,٣٦ عام ١٩٧٩ و٣,٣٢ عام ١٩٨٠.

١١ - عدد الاجانب العاملين في المملكة يقدر بنحو ١,٢ مليون او بمليونين، منهم مليون يمني ومعظم الآخرين من جنسيات مصرية وباكستانية وكورية - جنوبية.

١٢ - القوة العسكرية: بلغت المصاريف العسكرية السعودية للعام١٩٨٠، ٨٧ مليار فرنك فرنسي اي ما يعادل ١٥٪ من الناتج القومي الصافي لعدد من الجنود يبلغ ٤٧ الف جندي.

١٣ - عائدات النفط للعام ١٩٨٠: ان دخل السعودية من النفط عام ١٩٨٠ هو ٨٥ مليار دولار وذلك حسب تقرير للمصرف المركزي السعودي نقلته وكالة رويتر

---

1) Images Economiques du Monde. 1980. et ATLASECO. 1981-82 (Robert Laffent)

2) Le Monde - Bilan Economiques et Social 1981.

بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١ [١] . وجاء في التقرير ايضاً ان عائدات النفط السعودية قفزت بنسبة ٧٥٪ اي من ٤٨ مليار دولار عام ١٩٧٩ الى ٨٥ مليار دولار عام ١٩٨٠، وبالمقابل جاء في النشرة الاحصائية السنوية للاوبيك ان عائدات السعودية من النفط للعام ١٩٨٠ بلغت ١٠٢ مليار دولار (١٠٢,٢١٢ مليار بالضبط). اي بفارق يتجاوز ١٧ مليار دولار[٢] عمّا ذكره المصرف المركزي السعودي!!

١٤ - **الاحتياطيات الدولية** الرسمية للسعودية: (بملايين الدنانير العربية الحسابية)[٣].

- **مجموع الاحتياطي باستثناء الذهب: ١٩٧٩: ٤٨٧٧,٠٠. ١٩٨٠: ٦١٢٥,٣٣**

- **الذهب (بملايين الاوقية): ١٩٧٩: ٤,٥٧. ١٩٨٠: ٤,٥٧.**

(وبلمقابل فان لبنان مثلا، يملك احتياطياً من الذهب ثابتاً مقداره ٩,٢٢، اي مرتين اكثر من[٤] السعودية. والاول بين الدول العربية كافة).

١٥ - **متوسط معدل التضخم** السنوي بين ١٩٧٠ - ١٩٧٨ في السعودية هو: ٢٨,٤٪[٥].

١٦ - **سكان المدن السعودية**: كان عدد سكان المدن السعودية يشكل عام ١٩٦٠ نسبة ٣٠٪ من سكان المملكة فاصبحت هذه النسبة ٦٧٪ عام ١٩٨٠ . وارتفع عدد المدن السعودية التي يزيد سكانها عن ٥٠٠ الف شخص من صفر عام ١٩٦٠ الى ٣ عام ١٩٨٠ . وكذلك زادت النسبة المئوية من سكان المدن في المدن التي يزيد سكانها عن ٥٠٠ الفاً من صفر٪ عام ١٩٦٠ الى ٤١٪ عام ١٩٨٠.[٦].

١٧ - **ستخدام الفوائض المالية** المعروفة لمنظمة الاوبيك (وفي مقدمتها السعودية) للسنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٠ .

في الولايات المتحدة ٥٩,٤٤ مليار دولار.

في بريطانيا (بالاسترليني) ١٢,٤ مليار دولار.

ودائع في البنوك: ١٣٢,١ مليار دولار منها ٥٤,٢ مليار في بنوك بريطانيا بغير الاسترليني.

---

١ - صحيفة النهار تاريخ ١٤ - ١٢ - ١٩٨١.
٢ - اوبيك - النشرة الاحصائية السنوية - ١٩٨٠.
٣ - دينار عربي حسابي = ٣ وحدات حقوق سحب خاصة.
٤ - جامعة الدول العربية - الامانة العامة التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١.
٥ - البنك الدولي - التقرير الدولي عن التنمية ١٩٨٠.
٦ - المصدر السابق.

الذهب وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: ١٤٠٤ مليار دولار.
الاستثمارات في الدول الصناعية وقروض للبلدان النامية: ١٠٠,٤ مليار دولار.
المجموع العام ٣١٨,٧٤ مليار دولار[١].

١٨ - جدول التغير في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج الاجمالي المحلي للمملكة العربية السعودية مظهراً فرق التغير: ٪ عام ١٩٧٧ عن عام ١٩٦٠ (الزيادة + والنقص -)[٢].

جدول رقم - ١٩

البلد	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرق	النقل والمواصلات	النشاطات الاخرى	مجموع التغير
السعودية	-٦,٢	-٠,١	-٢,٦	+٠,٩	+٦,٩	+٣,٨	+٥,٥	-٨,٣	+١٧,١ -١٧,٢

١٩ - في التجارة الخارجية للسعودية.

● ميزان المدفوعات حقق وفراً مقداره ٤٦ مليار فرنك فرنسي اي نحو ١٦٪ من الناتج القومي العام.

● الميزان التجاري حقق وفراً كبيراً يساوي ١٣٩ مليار فرنك فرنسي، وبارتفاع اسعار البترول ارتفعت قيمة المبيعات الى ٢٤٢ مليار فرنك فرنسي، اي ما يعادل ٨٦٪ من الناتج القومي العام ونسبة ٩٨٪ من صادرات المملكة وقد بلغت قيمة هذه الصادرات عام ١٩٨٠، ٤٣٢ مليار فرنك فرنسي.

● اما ميزان الخدمات فيعاني دائماً من عجز كبير يساهم في ذلك: تحويلات العاملين الاجانب في المملكة وعددهم ١,٢ مليون. وكذلك الميزان السياحي للمملكة الذي بلغ ٤١٨ مليار فرنك فرنسي عام ١٩٧٩. فبالرغم من ان السعودية بلد يقصده ملايين الحجاج فان ميزان «السياحة» يشكو من عجز كبير لان الاموال التي يصرفها المتمولون السعوديون (وهم حفنة من الاثرياء) في الخارج تعادل ضعفي ما ينفقه ملايين الحجاج في المملكة![٣].

١ ـ المصدر احتسب من: نشرة البنك البريطاني - وزارة الخزانة الاميركية والفاينتشال تايمز ٨١/٩/٢٨.
٢ ـ المصدر: الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا - تقرير حول النشاط الاقتصادي للعالم العربي ١٩٦٠ - ١٩٧٧. ص ١٤.
٣ - «اطلاسيكو - ١٩٨١ - ١٩٨٢».

● ان قيمة النفط من مجموع قيمة الصادرات السعودية اتخذت المنحى التالي كنسبة مئوية:

عام ١٩٦٥ : ٩٩,٧٪	عام ١٩٧٥ : ٩٩,٣٪
عام ١٩٧٠ : ٨٩,٦٪	عام ١٩٧٧ : ٩٩,٩٪[١]

ثانياً - معوقات الانماء.

المملكة السعودية دولة من دول العالم الثالث، تعيش في وضع التخلّف، هذا من حيث الأساس. والتخلف تعبير عن حالة ذات تركيب معقد، تضافرت في تكوينه ظروف وعوامل كثيرة متشابكة تراكمت آثارها عبر التاريخ، وتداخلت فيها المعطيات الجغرافية والبشرية والاقتصادية والسياسية. وعليه، فان التنمية هي بالمقابل وسيلة تهدف الى نفي التخلف ولها ذات الطبيعة المعقدة. انها عملية تستدعي ادخال كافة العوامل للذكورة اعلاه في عملية تاريخية تتراكم تأثيراتها لتحقق الاهداف المنشودة. فكون التخلف عملية مركبة لا يغلها او يحلها سوى عملية مركبة مثلها. ان السيطرة على الجهل والفقر والتردي، ليست مسألة سهلة. والذين ينظرون الى الانماء من زاوية اقتصادية صرفة هم واهمون. فالتخلف مسألة تدخل في اعماق الجوانب غير الاقتصادية من حياة المجتمعات. وما الجهل والفقر والمرض (وهي ابرز علامات التخلف) سوى جانب اساسي، ولكنه ليس الوحيد من جوانب التخلف.

وقليلون هم الذين ادركوا هذه الحقيقة في العالم العربي، فلم يروا من التنمية سوى وجهها الاقتصادي، ولم يروا من وجهها الاقتصادي سوى الوجه المالي. وذلك بفضل المداخيل البترولية. فالمعوقات التي تعترض السياسة الانمائية في السعودية كثيرة ومتنوعة نكتفي بالاشارة الى اهمها:

المعوقات الجغرافية.

تحتل لسعودية اكثر من ثلاثة ارباع شبه الجزيرة العربية على مساحة تصل الى مليونين ومئة وخمسين الف كيلومتر مربع، اي ما يعادل ثلاث مرات مساحة فرنسا. وطبيعتها صحراوية في غالبيتها العظمى، ويقتصر فيها النبات على بعض المراعي وعلى نباتات شوكية. لذلك مناخها صحراوي شديد الحرارة مما جعل الامطار شبه

---

١ - الامم المتحدة - الكتاب السنوي للاحصاء. ١٩٧٧ص ٤٣٩ - ٤٦ (من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٥) - والكتاب الاحصائي السنوي للاوبيك لعام ١٩٧٧ ص ٣ - ٥ (من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧).

نادرة، وعلى هذا قال احد المؤرخين: «**ظمأ الصحراء غمر الادب العربي بالماء**». ان بلداً كالسعودية تؤثر دون شك جغرافيته الطبيعية على واقعه البشري والحياتي والاقتصادي. وان قدرة الانسان، فيما لو امتلك الوسائل، على التحكم بهذه الطبيعة، هي قدرة محدودة وفيها مجازفة وتقتضي الكثير من التنبه. فالجغرافية الطبيعية تشكل والحالة هذه اهم عائق في وجه التنمية، بل تشكل مصدر كافة العوائق والصعاب امام الانماء.

المعوقات البشرية

اول هذه الصعاب مشكلة السكان. ان بلداً صحراوياً كالسعودية يعاني اول ما يعاني من نقص كبير في عدد السكان. فمن الصعب العيش في مثل هذه الصحراء الحارة القاحلة. لذا رأينا ان كثافة السكان في المملكة هي من ادنى الكثافات السكانية في العالم (بين ٣,٧٧ الى ٤ اشخاص في الكلم[٢]). فالحكومة السعودية تتجنب دائماً ذكر العدد الصحيح للسكان السعوديين، وذلك لاهداف معروفة. ان اعطاء الرقم الحقيقي سيزيد من«**شراهة**»! الطامعين في هذه الدولة «**الفتية**» الشاسعة ذات النسبة المتدنية من السكان. لهذا كان الرقم المعتمد هو رقم «**تقريبي**» يتراوح بين ٦ الى ١٥ مليوناً! ! (يا لها من دقة!) علماً بان رقم الـ١٥ مليوناً هو الرقم المتوقع للمملكة علمياً عام ٢٠٠٠. واما الرقم الفعلي فهو بحسب البنك الدولي في اخر تقرير عن التنمية في العالم للعام ١٩٨١، ٨,٦ ملايين نسمة في منتصف العام ١٩٧٩، وهو يتقارب مع ارقام الـ«لوموند» للعام ١٩٨١. حيث تجعل سكان السعودية لنهاية العام ١٩٨١ نحواً من ٨,٩٦ ملايين نسمة.

وقد رفضت الحكومة السعودية نشر الاحصاء الذي اجرى عام ١٩٧٥ لان مثل هذا الامر يجعلهم يشعرون بنوع من المهانة لقلة عددهم وربما لضعفهم البشري تجاه دول صغيرة محيطة بهم كاليمن.

ثاني هذه الصعاب، التفاوت الاجتماعي والثقافي، سواء على مستوى الاقامة والسكن بين البدو والحضر، ام على مستوى العائلة بين الرجل والمرأة، ام على مستوى المعرفة بين المتعلمين والاميين. فالمملكة مقسومة من هذه الناحية، ولقد كانت دائماً كذلك، بين مجموعات حضرية تسكن في المدن وخاصة في جهات الحجاز، ومجموعات بدوية تعيش في رعاية المواشي ومعظمها في المناطق الشرقية للمملكة (جهات نجد). والبدو لا زالوا يشكلون نسبة مهمة من سكان المملكة

تصل الى نحو الخمس (٢٠٪)، ولهم حياتهم ونمط معيشتهم وطرائقهم في العمل والتفكير والتدبير، رغم كل ما يحيط بهم من وسائل الحضارة الحديثة و«الكاديلاك» والبترودولار. ولعل من ابرز المشاكل التي تواجه عملية التنمية في مثل هذه الحال هي:

- كيفية نقل البدو من حياة البداوة الى حياة الحاضرة.
- كيفية العمل على اقناعهم بالاقامة والسكن.
- كيفية اقناعهم بتعليم اولادهم لان هذا التعليم سيخرج الولد من نطاق القيم القبلية الى نطاق قيم جديدة.
- كيفية الاستعانة بهم كأمر لازم للاستغناء بواسطتهم عن الايدي العاملة الاجنبية.
- كيفية التوفيق بين واقع الحجاز المدني وواقع نجد البدوي حيث توجد آبار البترول في شرقي المملكة وبالتالي حيث امكن لسعود بن عبد العزيز ان يفرض سلطته على المملكة كلها.

اما وضع النساء في المملكة فهو على صعيد النشاط العملي الانتاجي (اي كقوة عاملة) غير موجود. انه يعادل صفراً لأن المرأة منزوعة الارادة. فهي معزولة لا يد لها ولا صوت ولا ارادة في ادارة وتسيير اعمال البلاد. فهي لا تستطيع ان تقود سيارة او ان تسافر بمفردها. . . وجاءت احدى الفتاوى المتأخرة (للشيخ باز) بعدم جواز اقتناء سائق اجنبي. اذن لا اختلاط. والتعليم للمرأة مقيد والمهن المخصصة لها عام ١٩٨٠ هي في حدود الثلاثين الف مهنة في حين انها للرجال في حدود المليون ونصف. معنى هذا ان نصف المجتمع السعودي مشلول. وان المفاهيم الاجتماعية تكبل ايدي نصف القوة العاملة للمملكة في حين ان المملكة بحاجة لكل يد عاملة رجلا كانت ام انثى.

ثالث هذه الصعاب مسألة التعليم. ان نسبة كبيرة من السعوديين هي امية والاعداد القليلة من المثقفين في الجامعات الغربية لا تغير كثيراً في الواقع العام، بل ربما زادته تعقيداً. لذا تحاول السلطة في خططها الخمسية المتلاحقة الوصول الى الغاء الامية من البلاد. ولكن التركيب الاجتماعي للانسان السعودي (وخاصة البدوي) لا تسهل للسلطة امر الوصول الى مثل هذا الهدف. يضاف الى ذلك ان نوع التعليم الذي قد يقبل به التلميذ السعودي يتأثر حتماً بالوضع الاقتصادي حوله. مثال انه لا يجد حوفز كثيرة للدرس والتحصيل ما دامت الاموال تتدفق حوله من كل صوب

وجهة. لذا يتجه بسرعة نحو الربح السريع على حساب الثقافة العميقة. من هنا فان الاموال الضخمة التي تصرف على قطاع التعليم تنصب اساساً على الهيكلية المادية للتعليم (ابنية جامعية ومدرسية وتجهيزات) وعلى الكمية (زيادة عدد التلامذة والطلاب في المدارس والجامعات) ولكنها تصطدم بجدار النوعية الذي هو جدار شبه ثابت. وبين التعليم المهني المعمق (وهو نادر) والتعليم التقليدي، تبرز السعودية بوجهيها: التكنولوجي مع آخر صناعة النفط والبتروكيمياء، والتقليدي مع اول المفاهيم القرن اوسطية.

النتيجة الخطرة لمسألة التعليم هي التالية: كيف يمكن تأهيل اليد العاملة السعودية لكي يمكن بواسطتها تنمية المجتمع السعودي؟ ان تنمية بلد كالسعودية يفترض مشاركة اكبر عدد ممكن من السعوديين في نهضته: بدواً وحضراً، نساءً ورجالاً متعلمين واميين. فكيف الوصول الى ذلك في ظل الوضع الذي ذكرناه، وحيث تقف عقبتان كبريان امام زيادة عدد المؤهلين مهنياً؟

العقبة الاولى هي النزوع القبلي الاساسي الرافض لمبدأ العمل في المهن، باعتبار ان المهن في القيم البدوية الشائعة هي شيء مشين لا يشرّف صاحبه.

العقبة الثانية هي هذا النزوع الحضري الرافض لمبدأ الكسب الثقافي، المادي، التدرجي والعامل للوصول الى الثروة باقصر الطرق وخارج اطار العمالة في مجتمع يعتمد اعتماداً مبالغاً فيه على المال. وازاء ذلك صار موضوع الاعتماد على العمال الاجانب، مسألة حياة او موت بالنسبة للمملكة. وحتى في احسن الحالات (حالات التأهيل المهني للسعوديين) فان سرعة الوتيرة التي يتم بها التحول الاقتصادي للمملكة، يجعل من مسألة الاستعانة بالعمال الاجانب مسألة تصاعدية بالتأكيد، وذلك بالرغم مما يثيره وجود هؤلاء العمال من حساسية لدى السعوديين. انهم «شر لا بد منه». لذلك راح السعوديون يختارون «نوعية» العمال الاجانب بموجب معايير سياسية واقتصادية ودينية.

سياسية: بحيث لا تكون لهم مطامع في المملكة (باكستانيون وكوريون)!!.

واقتصادية: رخص اليد العاملة (كوريون...).

واما الاميركيون فهم «خارج التصنيف» سواء كانوا في مراكز بترولية ام في مراكز عسكرية!!

ثالثاً - نتائج السياسة الانمائية.

في الوقت الذي تحاول السلطة السعودية مواجهة الوضع الاقتصادي للمملكة باسلوب التنمية على اساس الخطط الخمسية، فان نتائج هذه السياسة تبدو وكأنها تزيد من واقع التبعية السعودية بديل ان تقوي من استقلالية المملكة. وتبدو هذه التبعية اكثر ما تبدو (واخطر ما تبدو) على ثلاثة مستويات:

١ - التبعية الغذائية.
٢ - التبعية في السياسة البترولية.
٣ - التبعية العسكرية.

١ - التبعية الغذائية

تشكو السعودية اصلا من نقصان في المواد الغذائية (الزراعة) عائد بالاساس الى الطبيعة الصحراوية للمملكة. فبموجب الاحصاءات المذكورة آنفاً، فان نصف بالمئة فقط (٠,٥٪) من اراضي السعودية هو صالح للزراعة. ومع ذلك فان هذه النسبة القليلة جداً من الارض تتعرض لتقلبات الطبيعة وتحولات الرمل والكثبان، وكذلك للحرارة العالية، فيقل معدل انتاجها. اضف الى ذلك ندرة المياه. ان كل الانتاج الغذائي للمملكة لا يكفي ابناءها، خاصة وان نسبة عالية من القوى العاملة السعودية تعمل في هذا الحقل (٦٠٪) في حين ان معدل الانتاج الزراعي من الناتج القومي السعودي لا يشكل سوى ٢٪ فقط. ويزداد الوضع الغذائي حراجة مع تدفق عشرات الالوف من العمال الاجانب الى المملكة كل عام (معدل ١٠٠ الف اجنبي سنوياً) مما يزيد نسبة الاستهلاك الغذائي وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية. وهذا ما رفع نسبة الاستيراد من المواد الغذائية بحيث ان نحواً من ٧٠ الى ٨٠٪ من هذه المواد تستوردها المملكة.

كان القطاع الزراعي يشكل نسبة قدرها ٦٪ من الدخل القومي عام ١٩٧٠. ولقد حاول السعوديون عبر الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥ دعم هذا القطاع بزيادة الاراضي المروية، فرصدوا لهذه الغاية نحواً من ١,٣٪ من المبلغ الاجمالي للخطة، للتنمية الزراعية وبدل ان ترتفع نسبة الزراعة في الدخل القومي راحت تنخفض. فقد كانت تشكل مع غيرها من القطاعات غير البترولية نسبة ٣٠٪ من الدخل القومي فاصبحت تشكل ١١٪ من الدخل القومي فقط. وتستورد السعودية حالياً ٨٠٪ من احتياجاتها من القمح و٤٠٪ من اللحوم و٧٨٪ من الدواجن و٧٧٪

من البيض. ولطالما شكل استيراد المنتوجات الغذائية نسبة تفوق الـ٣٠٪ من التبادل التجاري مع الخارج.[1] هذا الوضع الغذائي يجعل المملكة في شبه تبعية كاملة من الناحية الغذائية ويجعل الدول ذات القدرة والفائض الغذائي، تهدد باستعمال هذا السلاح الغذائي ضد السعودية في حال قيام السعودية باستعمال سلاح حظر النفط. وكان هنري كيسنجر من الذين اشاروا الى اهمية وضرورة التهديد باستعمال مثل هذا السلاح. سلاح «**الحظر الغذائي**»، باعتبار ان السعودية تستورد القسم الاكبر من احتياجاتها الغذائية من الولايات المتحدة في الدرجة الاولى ومن بقية الدول الغربية.

هذا الوضع مرشح للتفاقم باستمرار وذلك تحت ضغط اربعة عوامل:

١ - تناقص الانتاج الزراعي - الغذائي للمملكة رغم كل «المجهودات» التي تبذلها الخطط الخمسية المتعاقبة ورغم كل التثميرات في هذا القطاع وكل التسهيلات (بالاسمدة والآلات الزراعية) التي تقدمها السلطات السعودية عبر المصرف الزراعي.

٢ - ارتفاع مستوى المعيشة في المملكة.

٣ - ازدياد عدد العمال الاجانب الوافدين الى السعودية.

٤ - ازدياد نسبة المتحضرين من البدو مما يقلل من عدد القوة العاملة في الزراعة من جهة ويزيد من القدرة الاستهلاكية من جهة ثانية، ويؤكد ذلك ازدياد نسبة التحول الى المدن.

وفي غياب امكانات اقليمية (عربية) قادرة على سد هذا النقص وتأمين سوق غذائية للسعوديين، فان التبعية للغرب تصبح شبه تامة. ويبقى «**الامل.. في السودان كدولة ذات امكانات زراعية كبيرة ولكنها غير مستغلة كما ينبغي. واما لبنان الذي كان يغطي جزءاً من هذه الاحتياجات الغذائية للسعوديين فقد جاءت الحرب (١٩٧٥) لتقلل من قدرته ومن دوره المحدود على هذا الصعيد**».

٢ - التبعية للمورد الوحيد: البترول

يشكل قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد السعودي. وفي غياب القطاع الزراعي بسبب ما ذكرناه من اسباب طبيعية جغرافية وسكانية، وكون القطاع الصناعي اشبه بمحاولة او مغامرة لم تثبت مصداقيتها بعد، يبقى البترول المورد

١ - السياسة الخارجية السعودية - غسان سلامه - معهد الانماء العربي بيروت ١٩٨١ ص ١٣٧.

الوحيد للمملكة. ونظراً لاهمية هذه السلعة وعلاقتها بحياة الدول الصناعية وكونها مادة استراتيجية من الدرجة الاولى ترتبط بها الحضارة البشرية، فان السعودية تجد نفسها في موقف التبعية والخطر. وقد ادرك السعوديون هذا الواقع كما ادركوا ان اعتماد المملكة على مورد وحيد هو مجازفة. فالبترول سينضب يوماً وتجد المملكة نفسها خلواً من اي مورد اخر. لذا كان هاجس المسؤولين السعوديين تنويع موارد المملكة وبالتالي تشجيع وتنمية القطاعات غير النفطية في اقتصاد البلاد. وقد رأينا كيف ان الاهداف التي وضعوها للخطط الخمسية تصب كلها في هذا الاتجاه. اي: التقليل من الاعتماد على النفط كمورد وحيد للمملكة.

ولكن، ماذا كانت النتيجة حتى الآن؟

ما حدث حتى الآن هو العكس تماماً لما تمناه السعوديون. فبديل ان يقل الاعتماد على النفط لصالح القطاعات الاخرى زاد الاعتماد على النفط على حساب القطاعات الاخرى. وكاد النفط ان يكون السلعة الوحيدة المصدرة بنسبة تصل الى ٩٩,٩٪ من دخل الخزينة السعودية. ونحواً من ٨٥٪ من الدخل القومي. ولقد كان النفط يشكل نسبة ٦٢,٣٪ من الدخل القومي عام ١٩٧١ (اي في بداية الخطة الخمسية الاولى) فارتفع الى ٨٦,٦ في نهاية هذه الخطة عام ١٩٧٥ اي بزيادة قدرها ٢٤,٣٪ وذلك وفقاً للجدول التالي (رقم ٢٠):

جدول رقم - ٢٠

النسبة المئوية في الدخل القومي السعودي ٪

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨٠
النفط	٦٢,٣	٦٦,١	٧٠,٣	٨٤,٠	٨٦,٦	٨٢,١
موارد اخرى	٢٩,٨	٢٦,٤	٢٣,٧	١٣,١	١١,٠	١٤,٩
موارد حكومية	٧,٩	٧,٥	٦,٠	٢,٩	٢,٤	٣,٠

المصدر: (سي.بي.او) ديفيلوبمانت بلان - ١٩٧٥ - ١٩٨٠.

سعت الحكومة السعودية من خلال الخطة الخمسية الاولى، للسيطرة على التوجهات الاقتصادية للمملكة. ولكن النتائج التي تمخض عنها التطور الاقتصادي خرجت عن كل سيطرة. وهكذا جاءت الخطة الخمسية الثانية اكثر واقعية حين

لحظت في اهدافها خفض نصيب البترول في الدخل القومي بنسبة ٥,٤٪ فيبقى في حدود ٨٢٪ من هذا الدخل. واكثر من ذلك، فقد ادركت الادارة السعودية انها واقعة في حلقة دائرية، لا تعرف كيف تخرج منها: فهي تتوخى تقوية الاسس الاقتصادية للمملكة، مما يعني ان عليها تنويع الموارد الاقتصادية وعدم الاعتماد على البترول كمورد وحيد. ولكن تنويع الموارد يفترض تثميراً للاموال، والحصول على الاموال يفترض زيادة الانتاج النفطي . . . وهكذا نعود الى بداية الدائرة.

وعليه فان قوة السلطة السعودية اصبحت مرتهنة للبترول، والبترول مرتهن للدول الصناعية. وهذا الارتهان ليس ارتهاناً اقتصادياً فقط بل هو ارتهان استراتيجي وجغرافي - سياسي. فالبترول هو مادة اساسية في استراتيجية الدول الكبرى لها طابعها السياسي الخاص وواقع توزيع آبار النفط في السعودية يلقي ظلالا من الشك على مصداقية المملكة. بمعنى آخر فان معظم آبار النفط السعودية تقع ضمن مستطيل على الخليج العربي - الفارسي. فاذا قامت قوة اقليمية (ايرانية او عراقية) او ثورة محلية (مذهبية) او قوة اجنبية كبرى (قوات التدخل السريع الاميركية او هجوم صاعق سوفياتي باتجاه الخليج) اذا قام مثل هذا الاحتمال فان المملكة تصبح كلها ساقطة بسقوط نقطتها الحساسة على الخليج. تسقط اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً!.

ان التوجه الذي ابرزته الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ينحو للتعويض عن هذا الواقع «الاحادي الجانب» بخلق قاعدة صناعية للمملكة. من هنا المشاريع الضخمة التي اشرنا اليها من قبل. والمتعلقة بانشاء مدينتين صناعيتين من لا شيء (الجبيل وينبع) وكذلك انشاء مصانع ضخمة للغاز والبتروكيمياء والحديد والالمنيوم . . . الخ. بحيث ان الخيار الانمائي الذي تلحظه الخطة الخمسية الثالثة هو كما تقول «لوموند»[1] «خيار التصنيع الضخم» وهو خيار صُرفت وتُصرف من اجله مبالغ مالية خيالية (اكثر من ٢٠ مليار دولار لمصنع واحد للغاز).

على ضوء السياسة الانمائية السعودية (في خططها الخمسية الثلاث) لا بد من اجراء عملية تقويم لهذه السياسة: في مفاهيمها وفي العقبات التي تعترضها وفي نتائجها الحاصلة حتى الآن والمتوقعة في المستقبلين: القريب والبعيد، علماً بان الخطة الخمسية الثالثة لا تزال في بدايتها ولكن المؤشرات الكثيرة حولها تسمح باعطاء حكم عنها.

---

١ - لوموند بيلان ايكونوميك اي سوسيال - ١٩٨١.

في مفهوم التخطيط والانماء:

لا شك بأن الطبيعة المعقدة لعمليات التنمية هي التي دعت السعودية (وغيرها من الدول العربية) الى اعتماد العمل التخطيطي، كأداة ملائمة وضرورية لاخراج حركة التنمية من دوامات الارتجال وحالات الهدر والفوضى التي كثيراً ما تصيب حركات النمو في غياب التخطيط المسبق والمحكم. وهذا التدبير هو من دون شك، من حيث المبدأ، تدبير صائب وسليم وضروري. لكن العمل التخطيطي له اساليبه وشروطه التي اذا لم تحترم وتنفذ بدقة، فان نتائجه قد تكون عكس ما يتوخاه المخططون. من هذه الشروط:

- اعتماد تشخيص دقيق لحالات التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

- تكييف عملية التنمية والتطوير انطلاقاً من هذا التشخيص.

- اعتماد الوسائل والاساليب المناسبة للتشخيص والتكييف معاً.

- الاخذ بعين الاعتبار الواقع «الوطني» على ضوء الواقع الاقليمي والدولي في صياغة السياسة الانمائية.

والواقع، ان الممارسة الانمائية خلال العقد الاخير دلت على فهم مبتور وسطحي للتنمية لدى السعوديين. فقد سعوا لتحقيق تنمية على اساس الاكتفاء الذاتي تحت شعار تنويع الدخل كهدف اساسي، وباتت عملية انشاء المصانع هي الترجمة العملية لهذا الهدف، كأنما التنمية هي عملية انشاء مصانع فقط. واما شروط التنمية الاخرى المتعلقة بالبيئة البشرية وبمجمل القدرة الذاتية للمجتمع فانها لم تلق العناية الكافية. وحتى متطلبات تشغيل المصانع وتصريف انتاجها لم تحظ الا باهتمام عرضي او طفيف[1].

وبديل ان تعمل المملكة على تنسيق تنمية متكاملة مع الدول العربية المجاورة على الاقل. راحت تخطط لانماء قطري سعودي دون الاخذ بعين الاعتبار واقع الاقتصاد الاقليمي، بل ضد الاقتصاد الاقليمي للدول العربية الاخرى المنتجة للنفط في

---

١ - محمود الحمصي - خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية - مركز دراسات الوحدة العربية - ص ٢٣٣.

الخليج، باعتبار ان بعض تلك الدول كانت قد سبقتها في مضمار التصنيع هذا (الكويت - البحرين) فجاءت مشاريع تنافسية مع هذه الدول بديل ان تكون تكاملية، مما ينعكس ضرراً اكيداً على الجهتين. يضاف الى ذلك ان ضخامة هذه المشاريع جعلها مرتبطة بالخارج ارتباطاً عضوياً وثيقاً، وبالتالي **«جعل عمليات التنمية رهينة للقوى الاجنبية وعرضة لاي اضطراب في «انواء» الاحوال الاقتصادية للدول الصناعية الرأسمالية»**[1].

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية **«يلاحظ تغيّب البعد القومي في خططها الانمائية، فيستهدف في مجال العلاقات الدولية والتعاون الدولي الاستفادة من الخبرات الدولية في تنمية المملكة وتحويل اقتصادها الى اقتصاد صناعي حديث. وقد تم عقد اتفاقات فنية واقتصادية وتجارية مع عدد من بلاد العالم للافادة من تجارب هذه البلاد وما يتوافر فيها من موارد تكنولوجية وبشرية في سبيل تحقيق اهداف التنمية في المملكة...»**[2] وهكذا يرتبط اقتصاد المملكة ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم، وفي ظل النظام الاقتصادي الدولي، بالاقتصاديات الصناعية المتقدمة (المستهلكة للبترول) وعلى الاخص الولايات المتحدة، لا من خلال صادرات البترول ذات الاهمية الستراتيجية فحسب، ولكن من خلال الاستثمارات الدولية.

غير ان هذا النمط من التنمية المعتمدة على الخارج صار عرضة لملابسات عديدة، وخاصة في ظل تدفق موجات مهولة من فيض الموارد المالية بعد تصاعد اسعار النفط. **«فقد اخذت تتواتر اخبار تشبه الاساطير عن الهدر والتبديد للاموال نتيجة لتواطؤات تآمرية تقوم بها مختلف المصالح الخارجية والداخلية من زمر «المقاولين الاجانب المتحالفين مع حكومات اجنبية» ومن جماعات السماسرة والمستوردين المحليين وغيرهم، الذين يعملون جميعاً متربعين لاقناع السعودية بانفاق اموالها على السلع الصناعية والخدمات الغربية، متوخين الاثراء عن طريق دخولهم كشركاء في العملية ذاتها»**[3].

هذه الممارسات هي وليدة تواطؤ وقصور نظر لدى الاجانب والحكام السعوديين على حد سواء، خاصة وان الهدف منها هو الحصول على الاموال السعودية بأي ثمن وعلى حساب «مشاريع» غير مضمونة وغير مكفولة التحقيق. وحتى لو تم تحقيقها

---

١ - المصدر السابق - ص ٢٣٤.
٢ - رياض الشيخ - نحو صيغة ملائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي - ص ٥١٩ - ٥٢٠.
٣ - محمود الحمصي - المصدر السابق ص ١٥٨.

فهي غير مضمونة المردود نظراً لوجود تنافس اقليمي وصناعات من النوع ذاته متماثلة ومتنافسة لدى السعودية وغيرها من البلدان النفطية في منطقة الخليج، وهذا ما اعترف به المسؤولون السعوديون انفسهم، حتى وان لم يعملوا شيئاً لتداركه. فبعد **«تجربة عشر سنوات من التخطيط والتنفيذ وبعدما اصبحت المملكة قوة اقتصادية ذات اهمية رئيسية، اعاد وزير التخطيط السعودي تلخيص اهداف خطط التنمية السعودية وطرق تحقيقها والمشاكل التي تعترضها على النحو التالي:**

الهدف: تحويل المجتمع مادياً مع الحفاظ على قيمه الثقافية!
الوسيلة: تنمية كبيرة وواسعة للقطاعات الصناعية،
العقبات: تحيز الدول الصناعية وازدواجية المشاريع في بلاد النفط»(١).

وبالفعل، فان مسألة التنسيق الصناعي بين دول الخليج هي امر جوهري واساسي لانه ما دامت هذه الدول تملك المواد الاولية ذاتها (النفط) فان صناعاتها سترتكز على اتخاذ مثل هذه المادة اساساً لبراجها ومشاريعها الصناعية الكبرى، وبالتالي فمن الضروري ان لا تكون هذه المشاريع هي ذاتها لدى هذه الدول لان ذلك سيضربها جميعاً. لذا يقول وزير التخطيط في السعودية **«سوف لا نكون نخدع الا انفسنا اذا استمرينا جميعاً في تنفيذ مشاريع متشابهة دون تنسيق برامجنا... وبالطبع فان هذا التعاون والتنسيق الاقليمي سوف يؤثران على كافة نشاطاتنا التخطيطية، اذ لن يكون بمقدورنا التخطيط بصرف النظر عما يجري في البلدان المحيطة بنا»**(٢). وبديهي ان يقر السعوديون بضرورة التنسيق لانه السبيل الوحيد للتخفيف من التنافس الواقع (وخاصة المرتقب) بين المنتوجات المصنعة في السعودية ودول الخليج بحيث يشكل ذلك احدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية الصناعية في المملكة.

عقبات التنمية الصناعية في السعودية (٣)

يمكن ايجاز العقبات التي تعترض سبيل التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية وردّها الى اربع عقبات رئيسية:

---

١ - المصدر السابق - ص ١٥٨ - ١٥٩.

٢ - هشام نظر - اهداف التخطيط السعودي وطرق تحقيقه... ومشاكله. «المستقبل» العدد ١٠٧ ص ٣٨ - ٤٠ - وعادل ميس: المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل - «المستقبل العربي» - عدد ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٩ ص ١٦.

٣ - بالاستناد الى هشام خواجكية: التكامل الاقتصادي في الخليج العربي. منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - ص ٤٨ - ٤٩.

أولاً: ندرة المواد الأولية

ان المواد الاولية الضرورية للقيام بالتصنيع على وجوه مختلفة هي غير موجودة في المملكة ما عدا النفط. وهذا الفقر في المواد الاولية يعتبر عائقاً اساسياً وعقبة كبيرة في طريق التصنيع المنوّع، ولا سيما اذا كان مصحوباً بندرة اليد العاملة الفنية وغير الفنية. صحيح ان هناك بلداناً تستورد المواد الاولية اللازمة للعديد من الصناعات المتطورة لديها وتنتجها بتكاليف تمكنها من تسويقها في سوق التنافس الدولي. ان توصل مثل هذه الدول الى مثل هذه النتيجة لا يتم الا بثلاثة وسائل ليس للسعودية اي منها:

- اما ان ذلك عائد الى توفر اليد العاملة بكثرة شديدة (باكستان).
- واما الى اجورها الرخيصة (كوريا).
- واما الى امتلاكها لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة تستخدمها في عملية التصنيع (اليابان).

والسعودية ليست قادرة على تحقيق مثل هذا الامر بسبب قلة اليد العاملة فيها والارتفاع الشديد في اجور العمال لديها وتخلفها على الصعيد التكنولوجي. من هنا فان الصناعة ذات الافق المفتوح في السعودية هي التي تتوفر لها اسواق داخلية (ونستثني من ذلك الصناعات التي تتخذ البترول مادة اولية لها).

ثانياً: ضيق نطاق السوق

ان ازدهار الانتاج الصناعي يرتبط بمسألة تصريف الانتاج واستهلاكه، وهو امر مرتبط بحجم السوق الاستهلاكي. فاذا اخذنا السوق السعودي لوجدنا انه سوق ضيق جداً وهذا عائد الى عدة امور:

- ضآلة عدد السكان (اقل من عشرة ملايين نسمة).
- ضعف البنية الاساسية للاقتصاد السعودي الناتج عن تفاوت كبير في متوسط الدخل الفردي للسكان (بين البدو والفقراء وجماعة المليارات من الحكام واقربائهم والمقربين اليهم). وفي الاحصاءات الاخيرة للعام ١٩٨١ ان معدل الدخل الفردي في السعودية سيرتفع الى مئة الف فرنك فرنسي[١] وقد كان الدخل ٦٨ الفاً عام ١٩٨٠ (دخل الفرد في الولايات المتحدة ٥٠,٨ الفاً وفي سويسرا ٦٨,٥ الفاً). وان معدل دخل السعودية من ثرواتها النفطية المكتشفة يقدر بـ٢٥ الف مليار فرنك

فرنسي اي ثلاثـة ملايين فرنك لكل فرد سعودي. غير ان هذه الارقام هي ارقام نظرية تقوم على توزيع «كتابي» لمجموع الدخل على مجموع السكان في حين ان عملية التوزيع لا تجرى على هذا الاساس «المساواتي» ابداً بل على اسس اخرى يعرفها الجميع[1]. يضاف الى التفاوت في الدخل مشاكل النقل والمواصلات. ولقد ثمَّرت السعودية الكثير من الاموال في هذه المشاريع (طرقات - مطارات - موانيء..) ولكن الارتجال في هذه المشاريع وطرائق تنفيذها والاكلاف التي تدفع لتنفيذها هي اكثر بكثير مما ينبغي. وعليه فان توافر الاسواق الداخلية، هو العامل الاهم في قيام الصناعت، وهذا لن يتم الا برفع مستوى المعيشة للاكثرية الساحقة من السكان (بل لكل السكان) وتحسين شبكة الطرق والمواصلات الداخلية وتحضير الارياف وهذه امور حققت بعضها الخطط الخمسية السعودية ولكن الكثير باق للتحقيق.

كما ان توسيع الاسواق الخارجية هو مسألة حيوية بالنسبة لدولة قليلة السكان كالسعودية تطمح لان تجعل من نفسها دولة صناعية. لذا فالتكامل الاقتصادي بينها وبين بقية الدول الخليجية يصبح مسألة على درجة كبيرة من الخطورة والاهمية. وهذا التكامل ليس مقصوراً على الاجتماع ضمن مجلس واحد كمجلس التعاون لدول الخليج. بل المهم هو ان يجري تنسيق فعلي وحقيقي للتوجهات الصناعية لدى هذه الدول كي تصبح صناعاتها متكاملة ومتناسقة لا متنافرة ومتنافسة.

ثالثاً: ندرة الأيدي العاملة

ان ندرة الايدي العاملة في المملكة ترفع من معدل الاجور والتكاليف مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف التصنيع وبالتالي الى ارتفاع اسعار الصناعات ويضعف من قدرتها التنافسية مع السلع ذاتها المنتجة في الدول الاخرى. كذلك فان ارتفاع اسعار السلع المصنعة محلياً يجعل المستهلك السعودي يتجه لشراء السلع المصنعة في الخارج وهذا ما يؤدي الى الكساد الصناعي. من هنا فان عمل السلطة هنا هو صعب جداً وفي اتجاهين:

الاول يتوخى زيادة الاهتمام بالتأهيل والتدريب للشباب السعودي ورفع مستواهم الفني، وهذه المحاولة ثبت حتى الآن نجاحها الجزئي ولكنها لم تكن بالمستوى ولا بالفعالية والكمية المطلوبتين لتلبية احتياجات البلاد. من هنا كانت مسألة العمال الاجانب «شراً لا بد منه». وكانت نسبة تدفق هؤلاء العمال تفوق الى حد كبير نسبة تأهيل العمال السعوديين.

الثاني يتوخى تطوير العقلية الشعبية داخل السعودية في عدة نواح ترتبط بهذا الامر. منها:

- ترغيب السعوديين بالعمل المهني وهو امر صعب.

- حث المواطن السعودي على تشجيع صناعته الوطنية وتفضيلها على الصناعات الاجنبية خدمة لاقتصاده الوطني، وهو امر مشكوك فيه، نظراً للطفرة الاجتماعية والاقتصادية التي تبهر السعودي (على كل المستويات السلطوية والاجتماعية) امام كل ما هو غريب واجنبي، ونظراً لقوة الدعاية ووسائل الترغيب ولمراكز التقرير التي يتحكم بها «مسؤولون» من الدول الصناعية ويستخدمونها للترويج لمنتوجات بلدانهم.

رابعاً: قلة الكفاءات التنظيمية والادارية العالية

يحتاج التصنيع الى كفاءات تنظيمية وادارية عالية تفتقر اليها الدول النامية عموماً والسعودية خصوصاً. لذا تجد السلطة السعودية نفسها تعتمد على مراكز الدراسات الاجنبية (الاميركية خاصة) لوضع برامجها التنموية. وفي مقدمة هذه المراكز معهد ستانفورد للابحاث الذي له دور اساسي في خطط السعودية الثلاث للتنمية: تخطيطاً وتنفيذاً.

ولقد اختصر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم للعام ١٩٨١ هذا الوضع بالقول (عن السعودية وسواها من البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال):

«ان الميزة الكبيرة الوحيدة التي تتمتع بها هذه البلدان تتمثل في وجود رؤوس اموال ضخمة يمكن استثمارها... وكان لهذا الاستثمار الواسع نتائج مشهودة. فقد ارتفع اجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحوالي ١٥٪ سنوياً بالقيمة الحقيقية بين ١٩٧٧ و١٩٧٨ وتطورت البنى الاساسية بسرعة فائقة... غير ان هذا التطور السريع ادى الى ظهور نوعين من المشاكل. فقد واجهت البلدان الستة (وما زالت تواجه) اختياراً صعباً يتعلق بتوزيع الدخل على الصعيد الداخلي. فحكوماتها تود بصورة طبيعية ان يكون لكل فرد من سكانها نصيبه من الثروة، كما عرفت ضغوطاً شعبية دفعتها لتحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه ان مجرد تقسيم العائدات النفطية في شكل مدفوعات تحويل يجعل من الصعوبة بمكان تنمية الحوافز للعمل في البناء او في

الصناعات التي انشئت حديثاً. وحتى في حال وجود هذه الحوافز، فالاجور التي يتوقع العاملون تقاضيها (مضافة الى الانتاجية المنخفضة في البداية) ستجعل هذه الصناعات غير قادرة على المنافسة في المجال الدولي».

امام هذه العقبات جميعاً، وجدت السعودية نفسها تتجه نحو الصناعات البتروكيماوية القائمة على المادة الوحيدة المتوفرة في البلاد وهي النفط. وهي صناعات تحتاج الى كثافة شديدة في رأس المال (وهو متوفر بكثرة) والى عدد محدود من اليد العاملة بسبب ارتفاع الاساليب الآلية والتقنية فيه. هذه المزايا جعلت السعودية قادرة على الانتاج بتكاليف معقولة وبقدرة تنافسية لا بأس بها. الا انه حتى في هذه الناحية الوحيدة المتاحة امام التصنيع السعودي، توجد عوائق مهمة ينبغي اخذها بعين الاعتبار:

- **التكاليف** غير العادية لانشاء المصانع. (انتقال تكاليف مصنع واحد من ٥ مليارات الى ٢٠ مليار دولار).
- **التثمير** في حقل البتروكيماويات في فترة تعرض فيها السوق العالمي لفائض من الانتاج.
- **عدم التنسيق** مع الدول النفطية في الخليج التي تعاني من المأزق نفسه.
- **عدم وجود** ضمان لامكانية تحقيق ريع وربح لهذه المشاريع الضخمة.
- **ربط الانتاج** السعودي بالتكنولوجيا الغربية: تقنياً وبشرياً، وبالتالي تأكيد التبعية الصناعية السعودية للغرب بعد التبعية البترولية.

كل هذه الامور تؤكد حقيقة اساسية وهي انه اذا كانت المملكة العربية السعودية قد حققت خططها التنموية بعض النجاح في القطاعات الاجتماعية والصحية، فان علامة ستفهام كبرى لا تزال موضوعة فوق مشاريعها الصناعية! ذلك انه من الصعب الحكم على مشاريع الحكومة السعودية الهادفة «الى تنويع الاقتصاد للتقليل من الاعتماد على صادرات البترول الخام - والحصول من انتاج المملكة على قيمة اكبر، واقامة قاعدة صناعية تكون في الوقت نفسه معهداً للتدريب وفاتحة للمزيد من الانماء الصناعي». فهل سيكون العام ١٩٨٥ هو عام الاقتصاد السعودي الناجح ذي المستوى العالمي من الكفاءة والمكتفي بذاته؟؟.

. . . ان جميع الدلائل الموضوعية تشير الى ان الاقتصاد السعودي، بدل ان يتجه نحو مزيد من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي، فانه يتجه نحو المزيد من الارتهان والتبعية. . . !

٣ - التبعية العسكرية.

ان دولة كالسعودية مدعوة بالتأكيد لتقوية وضعها العسكري كي تستطيع الدفاع عن نفسها وتحقيق استقلالها العملي. هذه التقوية لها وجوهها الكمية والنوعية، وكذلك في انواع الاسلحة وعلى كل الاصعدة البرية والبحرية والجوية والحرس الملكي. وقد احتلت السعودية في العام ١٩٨١ المرتبة السابعة بين دول العالم في عملية الصرف على القوة العسكرية، حيث بلغت المصاريف ٨٨ مليار فرنك. وتشمل برامج السعودية عدة حقول:

● **تصنيع الاسلحة** (بالتفاهم مع مصر) وهو مشروع قيل انه اوقف بعد كمب ديفيد.

● **تدريب الشباب** السعوديين في الداخل او في بعثات عسكرية الى الخارج وخاصة الى الولايات المتحدة.

● **شراء الاسلحة** من الدول الصناعية وبشكل رئيسي من الولايات المتحدة.

وحيث ان السعودية تعاني من ازمة العدد في قواتها العسكرية فانها تحاول ان تعوض عن ذلك بطريقتين:

١ - اما باعتماد نوع من انواع «المرتزقة» في الجيش السعودي وخاصة من بعض البلدان الاسلامية (الباكستان) او النافذة في المملكة (الولايات المتحدة) بحيث ان عدد الاجانب في القوات السعودية بلغ نحواً من ١٤٠٠٠ شخص[١].

٢ - واما بتقوية النوعية في السلاح والرجال على حساب الكمية وهو امر يتطلب تقنية عالية سواء في السلاح ام في التدريب، وهو غير متوفر للسعوديين مما يفرض على السلطة السعودية خيارين صعبين: التخلي عن مشاريعها العسكرية او القبول بالوجود الاجنبي داخل قواتها المسلحة (اي التبعية العسكرية على مستوى الجهاز البشري بعد التبعية على مستوى السلاح والتدريب).

---

1 — Ghassan Salamé, Développement et Dépendance, le Cas Saoudens, 1978, p.30.

هذا الوضع يطرح مشكلة جوهرية وهي: الى اي مدى يمكن القول ان السلطة السعودية هي الآمرة الفعلية لقواتها المسلحة؟ ولأوامر من يخضع مثل هذا العدد الضخم من المجندين الغرباء، سواء في اسلحة الجيش المختلفة ام في القواعد العسكرية ام في طائرات الاواكس الحديثة؟؟.

ان الاجابة الصحيحة على هذا السؤال تفترض العودة الى آخر صفقات السعودية العسكرية والتي سميت بصفقة العصر، اي صفقة شراء طائرات الآواكس من الولايات المتحدة، كنموذج. ففي دراسة خلفيات ودلالات هذه الصفقة اكثر من دليل وبرهان على نوعية ومدى التبعية العسكرية التي تربط السعودية بالولايات المتحدة الاميركية.

صفقة «الاواكس»: الخلفيات والدلالات.

جاء في المعلومات الصحفية، ان مجلس الشيوخ الاميركي وافق باغلبية ضئيلة، وبعد معركة سياسية صعبة شارك فيها الرئيس ريغان اكثر من مرة لاقناع بعض الاعضاء في الكونغرس بضرورة الموافقة على صفقة الاواكس للمملكة العربية السعودية، وقد تمت موافقة الكونغرس الاميركي على الصفقة بتاريخ ٢٨ - ١٠ - ١٩٨١. وجاء في المعلومات الخاصة بهذه الصفقة، حسب مراجع متخصصة في الاسلحة والستراتيجية، ان قيمة الصفقة الاجمالية تبلغ ٨,٥ مليار دولار، وهي تشمل الاسلحة والمعدات التالية:

- **٥ طائرات انذار مبكّر** من طراز اواكس «اي - ٣أ - سنتري»، وهي نموذج معدل لطائرة النقل المدني بوينغ ٧٠٧. وتحمل راداراً دائرياً على ظهرها يصل قطره الى تسعة امتار، كما يمكنها ان تحمل اربعة اطنان من المعدات الرادارية اضافة الى حاسب الكتروني متقدم ومعدات اتصال حديثة.
- **٢٤ مركزاً ارضياً** لفرز وتوزيع المعلومات التي تحصل عليها الاواكس.
- **مجموعة اجهزة رادار ارضية.**
- **٢٠٢ خزان وقود اضافي للطائرات المقاتلة «ف - ١٥».**
- **١٧٧٧ صاروخ «سايد ويندر - ام - ٩ل».**
- **٦ طائرات «ك-سي ١٣٥»** من نوع الصهاريج الطائرة.

لكن الخبراء في الاسلحة اشاروا الى ان الولايات المتحدة الاميركية قد اشترطت ازالة بعض المعدات المتقدمة من طائرات الاواكس لكي تسمح بتسليمها للسعودية، وذلك تحت ضغط الكونغرس واسرائيل. ومن المعدات التي ازيلت من الاواكس:

- **النظام المشترك لتوزيع المعلومات التكتيكية.**
- **نظام مراقبة التحركات البرية وهو مطلب اسرائيلي جوهري لانه بحسب الطرح الاسرائيلي يبطل قدرة المفاجأة لدى الجيش الاسرائيلي.**
- **جهاز التجسس على الاتصالات اللاسلكية وقطعها.**
- **جهاز الاستطلاع بالتصوير والتشويش على المقاتلات العدوة.**

. . . وفوق ذلك تبقى الاواكس، التي لن تسلم للسعودية الا بعد خمس سنوات، خاضعة للمراقبة الاميركية المتواصلة: في العمل وفي المعلومات وفي القواعد الخاصة بها.

ولقد اجمل مسؤول في وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون)، في تصريح نشرته معظم الصحف بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨٢، الشروط التي وضعتها الادارة الاميركية بخمسة وقال: انه في اثناء زيارة وزير الدفاع الاميركي وينبرغر للمملكة العربية السعودية خلال شباط (فبراير) ١٩٨٢ وقع مثل هذا الاتفاق مع وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز. وقال الناطق ان هذا الاتفاق يستوفي الشروط التي حددها الكونغرس الاميركي للسماح لحكومة الرئيس رونالد ريغان ببيع هذه الطائرات للسعودية. وكشف الناطق النقاب عن الشروط الخمسة كالتالي:

١ - ان يكون بامكان الحكومة الاميركية التصرف في المعلومات التي تحصل عليها هذه الطائرات.
٢ - ان تظل برامج العقول الالكترونية في هذه الطائرات ملكاً للولايات المتحدة.
٣ - ان يمنع مواطنو الدول الاجنبية من ركوب هذه الطائرات.
٤ - ان يمنع مواطنو الدول الاجنبية من استخدام هذه الطائرات او من استخدام المعلومات التي تحملها.
٥ - ان يسمح باستخدام اميركيين اضافيين لدعم امن هذه الطائرات بموافقة الحكومتين الاميركية والسعودية.

واشار الناطق باسم البنتاغون الى ان بلاده حصلت على جميع التأكيدات اللازمة بهذا الصدد، مما يوفر للرئيس ريغان فرصة اقناع الكونغرس باتمام الصفقة[1]. ولقد وافق وزير الدفاع الاميركي وينبرغر، وبناء لطلب السعوديين، على ابقاء هذا الامر سراً كي لا يكون فيه احراج للسعودية، وذلك لما فيه من امور سياسية وتقنية تطال السيادة السعودية في الصميم. ويبدو ان افشاء هذا «السر» اثار امتعاضاً لدى المسؤولين السعوديين ولكنهم فضّلوا عدم الرد عليه مباشرة لان فتح مثل هذا الموضوع والجدل حوله سيزيد من الاحراج.

لذلك دعوا الاميركيين انفسهم الى ترتيب الامر «**بالتي هي احسن**». فسارعت ادارة الرئيس ريغان الى انقاذ ماء الوجه السعودي، فصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية دين فيشر بتاريخ ٢٨-٢-١٩٨٢ (اي في اليوم التالي مباشرة لتصريح الناطق باسم البنتاغون) بان «**احترام السيادة السعودية كان عنصراً اساسياً في المناقشات الخاصة باستخدام ٥ طائرات من طراز اواكس وافقت الادارة الاميركية على تزويد الرياض بها في الصيف الماضي**». ولكن الناطق الاميركي تجنب الاشارة الى ما ذكر عن اتفاق وقعه وزير الدفاع الاميركي وينبرغر والامير سلطان وزير الدفاع السعودي خلال زيارة وينبرغر الاخيرة للسعودية. وقال فيشر «**ان وينبرغر اجرى خلال وجوده في الرياض، عدداً من المناقشات التي استهدفت متابعة تفاصيل سلسلة الترتيبات المتعلقة ببيع الاواكس التي ننظر اليها على انها في صلب مصلحة البلدين**». وان هذه المناقشات جرت في اطار من الصداقة التقليدية والاحترام للسيادة السعودية الاساسية بالنسبة لهذه العلاقة «**وان الولايات المتحدة مسرورة للزيارة التي ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين**[2]». لكن هذا «**التلطيف**» للعلاقة مع السعودية ولاحترام سيادتها لم يحل دون اصدار بيان على لسان وزير الدفاع السعودي ينفي فيه توقيع السعودية على اي اتفاق مع اميركا حول شروط خاصة بشراء الاواكس. ولكن هذا النفي لم يصدر «**رسمياً**» في الوكالة السعودية للانباء... وانما نشر في صحيفة مقربة من السعودية تصدر في لندن[3].

ومهما كان نوع الجدل القائم، والذي سيقوم حول هذا الموضوع، فانه من الضروري العودة الى الاساس: اي الى الخلفيات والدلالات التي تقف وراء صفقة

---

(١) - تصريح نشره معظم الصحف العربية بتاريخ ٢٧ - ٢ - ١٩٨٢ - راجع صحيفة «النهار» وسواها في التاريخ نفسه.

٢ - الصحف اللبنانية. ٢٨-٢-١٩٨٢ - راجع صحيفة «السفير» في التاريخ نفسه.

٣ - صحيفة «الشرق الاوسط» - ٢/٣/١٩٨٢.

الاواكس الاميركية للمملكة العربية السعودية، وهي خلفيات اقتصادية وعسكرية واستراتيجية.

ان مسألة بيع الاسلحة الاميركية هي جزء من الوضع الاميركي الاقتصادي - السياسي. فمن المعروف ان صناعة الاسلحة هي احد الحقول الكبرى في الصناعة الاميركية وان الولايات المتحدة هي اكبر مصدر للاسلحة في العالم وان نسبة الصادرات الاميركية من مجمل الصادرات العسكرية العالمية منذ العام ١٩٥٠ حتى العام ١٩٧٧ تراوحت بين ٤٥٪ و٥٠٪.

وقد شهد قطاع الصناعة العسكرية ركوداً بتوقف حرب فيتنام وبالتالي فان بعض الشركات صارت مهددة بالاقفال. ولكن الوضع تبدل في منتصف السبعينات بفضل عاملين مهمين:

الاول: زيادة المداخيل النفطية لدى الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط والوضع القلق في هذه المنطقة، مما سمح للولايات المتحدة بزيادة مبيعاتها من الاسلحة الى هذه المنطقة (السعودية وايران خاصة).

الثاني: اعتماد الولايات المتحدة سياسة تقوية الحلفاء المحليين وتجنب سياسة التدخل المباشر. وقد قامت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الاميركي بتحديد الاهداف الاميركية لمبيعات الاسلحة الى الدول الاخرى. ومن المفيد ايراد هذه الاهداف على الشكل التالي:

١ - دعم الجهود الدبلوماسية لحل النزاعات الاقليمية الرئيسية من خلال الحفاظ على موازين قوى محلية ومن خلال تطوير تأثيرنا ونفوذنا على الاطراف المحلية.
٢ - التأثير على التوجهات السياسية للدول التي تمتلك مواد استراتيجية.
٣ - تطوير النقاط المشتركة بين القدرات العسكرية للحلفاء الرئيسيين الذين يشاركوننا في ترتيبات دفاعية مشتركة.
٤ - تطوير الاكتفاء الذاتي في الردع والدفاع كعامل استقرار بحد ذاته وكأسلوب لتخفيض امكانية التورط الاميركي المحتمل.
٥ - الحد من النفوذ السوفياتي.
٦ - تطوير امكانية تأثيرنا ونفوذنا على الحكومات والنخب العسكرية وخاصة التي تؤثر اتجاهاتها السياسية علينا فيما يخص القضايا المحلية والعالمية.

٧ - اعطاؤ نا امكانية الضغط والتأثير على بعض الحكومات في بعض القضايا ذات الاهمية الفورية بالنسبة لنا.

٨ - تأمين حق الحصول على قواعد وتسهيلات في ما وراء البحار، وحقوق المرور لدعم انتشار قواتنا وعملياتها وانظمة مخابراتنا.

يتضح من هذا الاهداف ان الاهمية الاساسية معطاة للتأثير الاميركي على الاوضاع العسكرية للدول المستوردة. ليس من منظور شراء الاسلحة، وهذا يشكل نسبة ٤٠٪ فقط من العملية كلها، وانما من منظور التأثير، الذي يقدمه الخبراء العسكريون الاميركيون، على جيوش الدول المستوردة، وتبنّي هذه الجيوش للعقائد العسكرية الغربية. ولقد التقت مصالح جهات متعددة داخل الولايات المتحدة على تشجيع بيع الاسلحة وخاصة للدول المنتجة للنفط. فوزارة الشؤون الاجتماعية الاميركية تحقق عملا لنحو من نصف مليون عامل في صناعة الاسلحة. ووزارة المال تحصل على البترو - دولار. ووزارة التجارة تحسن ميزان المدفوعات. ووزارة الخارجية تقوى علاقاتها الخارجية، ووزارة الدفاع تنمي برامجها العسكرية.

ولقد كان شاه ايران اكبر زبائن الولايات المتحدة في شراء الاسلحة، من ضمن دوره الاقليمي في الخليج، ونظراً لخططه الرامية الى جعل الجيش الايراني خامس اقوى جيش في العالم. ويوم انهار عرش الشاه في ايران كانت له عقود مع الولايات المتحدة بقيمة ١٢ مليار دولار وكانت هذه العقود تشمل، في جملة ما تشمل، ١٦٠ طائرة من طراز «ف - ١٦» تصل قيمتها الى حدود ثلاثة مليارات وخمسماية مليون دولار. وسبع طائرات اواكس يتراوح سعرها كلها بين مليار ومائتي مليون ومليار وثلاث ماية مليون دولار (تجدر هنا ملاحظة ان سعر السبع طائرات اواكس لايران يعادل تقريباً سعر طائرة واحدة للسعودية التي قدرت صفقتها: ٥ طائرات اواكس = ٦ مليارات دولار اي ان طائرة الاواكس الواحدة تساوي ١,٢ مليار دولار للسعودية). ويشير جيمس اينكنز سفير الولايات المتحدة الاسبق في السعودية الى هذا الموضوع، ويروي انه قُدِّر له عندما كان سفيراً لبلاده في المملكة السعودية ان يتحدث مطولا مع القيادة السعودية حول ضرورة الحيلولة دون حدوث قفزة في اسعار النفط تصل بها الى مستويات من شأنها التسبب بمصاعب كثيرة للعالم الصناعي وللعالم الثالث. ويضيف ايكنز انه كان يتلقى جواباً ايجابياً من الملك فيصل ثم من الملك خالد وكذلك من الامير فهد ومن وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني. الا ان الامر لم يكن كذلك مع الامير سلطان إلذي راح «**ينتقد المبررات التي نقدمها حين نطالب بخفض اسعار النفط في حين ان كلفة الاسلحة التي تشتريها المملكة من الدول الصناعية ذاتها ترتفع بسرعة تزيد كثيراً عن سرعة ارتفاع اسعار النفط**».

ولعلّ رؤ ية الامير سلطان هذه، هي الاكثر تمثيلا لوجهة النظر السعودية من تلك التي يعرب عنها الشيخ اليماني. ولعل طائرات الاواكس خير مثال على ذلك. ويقول ايكنز **«لقد كان سعر العشر طائرات اواكس التي كنا سنبيعها لشاه ايران ٢,٢ مليار دولار اي ٢٢٠ مليون دولار لكل طائرة منها. واما الطائرات الخمس التي ستباع للسعودية، فان سعرها يصل الى ستة مليارات دولار، اي ان سعر الواحدة منها اصبح ١,٢ مليار دولار. وبطبيعة الحال فان هذا السعر يتضمن (كما كان الحال بالنسبة لايران) ثمن قطع الغيار وكلفة الصيانة... الا ان تصاعد الاسعار كان دراميا للغاية»**.

وبسقوط شاه ايران وانتصار الثورة الايرانية انهارت هذه العقود وتم الغاؤ ها على يد النظام الجديد في طهران. ولم يكن ما حدث في ايران ضربة للسياسة الاميركية بل كان ايضاً ضربة لسوق السلاح الاميركي في المنطقة. وما من شك في ان القوى التي تقف وراء صناعة الاسلحة الاميركية ستحاول الضغط على الادارة الاميركية لايجاد سوق بديل للسوق الايرانية وهذه السوق لن تكون سوى السوق السعودية...

هذا ما حصل بالفعل. فقد عملت زيارة هارولد براون وزير الدفاع زمن الرئيس كارتر، الى السعودية خلال العام ١٩٧٩، على ايجاد سوق جديدة ذات مردود اقتصادي للولايات المتحدة، باعتبار ان بيع الاواكس هو بالاساس مشروع تجاري اكثر مما هو مشروع سياسي - عسكري. والدليل على ذلك مسارعة الولايات المتحدة لارسال طائرتي اواكس في اذار (مارس) ١٩٧٩ الى السعودية لمراقبة العمليات العسكرية الجارية بين شطري اليمن. وهو امر مهم وحيوي للسعوديين وفي الوقت ذاته لاجراء شبه تجربة على هذه الطائرة واقناع السعوديين بفوائد اقتنائها **«حرصاً على امن المملكة الحيوي تجاه اي هجوم قد تتعرض له من اية جهة كانت»** كما قال الاميركيون.

وعندما نشبت الحرب العراقية - الايرانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، قام رئيس الاركان المشتركة للجيش الاميركي الجنرال ديفيد جونز بزيارة مفاجئة للسعودية في الشهر نفسه. ولم تمض ثمان واربعون ساعة على زيارته للمملكة حتى أعلنت الولايات المتحدة ارسال اربع طائرات اواكس دفاعية الى السعودية. وفي اواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه، صرحت السعودية بلسان سفيرها في واشنطن، انها تريد شراء طائرات الاواكس المتواجدة على اراضيها وذلك بهدف **«الدفاع عن نفسها وللدفاع عن الدول الخليجية الاخرى المنتجة للنفط»**.

وبالطبع، فليست هذه هي اول مرة تسعى فيها المملكة العربية السعودية لعقد صفقات تسلح مع الولايات المتحدة. فخلال الستة عشر عاماً الاخيرة (١٩٦٥ - ١٩٨١) قدمت السعودية الى الولايات المتحدة طلبات تسلح بما يزيد على الثلاثين مليار دولار. وهي طلبات لم تلب اميركا سوى قسم منها وهي تشمل البناء والتدريب والعتاد. ومنها:

١ - مشروع بناء المنشآت العسكرية السعودية.
٢ - برنامج سلاح المعدات الحربية.
٣ - برنامج توسيع البحرية السعودية.
٤ - برنامج القوات الجوية السعودية.
٥ - برنامج تحديث الحرس الوطني الملكي السعودي.
٦ - برنامج تحديث الجيش الملكي السعودي.
٧ - برنامج نظام الدفاع الجوي السعودي.
٨ - ... وأخيراً «لا آخرا» برنامج الأواكس!

جميع هذه المشاريع والبرامج تؤكد على حقيقتين جوهريتين:

● **ضخامة الاموال والتكاليف التي تنفق على مثل هذه البرامج.**

● **تمسك الولايات المتحدة بسياسة الهيمنة الكاملة على النظام العسكري للمملكة السعودية**، وذلك لما للعسكريين السعوديين من تأثير على العائلة المالكة وعلى وضع المملكة، وبالتالي على دورها السياسي والستراتيجي في المنطقة والعالم.

ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل ان صفقة الاواكس الاميركية للسعودية هي صفقة ذات حوافز اقتصادية فقط ام ان هناك حوافز واهدافاً سياسية واستراتيجية وراءها؟

والجواب على ذلك واضح. فبالرغم من اهمية المغزى، او الخلفية الاقتصادية لصفقة الاواكس، فمما لا شك فيه ان هذه الصفقة تدخل في اطار الاستراتيجية الاميركية الجديدة لمنطقة الشرق الاوسط بشكل عام وللخليج العربي والسعودية بشكل خاص.

وعلى هذا، فالسؤال الثاني الذي يطرح هو: هل ان صفقة الاواكس هي بالاساس في خدمة المصالح السعودية ام في خدمة المصالح الاميركية وبالتالي واستناداً الى سياسة السلطات السعودية هل يمكن التفريق بين مصالح السعودية ومصالح الولايات المتحدة. والى اي مدى؟

ان المخططين العسكريين شرعوا منذ اوائل السبعينات بوضع خطط لاحتلال منابع النفط في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج. فلقد كان هاجس الاميركيين الدائم، ولا يزال، هو وجود امكانية هجوم سوفياتي مباغت على حقول النفط، مما يهدد الغرب بالاختناق لان وضعاً كهذا يضع اوروبا المرتهنة لنفط الشرق الاوسط بنسبة ٧٠٪ واليابان بنسبة ٨٠٪ تحت رحمة الاتحاد السوفياتي. وقد قويت هذه الهواجس بسقوط شاه ايران الذي كان يقوم بدور الشرطي الاميركي في المنطقة. وتلازمت فكرة احتلال منابع النفط مع فكرة انشاء قوات اميركية للتدخل السريع، يكون هدفها الاول حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة وفي مقدمتها منابع النفط في الخليج. كما يمكنها القيام بمهمات اخرى في مناطق الاضطرابات في العالم. وبدأ العمل في سبيل بلورة استراتيجية اميركية بلورة شاملة في منطقة الشرق الاوسط منذ عهد الرئيس كارتر، وجاء ريغان ليضع هذه الستراتيجية موضع التنفيذ والتطبيق العملي. وليس من قبيل المصادفات ان تكون صياغة هذه الستراتيجية قد بدأت مع بدء الولايات المتحدة باستيراد النفط في بداية السبعينات. فقبل هذا التاريخ كانت الولايات المتحدة دولة منتجة ومصدرة للنفط. ولكنها تحولت الى دولة مستوردة للنفط وتستهلك اكبر قدر من الطاقة في العالم.

وبدأت في عهد كارتر الاستعدادات والتمرينات والتدريبات وذلك في ظروف صحراوية مشابهة لمنطقة الخليج. كما بدأ تعزيز القوات الاميركية في المناطق والقواعد المحيطة بالخليج. ولكن سياسة كارتر الخارجية كانت سياسة متقلبة تفتقر الى الحزم اللازم. وقد جاءت احداث ايران وسقوط الشاه واحتجاز الرهائن الاميركيين وفشل عملية تخليصهم... جاءت كلها لتضعف من موقف الولايات المتحدة دون ان تقود الى تغيير في تصميم اميركا على القاء كل ثقلها في الخليج وحوله، لابقاء هيمنتها على حقول النفط، الشريان الحيوي للعالم الصناعي كله.

وجاء ريغان الى السلطة بنبرة قوية واستعداد وتصميم على استعادة عظمة اميركا، وباسلوب المواجهة المباشرة مع اعداء الولايات المتحدة. وجاء بكسبار وينبرغر وزيرا للدفاع ومنفذاً لهذه السياسة القائمة على ثلاثة عناصر:

١ - عنصر المجابهة مع المعسكر السوفياتي في كافة الميادين الحياتية وعلى كافة بقاع الكرة الارضية.
٢ - عنصر الترابط الاقليمي بحيث تقوم الستراتيجية على اسلوب الدوائر الاقليمية.
٣ - عنصر التسلح والتسليح: بزيادة القدرة العسكرية الاميركية من جهة لمنع السوفيات من فرض شروطهم وسياستهم، متكلين على ميزان القوة العسكري المختل لصالحهم، وتسليح القوى والانظمة والدول التي تتعاطى مع الولايات المتحدة وربط هذا التسليح بنظام التسلح الاميركي. (وهذا هو بالفعل وضع طائرات الاواكس التي ستسلم للسعودية).

والتطبيق العملي لهذه العناصر الثلاثة على صعيد الشرق الاوسط ومنطقة الخليج يقوم على:

- تغييب الصراع العربي - الاسرائيلي وابراز الصراع الاسلامي - السوفياتي.
- انشاء دوائر استراتيجية مترابطة:

اميركية - اسرائيلية (التعاون الستراتيجي) كقاعدة ونواة ومركز في الدائرة.
اميركية - اسرائيلية - مصرية، من خلال اتفاقات كامب ديفيد.
اميركية اسرائيلية - مصرية - خليجية من خلال مجلس التعاون الخليجي.

وبما انه من الصعب على دول الخليج اقامة تعاون مباشر مع الولايات المتحدة لما يثيره هذا التعاون من مشاكل وحساسيات، فان دول الخليج توقع على معاهدات امنية مع السعودية وهذا ما حصل بالفعل مؤخراً، والسعودية توقع على معاهدة «سرية» مع الولايات المتحدة. وهكذا تكون دول الخليج جميعها تحت المظلة الاميركية بشكل غير مباشر ودون اثارة الحساسيات المحلية والاسلامية والعربية ضد السلطات الحاكمة فيها.

وعلى هذا الصعيد، يمكن القول انه منذ اليوم الذي تبلورت فيه فكرة قوات التدخل السريع الاميركية، وفكرة الدفاع عن حقول النفط، اصبحت منطقة الخليج المكان الانسب والاهم المرشح لتجارب هذه القوات. وكان الموضوع الدقيق في كل ذلك: اين هي نقاط الارتكاز والقواعد التي يمكن ان تسهل مهمة هذه القوات وتزيد من فعاليتها؟ صحيح ان الرئيس السادات عرض على الولايات المتحدة تقديم

تسهيلات لقواتها في قاعدة رأس بناس على البحر الاحمر. وصحيح ايضاً ان الولايات المتحدة سارعت الى تجهيز قواعد دييغو غارسيا في المحيط الهندي وقاعدة بومباسا في كينيا وقاعدة بربرة في الصومال وقاعدة معيرة في عمان، كل ذلك بهدف ايجاد طوق عسكري استراتيجي حول نفط الخليج. وصحيح ايضاً ان المملكة العربية السعودية اظهرت استعداداً، بل انها نفذت الطلب الاميركي، بزيادة انتاج النفط للتعويض عن النقص الحاصل بسبب الحرب العراقية - الايرانية... كل هذا صحيح ولكن الصحيح ايضاً هو ان السعودية لم تكن في وضع يسمح لها باعطاء الولايات المتحدة قواعد عسكرية، نظراً لما يشكله هذا الامر من احراج للعائلة المالكة ومن مشاكل ومصاعب سياسية داخل المملكة وفي العالم العربي. فما العمل؟

والجواب واضح: اذا كان من المستحيل اعطاء قواعد ثابتة للاميركيين على الارض السعودية فيمكن اعطاء الاميركيين قواعد طائرة فوق المملكة العربية السعودية من خلال استعمال طائرات الاواكس. وهذا ما حصل بالفعل. وحول هذه النقطة يقول جيمس ايكنز السفير الاميركي الاسبق في الرياض «**ان الرئيسين كارتر وريغان هما اللذان وعدا السعوديين ببيعهم طائرات الاواكس. ومضمون العرض هو ان يقوم الاميركيون بتسليم السعوديين خمس طائرات في عام ١٩٨٥ وان يتولى طيارون اميركيون تشغيلها وصيانتها طيلة السنوات الخمس اللاحقة**». وقد صرح السفير السعودي في واشنطن ان المملكة العربية السعودية ستنظر في مسألة اشراك الولايات المتحدة في المعلومات التي تجمعها طائرات الاواكس. ويضيف ايكنز: «**ولكن السفير لا يعرف قضية الاواكس معرفة جيدة: فالمسألة الحقيقية هي ان نعرف ما اذا كانت الولايات المتحدة ستتمكن من المشاركة في هذه المعلومات**». ويعترف السفير الاميركي الاسبق في السعودية «**ان هذه الصفقة ستكون بالغة الافادة للولايات المتحدة. فنادراً ما حدث لنا في تاريخنا كله ان حصلنا على قاعدة (وطائرات الاواكس الخمسة هي بالضبط قاعدة عسكرية) تطير فوق بلد آخر ثم يدفع ثمنها هذا البلد الآخر نفسه، مع مراكمة الارباح النقدية والاستراتيجية في الولايات المتحدة**».

ويستخلص من هذا الكلام الخطير عدة امور هامة:

● **ان الطائرات الاواكس الخمس** تشكل قاعدة عسكرية طائرة.

● **ان هذه الطائرات** (اي هذه القاعدة) هي بإمرة اميركية كاملة. فليس المطروح ما اذا كانت السعودية ستشرك الولايات المتحدة في المعلومات التي تحصل عليها

الاواكس، بل ما اذا كانت الولايات المتحدة ستسمح باعطاء السعوديين كافة المعلومات ام بعضها فقط.

● **ان هذه الصفقة هي في صالح الولايات المتحدة**: مالياً وعسكرياً واستراتيجياً. «انها صفقة بالغة الافادة للولايات المتحدة».

ويتساءل جيمس ايكنز: لماذا يريد السعوديون فعلا الحصول على هذه الطائرات؟ ويجيب بأن البعض يميل الى الاعتقاد بانهم يريدونها لانهم يعتقدون بانها ستزودهم باداة انذار مبكر تخطرهم سلفاً بحدوث اي هجوم محتمل على المملكة، سواء من جهة ايران او من جهة اليمن او من جهة الاتحاد السوفياتي او من جهة اسرائيل. ويعترف ايكنز بأنه شخصياً لم يكن متحمساً لبيع طائرات «ف-١٥» ولا لبيع طائرات الاواكس لايران او للسعودية. وكان اعتقاده هو ان «**هذه الطائرات بالغة الحداثة والتعقيد وتتجاوز قدرات السعوديين على استخدامها وانها بالتالي ليست الا مالا مهدوراً!! ولم تكن وجهة نظري بالنسبة للسعوديين حول موضوع الاواكس باهمية وجهات النظر التي اعرب عنها العسكريون الاميركيون الذين كانوا يرغبون رغبة جامحة في وضع هذه الطائرات فوق المملكة**».

هذه الرغبة الجامحة للعسكريين الاميركيين لها بالتأكيد ما يبررها، فقوات التدخل السريع تشكو من ثغرات في تنفيذ مهامها. وفي مقدمة هذه الثغرات مسألة القواعد العسكرية المناسبة، اي القواعد القريبة من الخليج والمجهزة بوسائل كافية، سواء على مستوى التجهيز المادي (الابنية - والمياه - والوقود - والمواصلات) ام على مستوى التجهيز الفني (التقنيون والاختصاصيون). ام على المستوى الجغرافي (قربها من الاهداف المقصودة والتي تتمركز بشكل رئيسي في مستطيل محدد في الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية). فاذا استثنينا القاعدة الصغيرة في البحرين (حيث يتواجد الاميركيون بشكل رمزي) فان بقية القواعد العسكرية التي ذكرناها من قبل، تبعد عن منطقة الخليج بين ٥٠٠ الى ٢٥٠٠ كلم. يضاف الى ذلك عملية النقل البعيدة المدى، سواء من اليابان واوكيناوا عبر الاسطول السابع ام من بريطانيا والمانيا الغربية في اوروبا ام من الولايات المتحدة مباشرة. جميع هذه التوجهات العسكرية نحو الخليج بحاجة الى نظام قيادة مسيطرة واتصالات متطورة وهو المعروف بنظام «س٣» الذي يباع مع الاواكس، وهو يشكل مركزاً ذا اهمية اساسية في نظام السيطرة والقيادة والاتصالات ليس فوق السعودية وحدها بل فوق المنطقة كلها. وستشكل الاواكس احدى حلقاته الاساسية. وسيكون من شأن هذا النظام ان يشكل مظلة جوية قليمية للدفاع الجوي عن كل منطقة الخليج وذلك بدعم اميركي.

وفي محاولة لاقناع اعضاء الكونغرس بفوائد صفقة الاواكس وزعت وزارة الدفاع الاميركية ورقة عمل تشير الى «**ان المملكة العربية السعودية قد اتخذت المبادرة في تكوين مجلس التعاون الخليجي مع البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة والكويت. وان احد الأهداف الاساسية لهذا المجلس، هو تطوير الدفاع المشترك في منطقة الخليج**». كما بينت ورقة العمل هذه ان الاواكس ستسمح بربط شبكات الدفاع الجوي لهذه الدول ونظام دفاعها البري بنظام دفاعي موحد يرتبط هو الآخر بالولايات المتحدة مما يشكل في الحقيقة والواقع حلفاً عسكرياً اميركياً خليجياً غير معلن يكمل الحلف الاطلسي ويشكل جناحه الجنوبي الشرقي. على ان يعطى الاردن في هذا التحالف دور القوة الصدامية في مواجهة ايران ودور التغطية على ما تريد ان تفعله الولايات المتحدة في المنطقة.

تبقى نقطة اخيرة في موضوع الاواكس الا وهي: هل تشكل طائرات الاواكس خطراً على اسرائيل؟ وما هي الاسباب التي جعلت الدولة العبرية تعارض بشدة هذه الصفقة؟.

في عودة الى اقوال المسؤولين الاميركيين حول هذه الصفقة، فان الثابت هو ان هذه الطائرات ستبقى تحت الهيمنة الاميركية خلال المراحل الثلاث لاستعمالها:

● في المرحلة الاولى التي تنتهي عام ١٩٨٥ تكون السيطرة الاميركية على هذه الطائرات شاملة.

● في المرحلة الثانية التي تمتد من عام ١٩٨٥ حتى العام ١٩٩٠ تكون السيطرة على الطائرات مشتركة بين الاميركيين والسعوديين.

● وفي المرحلة الثالثة التي تلي العام ١٩٩٠ هناك سيطرة سعودية «نظرية» ومشاركة اميركية فعلية باعتبار ان الصيانة ستظل بيد الاميركيين.

وطبيعي انه ما دام الاميركيون يتحكمون بهذه الطائرات فلن تشكل في اي حال خطراً على اسرائيل. ولقد اعلن ذلك وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيغ امام الكونغرس حين قال: «**ان الاواكس لن تقوم باية مهمة خارج اجواء المملكة العربية السعودية**». وسيظل الاميركيون يقدمون مساعداتهم الامنية لاسرائيل. وقد ذهب البعض الى القول انهم ربما استغلوا معلومات الاواكس لتزويد اسرائيل بها. كما اشار

الاميركيون الى ان الصفقة ستدعم امن اسرائيل لانها ستدفع بدول معتدلة في المنطقة كالسعودية الى الدخول في عملية السلام في الشرق الاوسط. وكان ايكنز قد كشف النقاب عن ان الولايات المتحدة قد قدمت في آب (اغسطس) ١٩٨١ الى اسرائيل ابراج اواكس كاملة تظهر للاسرائيليين كيف يستطيعون مقابلتها وماذا يمكن العمل بها. ويرى ايكنز ان السبب الرئيسي لمعارضة اسرائيل للصفقة هو في ابقاء النوايا العسكرية الاسرائيلية مخفية حتى عن الاميركيين انفسهم. فاسرائيل لا تريد ان تعرف حتى الولايات المتحدة باعمالها العسكرية التي قد يكون بينها هجوم على حقول النفط العربية في الخليج. واسرائيل في معركتها ضد الاواكس رابحة على الحالتين: فان منعت الصفقة و(وهذا لم يحصل) اظهرت مدى قدرة اللوبي الاسرائيلي على التأثير داخل الكونغرس. وان اخفقت (وهذا ما حصل بالفعل) جاءت تطلب دعماً اقتصادياً وعسكرياً جديداً مقابل الاواكس. وبين ما طلبته وما ستحصل عليه بالتأكيد جرم تجسس يعوض عليها نجاح صفقة الاواكس للسعودية. فاسرائيل هي بعد كل حساب، الحليف الاول للولايات المتحدة في المنطقة وهي حليفتها الستراتيجية. ولقد بات واضحاً ان الولايات المتحدة تود وتعمل على جمع كل من اسرائيل والسعودية تحت مظلة الستراتيجية الاميركية في المنطقة كعاملين يتمم الواحد منهما الآخر ولا يتناقضان.

لذا قال المتحدث باسم الخارجية الاميركية آلان رومبرغ: «**لقد حاولت تقارير الصحف التفريق بين امن اسرائيل وامن السعودية، في حين ان التعاون الاستراتيجي وصفقة الاواكس، لا يشكلان توازناً بين عنصرين متناقضين... انهما عنصران متممان لمساعينا بالنسبة لامن المنطقة ضد تهديدات خارجية**».

والخلاصة، ان صفقة طائرات الاواكس للسعودية، هي صفقة تجارية اولا، وجزء من استراتيجية عسكرية اميركية جديدة في المنطقة ثانياً. ولا تشكل اي تهديد للدولة العبرية ثالثاً. ولعل في الاسلوب الذي اعتمده الرئيس ريغان لاقناع اعضاء الكونغرس بالموافقة على الصفقة والاسرار التي كشفها لهم ولم ينشر منها سوى القليل، ما يؤكد هذه الحقائق الثلاث. وهذه الحقائق تزيد من واقع التبعية السعودية (العسكرية والسياسية) للولايات المتحدة الاميركية. فحيث ان السلطات السعودية لم تجرؤ على اعطاء الاميركيين قاعدة عسكرية على ارض المملكة، فقد منحتهم قاعدة عسكرية في سماء المملكة من خلال الآواكس... «**وتكرّمت**» بأن دفعت ثمنها ايضاً بضعة مليارات من الدولارات!

الخاتمة

ان الموقع الطبيعي للمملكة العربية السعودية على خارطة الصراع العربي - الاسرائيلي يفترض ان يكون موقعاً متقدماً، نظراً لامكانات السعودية النفطية ومواردها المالية، مما يجعلها محط اهتمام القوى الدولية ومفتاحاً اساسياً لكل استراتيجية في منطقة الشرق الاوسط.

لكن هذا الموقع المتقدم ما زالت السعودية بعيدة عنه. فهي تبنت سياسة نفطية متوافقة مع مصالح الدول الغربية عامة والولايات المتحدة بشكل خاص، سواء في الانتاج ام في التسعير، داخل منظمة الاوبيك، ام في تثمير الرساميل والفوائض المالية الضخمة، بحيث ان مواقفها داخل منظمة الاوبيك عكست دائماً سياسة التبعية للولايات المتحدة ان بالدفاع عن خفض الاسعار ام برفعها ام تجميدها، مع ما تحمله هذه السياسة من ضرر هائل ومحقق على مصالح السعودية خاصة والشعب العربي عامة.

اما السياسة «الانمائية» التي تتبعها السعودية حالياً والتي تصرف في سبيلها مئات المليارات من الدولارات، فلم تحقق حتى الآن سوى نجاحات محدودة، وهي تكاد تكون سياسة بدون آفاق. فبديل ان تزيد هذه السياسة من قدرة المملكة واستقلاليتها الاقتصادية، فانها زادت من

تبعيتها للدول الصناعية لانها لم تحقق اي شكل من اشكال التوازن في الاقتصاد السعودي، بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع التجارة والخدمات. فبقي الاقتصاد السعودي قائماً على عماد وحيد سريع العطب هو عماد النفط، وهو عماد مقبل على النفاد ذات يوم.

وعلى الصعيد الأمني تريد السعودية اقناع نفسها والعالم بأنها مهددة عسكرياً من عدة جهات اقليمية ودولية، وهي غير قادرة على الدفاع عن نفسها وعن سيادتها، فعملت على رهن خيارها العسكري وربطته الى الاستراتيجية الاميركية في شبه الجزيرة العربية والخليج: تجهيزاً وتدريباً وعدداً وعدة. ان دورها في قيام «مجلس التعاون الخليجي» ونشاطه ومشاريعه السياسية والاقتصادية والعسكرية هو جزء من ربط دول المنطقة داخل حلف غربي بثياب عربية في الخليج.

الفَهرسُ

المقدمة ٧

الفصل الأول

السعودية: تاريخها وتأسيسها ١٥
١ - نجد والحجاز ١٧
٢ - محمد بن عبد الوهاب ٢٣
الدعوة الوهابية ٣١
العائلة السعودية ٣٥
التدخلات الخارجية ٣٩
٣ - عبد العزيز بن سعود ٤٣
الدولة السعودية واكتشاف النفط ٤٥
شجرة العائلة الحاكمة ٥٠
٤ - فيصل بن عبد العزيز ٥١

الفصل الثاني

حقائق حول السعودية ٥٥
النفط: انتاجه، تصديره، عائداته ٥٧

الفصل الثالث

السياسة النفطية للسعودية ودورها داخل اوبيك ٦٧
١ - ملكية مصادر النفط : بين تأميم وتأميم ٦٩
٢ - موضوع العائدات : اين تذهب اموال النفط السعودي؟ ٧٧
٣ - الاستثمارات وفائض الواردات ١١٧

الفصل الرابع

الحكم السعودي وسياسة الانماء ١٢٧
١ - مفهوم الخطط الخمسية : اهدافها ومخصصاتها ونتائجها ١٢٩
٢ - الخطط الخمسية للانماء ام للتبذير؟ ١٤٣

الخاتمة ١٧٧

منشورات

المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات

صدر: الارهاب الدولي بين الواقع والتشويه
سلسلة «الملف الاستراتيجي»: الاعلام الاميركي والعرب

يصدر قريباً: المرتزقة
التدخلات الاجنبية في افريقيا.

Imprimé en France
par l'imprimerie E.T.C.
38, rue des Chouquettes
76190 YVETOT

هذا الكتاب

مع ازدياد حاجة العالم الماسة الى مادة النفط لتشغيل آلته الصناعية، بدأت أهمية السعودية تتعاظم على الساحة الدولية اقتصادياً وسياسياً، باعتبار انها تختزن اكبر احتياطي من عصب الحياة الحديثة.

انطلاقاً من ذلك يحاول هذا الكتاب الاجابة على سؤال بسيط: كيف يتصرف النظام السعودي بهذه «الأهمية» محلياً واقليمياً ودولياً؟

ان قراءة متأنية للأرقام والوقائع لا تترك مجالا للشك بأن السعودية لا تتصرف بهذه «الأهمية»، بما يخدم مصلحة الشعب السعودي العربي ولا مصلحة القضايا العربية الوطنية والقومية. فأموال النفط السعودي حكر على فئة قليلة من السعوديين «الأمراء»! وخطط التنمية السعودية للتبذير وليست للانماء! والقرار السياسي السعودي قرار تفرضه القوى الخارجية! والتبعية السعودية للخارج شاملة!

والتفاصيل بين دفتي هذا الكتاب.

CENARAB
المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات